

(الودائع المصرفية)

أنواعها استخدامها - استثمارها

تأليف:

أ.د / أحمد حسن أحمد الحسيني

الوكلاء في مصر فنيًا

أنواعها - استخداً لها - استثمارها

(دراسة شرعية اقتصادية)

تأليف

د. أحمد بن حسن أحمد الحسيني

أستاذ مشارك - رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي

دار ابن خزم

المكتبة المكية

الوكالات المصرفية

أنواعها - استجدامها - استثمارها

(دراسة شرعية اقتصادية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً.

وبعد

فتشتد حاجة كثير من الناس في مجتمعاتنا المعاصرة إلى إيداع أموالهم ومدّخراتهم في المصارف، للحفاظ عليها أو للحصول على عوائد من ورائها. وتعتبر هذه الودائع من أهم الموارد التي تموّل العمليات التجارية والاستثمارية للمصارف. ولكن المعروف أن المصارف القائمة في معظم بلدان العالم تعتمد على «نظام الفائدة» والذي يرى غالب العلماء أنه نظام ربوي يتنافى مع أحكام الإسلام.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ (البقرة: ٢٧٥).

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ (البقرة: ٢٧٨ ، ٢٧٩).

ولقد نشأ النظام المصرفي الربوي واستقر في البلدان الغربية

خلال القرون الوسطى. ثم انتقل إلى البلدان الإسلامية في أواخر القرن الميلادي الماضي وخلال القرن الحالي، حتى عمّت بلواه وأصبح غالبُ المسلمين في بلدانهم يتعاملون مع المؤسسات الربويّة للحاجة إليها أو للجهل بطبيعتها.

وفي ظروف الصحوة الإسلامية التي تشهدها بلداننا في عصرنا الحاضر نشأت مصارف إسلامية تدعو إلى اجتناب الربا، وتجميع أموال الأفراد ومدّخراتهم على أساس استثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويرجع اختياري لموضوع «الوديعة المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية» إلى الأهمية الكبرى للوديعة المصرفية في النشاط الاقتصادي المعاصر بصفة عامّة ولنشاط المصارف الإسلامية، التي بدأت تشق طريقها بنجاح بصفة خاصّة.

ويهدف البحث إلى التعرض لماهية الوديعة المصرفية وبيان أنواعها وصيغ قبولها ونظم استخدامها في المصارف التجارية مع الاهتمام بصفة خاصّة بحالة المصارف الإسلامية التي وضعت لنفسها هدفاً عامّاً هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق أهداف المجتمع الإسلامي.

منهج البحث وخطته:

يتلخص المنهج الذي سار عليه البحث فيما يأتي:

أولاً: بيان الوديعة وأحكامها من الناحية الفقهية. وفي عرضي لهذه الأحكام تتطرق للمذاهب المختلفة مع ذكر الخلاف والأدلة والترجيح.

ثانياً: عرض الأساليب الاقتصادية لقبول الوديعة المصرفية واستثمارها مع بيان الأحكام الفقهية الخاصة بهذه الأساليب.

وقد بنيت خطة البحث على ثلاثة أبواب وخاتمة وذلك على النحو التالي:

الباب الأول:

تعريف عقد الإيداع وأركانه وأنواعه وأحكامه من الناحية الفقهية. ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عقد الإيداع تعريفه وأحكامه.

الفصل الثاني: ضمان الوديعة وأسبابه.

الفصل الثالث: أقسام الوديعة وانتهاء عقد الإيداع.

الباب الثاني:

الوديعة المصرفية أنواعها والتكييف الفقهي لها. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تعريف الوديعة المصرفية وبيان أنواعها.

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للوديعة المصرفية والتكييف الفقهي لها.

الباب الثالث:

الودائع المصرفية وأثرها على النشاط الاقتصادي. ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: استخدام الودائع في المصارف التجارية.

الفصل الثاني: أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: النشاط الاستثماري للمصارف ودوره في التنمية.

وأما الخاتمة :

فقد اشتملت على الملامح الرئيسية التي جرى بحثها في هذا الموضوع والنتائج التي توصل إليها البحث.

هذا ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى المشرفين الكريمين الدكتور أحمد فهمي أبو سنة والدكتور محمد أمين اللبابيدي على ما قدماه لي من معونة في تحضير هذا البحث للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. والشكر موصول إلى المناقشين لهذا البحث وهما: سعادة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد وسعادة الدكتور محمد رأفت عثمان. علماً بأن البحث حصل على درجة ممتاز وذلك في سنة ١٤٠٣هـ. والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول

تعريف عقد الإيداع وأركانه وأنواعه وأحكامه

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عقد الإيداع تعريفه وأحكامه.

الفصل الثاني: ضمان الوديعة وأسبابه.

الفصل الثالث: أقسام الوديعة من الناحية الفقهية وانتهاء
عقد الإيداع.

الفصل الأول

عقد الإيداع تعريفه وأحكامه

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: في التعريف.

المبحث الثاني: في المشروعية.

المبحث الثالث: في الأركان.

المبحث الرابع: في الأحكام.

المبحث الأول

تعريف عقد الإيداع والوديعة من الناحية الفقهية

عرفنا أن موضوع البحث هو الوديعة ولمّا كانت محلاً لعقد الإيداع كان لا بد من تعريف عقد الإيداع أولاً ثم تعريف الوديعة.

فالإيداع لغة:

دفع صاحب المال ماله إلى الغير ليحفظه له، يقال: أودعت فلاناً مالاً دفعته إليه ليكون عنده وديعة^(١).

واصطلاحاً^(٢):

هو توكيل رب المال غيره في حفظ ماله تبرعاً من الحافظ^(٣).
فقولنا: (في حفظ ماله) أي لا في التصرف فيه، وقولنا: (تبرعاً من الحافظ) أي من غير أجر على الإيداع. وعمل الوديع هو قبول

(١) أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المطبعة الأميرية بمصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٩١٢ م، ص ١٠١٣.

(٢) ذكر الفقهاء تعريفات عديدة لعقد الإيداع منها ما يلي:

- عرفه الحنفية بأنه: (تسليط الغير على حفظ ماله صريحاً أو دلالة). انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٤، ص ٤٩٣.

- وعرفه المالكية بأنه: (توكيل بحفظ مال). انظر: محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، ج ٣، ص ٤١٩.

(٣) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ج ٢، ص ٤٤٩.

الحفظ، ومعنى التوكيل أن يد الوذيع نائبة عن يد المالك في حفظه. ويتضح من التعريف أن أركان عقد الإيداع ثلاثة: الصيغة، والعاقدان، ومحل العقد.

ومحل العقد: هو ما ذكر في تعريف العقد بقولنا: (في حفظ ماله) وهو المال المراد حفظه ومن هنا كانت الوديعة محل العقد.

تعريف الوديعة:

الوديعة لغة:

ما يحفظه الإنسان عند غيره، وهي واحدة (الودائع)، يقال: (أودعه مالا) أي دفعه إليه ليكون وديعة عنده.

و (استودعه وديعة) استحفظه إياها^(١).

واصطلاحاً:

المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض^(٢). وهي أخص من الأمانة لصدق الأمانة على اللقطة^(٣)، وعلى الثوب الذي ألقته الريح إلى بيت إنسان، فإنه يجب حفظهما ولكن لا يسمّى كلاهما وديعة. وسأخرج المحترزات لتعريف عقد الإيداع وبه يمكن إخراج محترزات تعريف

(١) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر بك، المطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٣٤٥ هـ، ص ٧١٥.

(٢) ذكر هذا التعريف، الحنابلة، وأطلق الشافعية كلمة الوديعة على الإيداع وعلى العين المودعة والتعريف الذي اخترته للحنابلة هو الظاهر. انظر: منصور البهوتي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٤٩.

ومحمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ج ٣، ص ٧٩.

(٣) اللقطة: مال أو مختص ضائع أو ما في معناه لغير حربي. انظر: منصور البهوتي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٧١.

الوديعة: فقولنا: (توكيل) جنس في التعريف خرج عنه أربعة أمور:

الأول: اللقطة عند الملتقط.

الثاني: الثوب ونحوه إذا جلبه الريح أو الماء إلى بيت إنسان.

الثالث: المال المغصوب^(١).

الرابع: العارية.

فإن هذه الأربعة يجب حفظها على من هي عنده وأداء الأولين إلى مالكيهما، ورد الثالث إلى المغصوب منه مع أنها لا تسمى وديعة بل تسمى الأول لقطة والثاني أمانة ويسمى الثالث مغصوباً^(٢)، ويجوز للوديع أن يمتنع من أداء الوديعة إذا كانت مالاً مغصوباً ليسلمه إلى مالكه أو إلى الحاكم. وخرج أيضاً العارية فإنها تملك الانتفاع بالعين بلا عوض أو بإباحته على اختلاف الرأيين عند الحنفية والشافعية^(٣)، وليست بتوكيل في الحفظ. وقولنا: (ماله) خرج به ما ليس بمال اتفاقاً كالميتة وخمر المسلم، كما خرج ما ليس بمال عند البعض كالكلب المعلم وخمر الذمي فإنهما ليسا بمال عند غير الحنفية^(٤) فلا يشملهما عقد الإيداع كما لا تشملهما الوديعة عند هذا البعض^(٥).

(١) الغصب: استيلاء غير حربي عرفاً على حق غيره قهراً بغير حق. انظر: البهوتي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٩٩.

(٢) منصور البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ج ٤، ص ١٦٦.

(٣) العارية عند الشافعية: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه، وعرفها الحنفية بأنها «تمليك المنافع مجاناً». انظر: محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٦٣.

وابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٠٢.

(٤) تعريف المال عند الحنفية: «ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة». انظر: ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٠٠.

(٥) منصور البهوتي، كشف القناع، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٦.

وخالف الشافعية في هذه المسألة فأجازوا إيداع ما ليس بمال إذا كان محترماً كالكلب المعلم وجلد الميتة قبل الدباغ إذا كان يطهر به، ولم يسموه مالاً بل سمّوه مختصاً، فالوديعة عندهم «توكيل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص»^(١).

وخرج بقولنا: (تبرعاً من الحافظ) الإيداع بالأجر فإنه عقد إجارة يأخذ حكمه لا حكم عقد الإيداع^(٢).

(١) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٩.

(٢) انظر: أقسام الوديعة من الناحية الفقهية في الفصل الثالث من الباب الأول، ص ٥١.

المبحث الثاني

مشروعية عقد الإيداع والوديعة

الوديعة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِقِصَّتِكُمْ بَعْضًا فَلَئُوذَ الَّذِي أُوتِئْنَ آمْنَتُهُ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٢).

ودليلها من السنة: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَدِّ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» أخرجه أبو داود والترمذي، وقال أبو داود: حديث حسن^(٣).

فإن في الآيتين والحديث أمراً بأداء الأمانة ومن أفرادها الوديعة، والأمر بأدائها يدل على مشروعية الإيداع.

وأجمع المجتهدون في كل عصر على مشروعية الوديعة، ويلزم من مشروعيتها مشروعية عقد الإيداع لأنها تثبت به^(٤).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تنسيق السيد عبدالله اليماني، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، المدينة المنورة، ج ٣، ص ٩٧. ومحمد علي الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، دار الجيل، بيروت - لبنان، ج ٦، ص ٣٩.

(٤) أبو بكر بن محمد بن المنذر النيسابوري، الإجماع، تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن حنيف، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ١٢٩.

المبحث الثالث

أركان عقد الإيداع

أركان عقد الإيداع ثلاثة: العين المودعة وهي المعروفة بالوديعة، والصيغة، والعاقدان.

الركن الأول:

الوديعة وهي محل العقد ويشترط فيها أن تكون مالاً والمال كما قال الحنابلة: «ما يباح الانتفاع به واقتناؤه لغير حاجة أو ضرورة»^(١) كالكتاب والسيارة والثوب ونحوه، فخرج بتعريف المال ما لا ينتفع به كالحشرات، وما يحرم الانتفاع به كالميتة وخمر المسلم، وما لا ينتفع به إلا للحاجة كالكلب وما لا يباح إلا عند الضرورة كالميتة فإن هذه ليست بمال فلا تصلح للإيداع.

الركن الثاني:

الصيغة وهي كل ما يدل على إيداع المال وقبول هذا الإيداع. مثل: أودعت هذا الكتاب عندك فيقول الوديع: قبلت. وتتألف الصيغة من الإيجاب والقبول.

ويكون الإيجاب باللفظ صريحاً مثل: أودعت هذا المال عندك واحفظه لي. ويكون باللفظ كناية مع نية الإيداع مثل: خذ هذا الكتاب وينوي الإيداع^(٢). أو مع القرينة مثل: خذ هذا المال واحفظه لي.

(١) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٢.

(٢) محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٠.

فإن الأخذ يحتمل الهبة والوديعة، وقوله: واحفظه لي قرينة تصرف اللفظ إلى الوديعة.

وقد يكون بالإشارة مثل: إشارة الأخرس المفهمة^(١).

وأما القبول: فقد يكون صريحاً مثل قوله: قبلت.

وقد يكون بالسكوت: كأن يضع المودع المال عند الوديع فيقول له: احفظه فيسكت ولا يرفض، فإن السكوت من غير رفض دليل على قبول الوديعة حتى لو هلك بعد ذلك بتفريطه في الحفظ يضمنها. ويتم عقد الإيداع بقبض الوديعة، لأنه عقد تبرع كالهبة فإنها تملك بالقبض فإذا وجد القبض تم العقد^(٢).

الركن الثالث:

العاقدان وهما المودع والوديع.

والمودع: هو من له حق التصرف في الوديعة بملك أو تفويض أو ولاية كالقاضي في مال اليتيم والغائب والمجنون. وكل من له حق في الانتفاع بالشيء له أن يودعه ولو لم يكن مالكاً له. فيجوز الإيداع من المستأجر ومن المرتهن رهن حيازة. فإذا أودع الشيء من لا يملكه وليس له حق التصرف فيه، كالغاصب كان العقد موقوفاً ولا ينفذ في حق المالك أو من له حق التصرف فيه^(٣).

أما الوديع: فهو من يقبل حفظ الوديعة عنده.

وشرط الفقهاء في العاقدين العقل والبلوغ، فلا يصح إيجاب

(١) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٠.

(٣) حسن عبدالله الأمين، الدائع المصرفية في الشريعة الإسلامية وموقف القانون الوضعي منها، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٧ م، ص ٤٥.

الوديعة ولا قبولها من المجنون والصبي، غير أن الحنفية أجازوا الإيداع من الصبي إذا كان مأذوناً له في التجارة لأن من مستلزماتها الإيداع، كما أجازوا قبول الوديعة منه إن أذن له الولي في الحفظ^(١).

وشرط الحنابلة والشافعية: أن يكون التصرف الذي يأتي به كل من المودع والوديعة مشروعاً فلا يجوز إيداع صيد عند المحرم لأنه يحرم عليه إمساك الصيد، كما لا يجوز إيداع مصحفاً عند الكافر لأنه ليس أهلاً للمحافظة على المصحف^(٢).

(١) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ج ٦، ص ٢٠٧.

(٢) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٠.
ومحمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٠.

المبحث الرابع

أحكام عقد الإيداع

الحكم يطلق بمعنيين: الأول: الحكم التكليفي بمعنى خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخيراً.

والثاني: الحكم الوضعي بمعنى جعل الله الشيء علّة أو معلولاً أو ركناً أو شرطاً^(١).

وسأذكر الحكم بالمعنيين:

أولاً: الحكم التكليفي لعقد الإيداع:

إن قبول الوديعة في الأصل مستحب إن قدر الوديع على حفظها وكان واثقاً من أمانة نفسه، لأنها تعاون على البر والناس محتاجون إليها إذ كثيراً ما يحتاج الإنسان إلى إيداع ماله لسفر أو لعدم وجود حرز عنده أو لخوف عليه من السرقة.

وقد يكون مكروهاً إذا قدر الوديع على الحفظ لكنه لم يثق بأمانة نفسه لجواز أن يحتاج فيتصرف في الوديعة لضعف عزمته على حفظ الأمانة مهما كانت حاله وقد نص على الاستحباب والكراهة كلّ من الحنابلة^(٢) والشافعية^(٣).

(١) محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، تيسير التحرير، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ج ٢، ص ١٢٩.

(٢) منصور البهوتي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٣) محمد الشريبي الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٩.

وقد يكون محرماً - كما قال الشافعية والمالكية - إذا عجز الوديع عن حفظ الوديعة^(١) للخوف من سرقتها أو ضياعها أو لأنه ليس عنده حرز وهي تحتاج إلى مكان خاص، أو كان المودع غاصباً للمال وأخذ الوديع على أن يرده عليه. أمّا إن أخذه على أن يرده إلى مالكه فيجوز بل يطلب لأنه إنقاذ المال من يد غاصبه^(٢).

وقد تكلم الشافعية هنا فيما إذا عجز الوديع عن حفظ الوديعة ورضي لمالك بالإيداع عنده هل يكون الإيداع حراماً أو تزول الحرمة برضا المالك؟

فقال ابن الرفعة: لا يكون الإيداع حراماً ما دام ذلك برضا المالك ورده الزركشي بأن هذا تعاون على إضاعة المال. أمّا من المالك فبتسليمه ماله لمن يعجز عن حفظه، وأمّا من الوديع فلا عاتته على ذلك بقبول الإيداع، وإضاعة المال في ذاتها محرمة على كل من أسهم فيها وهو الرأي الراجح^(٣). ونص الشافعية^(٤) والمالكية^(٥) أيضاً على أنه قد يكون قبول الوديعة واجباً إذا احتاج المودع إلى إيداع ماله محافظة عليه وتعيّن الوديع للإيداع عنده بأن كان قادراً على الحفاظ ولا يوجد في المكان غيره ولو لم يقبل يتعرض المال للضياع فحينئذ يجب لضرورة الحفاظ.

ومثل المالكية للوجوب: بمال في يد محجور عليه إذا لم يؤخذ منه تلف أو أتلّفه، وبما يقع في حالة الخوف كتهب المفسدين للأموال ولا سيما في زمن الحرب فيودع المال عند ذوي البيوت المحترمة

(١) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٣٢.

(٣) محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٩، ٨٠.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٧٩.

(٥) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٣٢.

الذين يستطيعون حفظ المال بأشخاصهم ولما لديهم من الإحراز
الحصينة.

واعترض الرافعي من الشافعية؛ بأنه كيف يجب القبول على
الوديع مع أن فيه إتلافاً لمنافعه ومنافع حرزه ولا يجبر المرء على
إتلاف ماله؟

وأجيب بأنه يجب بالأجرة أي أن له أخذ الأجرة إن لم يقبل،
فيأخذ أجرة الحفظ أو أجرة الحرز وقد تؤخذ الأجرة على الواجب كما
في إرضاع الظئر للطفل إذا تعيّنت ورعي حيوان الغير في الكلاً المباح
إذا لم يكن له من يرعاه.

ثانياً: الحكم الوضعي لعقد الإيداع:

أمّا حكم الإيداع بمعنى أثره المترتب عليه فيندرج تحته الأحكام
التالية:

الحكم الأول: «وجوب الحفظ»:

فحفظ الوديعة واجب على الوديع لأن مقتضى عقد الإيداع هو
الاستحفاظ من المودع كما يفيد الإيجاب والتزام الحفظ من الوديع
كما يفيد القبول^(١). ويدل عليه قول الرسول ﷺ: «المسلمون على
شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً وأحل حراماً» أخرجه أبو داود
والترمذي. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٢).

والمراد ما يلتزمونه، والعقد التزام من الجانبين، ويأتي من تحفظ
عنده الوديعة عند ذكر أسباب ضمان الوديعة.

وأما ما تحفظ فيه الوديعة فهو الحرز المعتاد لكل مال بحسبه

(١) علاء الدين الكاساني، مرجع سابق، ج ٦، الصفحتان ٢٠٧ و ٢٠٩.

(٢) الشوكاني، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٧٨.

فللقود الكيس أو الصندوق، وللدابة الإسطل. فإن حفظ المال بطريقة غير معتادة كأن حفظ النقود في حجرة لم يغلق بابها عدّ مفراطاً فيضمن بالهلاك ويأتي الكلام عن هذا أيضاً في أسباب الضمان.

الحكم الثاني: «وجوب الرد عند طلب المودع»:

لأن الوديع أخذ الوديعة بإذن مالِكها (المودع) ليحفظها، فإذا طلبه المالك فقد فسخ عقد الإيداع فعليه الردّ في الحال وإلاّ كان غاصباً يضمن بهلاك المال^(١).

ويدل على وجوب الردّ عند الطلب قوله تعالى:

﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثِنَ أَمَنَتُهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وقوله ﷺ: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك».

الحكم الثالث: «أن الوديعة أمانة»:

فيجب ردّها عند الطلب - كما تقدم - ولا تضمن بالهلاك من غير تفريط أو تعدّ. والدليل على ذلك ما أخرجه ابن ماجة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه»^(٢) وما أخرجه الدارقطني بالسند السابق عنه ﷺ: «ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان» ولكن في تلخيص الحبير حديث الدارقطني في إسناده ضعيفان وإنما يروى عن شريح غير مرفوع^(٣) ١. هـ فهو إما حديث ضعيف أو قول لتابعي. ولا

(١) موفق الدين ابن قدامة، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٢ هـ، ج ٧، ص ٢٨٩.

(٢) نقله ابن حجر في الدراية وسكت عنه بعد أن ضعف غيره. انظر: ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ج ٢، ص ١٨١.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٧.

تضمن الوديعة إذا هلك من غير تفريط أو تعدّ لأن للناس حاجة إلى الإيداع فلو ضمناً الأمين لامتنع الناس عن قبول الودائع، ولأنه متبرع بالحفظ ومحسن وما على المحسنين من سبيل^(١). ويستثنى من ذلك ما إذا كان الإيداع بالأجر فإنه يضمنها بالهلاك لا لأنها وديعة بل لأنه مال استؤجر الوديع على حفظه قصداً فهو ضمان بعقد الإجارة لا بعقد الإيداع ويأتي هذا بالتفصيل في أنواع الودائع من الناحية الفقهية^(٢).

الحكم الرابع:

أن الوديع إذا فرط في الحفظ أو اعتدى على الوديعة يضمنها بالمثل إن كانت مثلية وبالقيمة إن كانت قيمية لتفريطه في مال الغير أو تعديه عليه^(٣).

الحكم الخامس:

حرمة التصرف فيها بانتفاع أو إنفاق وذلك عند الجمهور وللمالكية تفصيل يأتي عند الكلام عن انتفاع الوديع بالوديعة إن شاء الله^(٤).

الحكم السادس:

أن الوديع إذا انتفع بالوديعة بإذن المودع كانت قرضاً إن كانت نقداً أو نحوه مما يمكن ضبطه، وعارية إن كانت مما لا يمكن ضبطه

(١) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٨١.

(٢) انظر: أقسام الوديعة من الناحية الفقهية في الفصل الثالث من هذا الباب، ص ٥١ وما بعدها.

(٣) سيأتي في أسباب ضمان الوديعة في الفصل الثاني من هذا الباب الكلام بالتفصيل عن ترك الحفظ، ص ٣٠.

(٤) انظر: محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، الصفحات ٤٢٠ - ٤٢٢ وسيأتي ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب ص ٣٥.

كالدار والبستان وذلك عند الأئمة الثلاثة لأن العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ فلما أذن له في التصرف لم يكن عقداً على الحفظ بل قرضاً أو عارية، وقال الشافعية فيما لا يمكن ضبطه تكون عارية فاسدة وفيما يمكن ضبطه يكون قرضاً فاسداً لأنه شرط في عقد الإيداع ما ينافي مقتضاه وهو التصرف في الوديعة^(١).

(١) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨١.

الفصل الثاني

ضمان الوديعة وأسبابه

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: في ترك حفظ الوديعة.

المبحث الثاني: في السفر بالوديعة.

المبحث الثالث: في انتفاع الوديع بالوديعة.

المبحث الرابع: في خلط الوديعة بمال الوديع.

المبحث الخامس: في امتناع الوديع عن تسليم الوديعة للمودع، وجحوده وموته مجهلاً لها.

الفصل الثاني

ضمان الوديعة وأسبابه

الأصل في الوديعة أن لا يضمنها الوديع إذا هلكت عنده من غير تعدّ ولا تقصير في حفظها، سواء هلكت بسبب غالب كالحرّيق والغرق أم بسبب لا يغلب كشدة الحر والبرد. ولو شرط المودع عليه الضمان عند الهلاك فهو شرط باطل لأنه ينافي مقتضى العقد^(١). والدليل على ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه» وما أخرجه الدارقطني بالسند السابق عن النبي ﷺ: «ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان»^(٢).

وعلة عدم الضمان أن الوديع متبرع بالحفظ والمتبرع لا يضمن إلا بالتعدّي، وأن يد الوديع نائبة عن يد المالك فكأنها هلكت في يده، والمال إذا هلك في يد صاحبه لا يضمنه، ولأن الناس محتاجون إلى الإيداع فلو ضمّنّا الأمين لامتنع الناس عن قبول الودائع فيخرجوا أرباب الأموال.

ولكن هناك أسباباً إذا حدثت ضمن الوديع الوديعة ومن أهمها ما يأتي في المباحث الآتية:

(١) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ج ٧، ص ٢٨٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٨١.

المبحث الأول

ترك حفظ الوديعة

ترك حفظ الوديعة يكون بما يأتي:

١ - أن يرى اللصوص يسرقونها فلم يمنعهم مع القدرة على منعهم.

٢ - أن يحفظها بغير ما جرت العادة أن يحفظ ما له به كأن يضعها عند أجنبي بلا إذن من المودع أو عند أحد أولاده الذي ليست له أهلية الحفظ أو يضعها في مكان لا يحفظ مثلها فيه عادة كأن يضع النقود في مكان غير مغلق.

٣ - أن يودعها عند غيره إذا لم يكن من عياله^(١) أو زوجته ولم يأذن المالك له ولم تدع ضرورة إلى هذا الإيداع كأن شب حريق أو غرق في بيته لأن المالك لم يرض إلاّ بيده أو بمن يحفظ ماله عادة.

وقال الشافعية:

إن أودعها عند غيره ولو عند زوجته أو عياله ضمن له لأنه لم يرض إلاّ بيده، إلاّ إذا أودعها عند غيره بإذن أو لضرورة أو كان يراقبه وتحت نظره فلا ضمان حيثئذ^(٢).

والحنفية يقولون:

إن الحفظ مبنيّ على العرف في حفظ ماله والمتعارف أن يحفظ

(١) من هو في عياله: أي من يسكن معه وينفق عليه كامراته وعياله القادرين على الحفظ وخادمه.

(٢) محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٢.

الإنسان ماله عند زوجته أو عياله المتأهلين للحفظ^(١).

ولكن ما هو الحكم لو حفظها الوديع عند الغير فهلكت؟

قال الشافعية:

المالك مخير بين الرجوع على الوديع الأول أو الثاني، فإن ضمّن الثاني وكان جاهلاً بأنها وديعة رجع على الأول لأنه مغرّر به، وإن كان عارفاً بأنها وديعة لم يرجع على الأول^(٢).

وقال الحنفية:

يرجع على الأول، فإن ضمّن الثاني يرجع بالضمان على الأول، لأنه غرّ الثاني بالإيداع فالثاني مغرر به، والمغرر به إذا ضمن كان بمنزلة الكفيل، فكما أن الكفيل يرجع على الأصيل فكذلك الثاني يرجع على الأول.

هذا والمالك في حالة إيداع الوديع عند غيره يضمّن الوديع الأول عند أبي حنيفة: لأنه أودع عند الغير بغير إذن المالك ومن غير ضرورة.

وعند أبي يوسف: مخير بين تضمين الأول أو الثاني، أمّا الأول فلأنه مقصّر في الحفظ بدفع المال إلى الغير بغير إذن مالكه. وأمّا الثاني فهو مقصّر لأنه أخذ مال الغير بغير إذن مالكه^(٣).

وقول الشافعية بالتفريق في تضمين الثاني بين ما إذا كان عارفاً بأنها وديعة فلا يرجع أو كان جاهلاً فيرجع هو الراجح، لأنه إذا كان عارفاً فلا غرر بل هو مقصّر بأخذ مال الغير بغير إذن.

(١) علاء الدين الكاساني، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٠٨.

(٢) محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٢.

(٣) علاء الدين الكاساني، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٠٨.

المبحث الثاني السفر بالوديعة

قال الشافعية:

إذا أراد الوديع سفراً فعليه أن يرد الوديعة إلى المالك أو وكيله أو إلى ولي المحجور عليه أو إلى القاضي أو الأمين، فإن غاب جميع من ذكر في مكان بعيد مسافة القصر فله أن يسافر بها كي لا تضيع مصالحه ولا سيما إن خاف عليها إذا تركها أن يصيبها التلف بسبب حريق أو غيره.

أما إن سافر مع وجود أحد هؤلاء ضمن لأن السفر بها تعريض لها للضياع^(١).

وقال الحنابلة:

لا يسافر بها بل عليه أن يسلمها إلى المالك أو وكيله، فإن سافر بها مع حضورهما ولم يأذن له المالك ضمن^(٢)، واستدلوا بقوله ﷺ: «إن المسافر وماله لعلّى فلت إلا ما وقى الله» أي على هلاك.

قال النووي: ليس هذا حديثاً عن النبي ﷺ وإنما هو من كلام بعض السلف^(٣).

وقال المالكية:

إذا أراد الوديع سفراً فعليه أن يردها إلى أمين - من غير تفصيل

(١) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٢.

(٢) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٨.

كما جاء في مذهب الشافعية - فإن لم يجد الأمين فله السفر بها ولا سيما إن خاف عليها، فإن سافر بها مع القدرة على إيداعها عند أمين ضمن إلا أن يردّها بعد عودته سالمة^(١).

ومذهب المالكية والحنابلة قريب من مذهب الشافعية.

وقال أبو حنيفة:

يضمن إذا سافر بها في حالين:

الأولى: أن ينهائى المالك عن السفر بها.

الثانية: أن يخاف عليها الضياع إن خرج بها.

وفي غيرهما لا يضمن لأن الأمر بالحفظ الذي تضمّنه العقد مطلق فلا يتقيّد بزمان ولا بمكان إلا إذا قيده المالك بأن نهائى عن السفر بماله حمل ومؤنة لئلا يعرض الوديعة للتلف ولا سيما إذا ركب بها البحر أو الجو أو سار في مفاضة فضلاً عما يترتب على السفر من مؤنة الرد^(٢).

وقال محمد من الحنفية: لا يسافر بالوديعة إذا كانت تحتاج إلى حمل ومؤنة لأن مؤنة الرد تلزم المالك. والظاهر أنه لا يرضى بهذه الكلفة وربما استغرقت قيمة الوديعة فإن سافر بها على هذا النحو ضمن^(٣).

وفي معرض الرد يقال لأبي حنيفة: إن حرز الوديعة في السفر غير حرزها في الحضر لأن المسافر عرضة للمخاطر فلا يفيد العقد الإطلاق.

(١) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢١.

(٢) فخر الدين عثمان الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ج ٥، ص ٧٩.

(٣) المرجع السابق، ج ٥، ص ٧٩.

ويقال لمحمد: إنه كان يمتنع السفر لما له حمل ومؤنة لما ذكر
فإنه يمتنع كذلك السفر بغيره خشية الضياع فإن حرز المسافر دون حرز
المقيم قطعاً ولا سيما إذا كان مالاً ثميناً كعقد من الجواهر أو سبيكة
من الذهب.

ولهذا يترجح مذهب الشافعية لأنه أعون على حفظ الوديعة الذي
هو الغرض من عقد الإيداع.

المبحث الثالث

انتفاع الوديع بالوديعة

قال الشافعية:

إن أخذ الوديع الوديعة من مكانها لينتفع بها أو انتفع بها بالفعل كأن ركب السيارة أو لبس الثوب وهو يعلم أنها عنده وديعة كان هذا الفعل خيانة وضمن بكل من الأخذ والانتفاع، ويستثنى من ذلك حالتان:

الأولى: ما إذا استعمل الوديعة بعذر راجع إليها كأن عطشت الدابة فركبها ليسقيها أو خاف عليها من طول الوقوف فركبها لترويضها أو خاف على الثوب من العثة فلبسه فتلّف فلا ضمان.

الثانية: ما إذا ظن أنها ملكه فحينئذ لا يضمن إن أخذها لينتفع بها ولم ينتفع فهلكت لأنه ليس بمعتد بالأخذ، بخلاف ما إذا لم يظن فإنه يكون بالأخذ متعدياً مع النية. أما إذا انتفع بها بالفعل ضمنها لتفويته مال الغير على صاحبه ولا يكون بذلك خائناً لأنه ظن أنها ملكه^(١).

فإن نوى الأخذ ولم يأخذ أو نوى الانتفاع ولم ينتفع فلا ضمان عليه بهلاكها لأنه لم يخرجها من حرزها وإن أثم بالنية^(٢).

ويتضح مما تقدم أن الوديع يضمن بمجرد أخذ الوديعة من

(١) محمد الشرييني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، الصفحتان ٨٨، ٨٩.

(٢) المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٩.

حرزها بغير عذر لأنه تعدّي عليها بهتك حرزها. فإن أعادها إلى الحرز لا يزول التعدّي حتى إذا هلكت ضمن. ولا يزول إلا بعقد وديعة جديد بينه وبين الوديع^(١).

وقال الحنفية:

إذا انتفع الوديع بالوديعة من غير إذن كان متعدّياً فإذا هلكت في هذه الحال ضمن للتعدّي ولزوال وصف الأمانة بالانتفاع، فإن ترك الانتفاع وأعادها إلى حرزها عادت وديعة وتأخذ حكمها فإذا هلكت من غير تقصير في الحفظ لم يضمن^(٢).

وتقدم خلاف الشافعية في زوال التعدّي بالردّ. ولم يفصل الحنفية بين ما إذا استعملها للعذر الراجع إلى حفظ الوديعة أو لغيره، والظاهر التفصيل لأن ركوب الدابة لسقيها ولبس الثوب لتهويلته خوفاً عليه من العثة ونحو ذلك يعتبر من باب الحفظ المأمور به فلا يكون تعدّياً.

وقال الحنابلة:

يضمن بالانتفاع بها بلا إذن وبلا عذر راجع إلى وقايتها، وكذا لو أخرجها من حرزها ليتنفع بها أو لغرض آخر غير الخوف عليها وإن لم يتنفع بها، لأنه هتك حرزها بإخراجها منه^(٣).

أما إن تلفت في حرزها من غير تقصير منه فلا ضمان، ولا يضمن بنية الانتفاع^(٤)، - كما يقول الشافعية -، لما أخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله

(١) نفس المرجع السابق والجزء ص ٩٠.

(٢) ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٩٨.

(٣) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، الصفحتان ٤٥٤، ٤٥٥.

(٤) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٩١.

تعالى: إذا همّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها وإذا همّ بحسنة فلم يعملها فاكْتُبْهَا حَسَنَةً فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبْهَا عَشْرًا^(١).

والأحاديث في هذا المعنى متعددة وهو يدل على أن حديث النفس معفو عنه، وإن انتفع بها بالإذن واستعملها نص الحنابلة على أنها تكون عارية مضمونة. فإن أذن له ولم يستعملها بقيت على الأمانة لأن الانتفاع غير مقصود ولم يوجد. ويظهر أن حكمهم عليها بالعارية هو في عين يمكن الانتفاع بها مع بقائها كالدار والبستان، أمّا إن كانت لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها فلا تكون عارية بل تكون قرضاً كالنقود وغيرها من المثليات^(٢). وهو قريب من التفصيل الذي سيأتي للمالكية.

وقال المالكية:

إذا انتفع الوديع بالوديعة فتلفت أو تعيّبت ضمنها، وإلا فلا يضمنها. وإن كانت دابة أو نحوها فإن انتفع بها انتفاعاً تعطب بمثله كأن سار بها مسافة بعيدة فعطبت ضمنها، سواء كان سبب العطب هو انتفاعه أو كان سبباً سماوياً كشدة الحر والبرد^(٣).

وإن استعملها استعمالاً لا تعطب بمثله لا يضمنها مطلقاً^(٤). ولا يلزم من عدم الضمان حلّ الانتفاع لأن الانتفاع بمال الغير لا يجوز إلا بطيب نفس منه.

وإن كان الانتفاع بإذنه كانت الوديعة عارية أو قرضاً. فإن كانت

(١) إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ج ١، ص ٣٣٩.

(٢) منصور البهوتي، كشف القناع، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٦٧.

(٣) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، الصفحتان ٤٢٠، ٤٢١.

(٤) نفس المرجع السابق والجزء ص ٤٢١.

مثل الدار والبستان مما لا يمكن ضبطه كان الإذن في الانتفاع بها إعارة. وإن كانت نقداً أو مثلياً غير النقد مما يمكن ضبطه اعتبرت قرضاً لأنها إنما ينتفع بها مع ذهاب عينها^(١).

وأما تسلف الوديع للوديعة أي تملك الوديع للوديعة لينتفع بها كما ينتفع بماله ويرد نظيرها ففيه تفصيل:

فإن كانت من المال المتقوم كالذابة والسيارة، لا يجوز تسلفها لاختلاف الأغراض في أفرادها فلا يقوم غيرها مقامها، ولا فرق في الحكم بين أن يكون الوديع المتسلف مليئاً أو معدماً^(٢).

وإن كانت من المال المثلي كالنقود فإن كان الوديع معدماً لا يجوز تسلفه لعدم قدرته على الوفاء، وإن كان مليئاً وكان المثلي كثير الوجود ومما لا تختلف فيه الأغراض جاز له تسلف النقد والمثلي مع الكراهة.

أما الجواز فلقدرته على الوفاء بمثله، وأما الكراهة فلأنه كثيراً ما تختلف فيه الأغراض فلا يقوم البدل مقام عينه على الكمال^(٣).

وحكم اتجار الوديع بالوديعة هو حكم تسلفها على التفصيل الذي تقدم حرمة وكراهة.

ومن المعلوم أن التجارة بالوديعة هي بيعها أو الشراء بها بقصد الربح ولهذا قالوا: إن الربح الذي يحصل من المال بتجارة الوديع

(١) لأن الانتفاع بالأطعمة والنقود يعتبر قرضاً لا عارية لأن المقصود من العارية الانتفاع بها مع رد عينها والنقود والأطعمة إنما ينتفع بها مع ذهاب عينها.
انظر: محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، الصفحات ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٥.

(٢) المليء: الغني القادر على الوفاء، والمعدم: الفقير الذي لا يقدر على الوفاء.

(٣) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢١.

يكون له ولا شيء للمودع^(١)، لأنه إنما أعطاه المال ليحفظه له لا ليربح فيه وكلّ ما فعله الوديع هو تحريك المال لأجل الربح فيكون له خاصة، وأمّا المال نفسه فعليه ردّ قيمته في القيمي ومثله في المثلي إن فات بالتجارة.

وأما إن كان المبيع قائماً فهو مخيّر بين إمضاء البيع وأخذ البدل وبين فسخه وأخذ عين ماله لأنه بيع فضولي^(٢).

وإذا ردّ الوديع الوديعة وكانت من المثليات أو النقود أو ردّ مثلها إلى مكانها ثم ضاعت بغير تفريط منه فلا ضمان عليه، لأنه بالردّ لم يعد مخالفاً لعقد الوديعة حيث عادت إلى الوديعة بالردّ، وبرئت ذمته من الضمان بالمخالفة بشرط أن يقيم البيّنة على الرد، ولا يجرى هذا الحكم في المتقوّم إذا ردّ قيمته بل لا بد من تسليمه للمودع ضماناً لما أتلف^(٣).

والراجع: في مسألة الانتفاع والتسلّف والاتجار بالوديعة مذهب الأئمة الثلاثة غير المالكية لأنّ كلاً من الانتفاع والتسلّف والاتجار يعتبر تعدياً عليها إذ الواجب على الوديع بعقد الوديعة حفظها وليس من الحفظ الانتفاع بها أو تسلّفها أو الاتجار بها.

(١) محمد بن عبدالله بن علي الخرخشي، الخرخشي على مختصر خليل، دار صادر بيروت، ج ٦، ص ١١٠.

(٢) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢١.

(٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٢٢.

المبحث الرابع

خلط الوديع لها بماله

إذا خلط الوديع الوديعة بجنسها من ماله كالحنطة بالحنطة أو الأرز بالأرز:
قال أبو حنيفة:

يضمنها الوديع بالخلط لأن الخلط استهلاك لها (إتلاف) إذ لا يتمكن به من الوصول إلى عين ماله.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا خلطها الوديع بجنسها كالقمح بالقمح خير بين أن يشرك المودع معه فيها بقدر ماله، وبين أن يضمنها له ويتملكها، لأن الخلط إتلاف من وجه دون وجه: لأنه وإن كان لا يستطيع الوصول إلى عين ماله لكن يمكنه الوصول إلى ماليته وذلك بأن يقتسما المال المخلوط بينهما كلّ بقدر ماله. وليس الخلط إتلافاً من كل وجه كما يقول أبو حنيفة لإمكان قسمتها والقسمة في المثليات إفراز لا مبادلة فيمكن لكل واحد منهما أن يصل إلى عين حقه^(١).

والراجع مذهب الصاحبين لأنه تبين أنه يمكنه الوصول إلى عين حقه، والإتلاف إنما يتم إذا تعذر ذلك.

وإذا خلط الجنس بغير الجنس وتعذر التمييز، كخلط زيت الذرة بزيت الزيتون، وكخلط القمح بالأرز. كان الحكم هو الضمان لا غير اتفاقاً فيضمن الوديع للمودع وديعته لأن الخلط حينئذ إتلاف من كل وجه لعدم إمكان القسمة.

(١) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، الصفحتان ٧٧، ٧٨.

أما إن خلطها بغير جنسها وأمكن التمييز: كأن خلط الريالات السعودية بالريالات اليمنية فلا شيء في ذلك لإمكان التمييز. وإن اختلط المالان بغير فعل الوديع ولم يمكن التمييز: اشترك الوديع والمودع في المالين كل بقدر ماله ولا ضمان لعدم التعدي فيقتسمان المالين قسمة إفرار إن اتحد الجنس أو قسمة مبادلة إن اختلف الجنس^(١).

ويرى المالكية:

أن الوديع إذا خلط الجنس بغير الجنس أو خلط الجنس بالجنس وقد اختلفا نوعاً أو صفة كقمح هندي بقمح مصري وقمح رديء بقمح جيد وتعذر التمييز أو تعسر: ضمن الوديع الوديعة لمالكها وملكها.

أما إن خلط الجنس بالجنس كقمح بقمح ودراهم بدراهم أو خلط الجنس بغير الجنس وأمكن التمييز كتفاح ببرتقال: فإن كان الخلط لأجل الزيادة في الإحراز مبالغة في الحفظ أو لأجل الفرق والتخفيف على الوديع فلا ضمان^(٢).

والظاهر أن الحكم فيما لا يمكن تمييزه هو الشركة في المالين، وفيما أمكن تمييزه أن لكل ماله. وعليه فإذا تلف شيء من المال المختلط كان على الشركة فيما لا يمكن تمييزه، وفيما أمكن تمييزه يكون تلف أحد المالين على صاحبه.

وإن كان الخلط لغير الغرضين السابقين فتلف شيء من المال المختلط ضمنه الوديع لأنها إذا كانت غير مخلوطة يحتمل أن لا تتلف فلما خلطها كان متعدياً ويعرف الغرض بقرائن الأحوال^(٣).

(١) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، الصفحتان ٧٧، ٧٨.

(٢) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢٠.

(٣) أحمد بن محمد الدردير، الشرح الصغير بحاشية الصاوي (بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك)، شركة ومكتبة مصطفى الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٧٢ هـ، ج ٢، ص ١٩٩.

وقال الشافعية:

إذا خلط الوديع مال المودع بماله سواء أكانا من جنس واحد أو من جنسين: فإن لم يمكن التمييز بسهولة ضمن الوديع مال المودع وملكه لأن الخلط إتلاف، فإن أمكن التمييز بسهولة كدارهم بدنانير أو ريالات من ضربين فلا ضمان بل تبقى الوديعة على ملك صاحبها أمانة عند الوديع، ما لم يكن قد حصل بالخلط نقص في المالّة فإنه يضمّنه الوديع للمودع، ولا فرق في هذه الحالة بين أن ينوي الوديع بالخلط الإحراز أو الترفق أو لم ينو.

وذكر الشافعية صورة أخرى للخلط وهي ما إذا أودع اثنان مالاً عند شخص لكلّ منهما وديعة على حدة فخلط أحد المالين بالآخر: ضمنهما للمودعين لتعدييه سواء اتحد الجنس أم اختلف. أمّا إذا كان المودع واحداً والمال من جنس واحد وقد وضع في حزين فخلط أحدهما بالآخر ففيه قولان عندهم: قول بعدم الضمان لأنهما لمالك واحد وهو الظاهر. وقول بالضمان لتعدي الوديع بالخلط^(١).

ومذهب الحنابلة:

كمذهب الشافعية فيما إذا خلطها الوديع بماله أو بمال غيره حيث قالوا: إن خلطها بمال لا يتميز ضمنها لتعذر الردّ إلى المودع بعد الخلط فكان إتلافاً كمن ألقاها في لجة البحر^(٢)، ويستثنى ما إذا أذن له المودع بخلطها بماله فلا يضمّنها لعدم التعدي وإمكان الردّ بالقسمة^(٣). أمّا إن خلطها بما يتميز كدارهم بدنانير بقيت على الأمانة لأنه يستطيع ردها إلى مالِكها بعد فرزها.

(١) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٩.

(٢) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٤.

(٣) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣٠٦.

واختلاط المالين بغير صنع الوديع إن كانا من جنس واحد ولم يمكن التمييز لا يوجب الضمان لعدم التعدي بل يشتركان كما قال الحنفية والمالكية.

يتبين مما تقدم أن الكلام في خلط الوديعة واختلاطها يدور على التعدي أو عدمه وعلى إمكان التمييز أو عدمه. والظاهر أنه إذا كان الخلط بالجنس واتحدت الصفة يترجح القول بعدم الضمان إذ يمكن الوصول إلى المالية بالقسمة فيتأتى رد الأمانة ولا عبرة بنية الإحراز أو غيره لأن الأمر قائم على إمكان رد الأمانة لا على القصد والنية. والظاهر أيضاً أنه إذا أمكن التمييز فلا ضمان لإمكان الرد بفصل كل من المالين عن الآخر ورد الوديعة إلى مالكها مهما كان الغرض من الخلط. والظاهر كذلك أنه إذا لم يمكن التمييز بين المالين أو كان متعذراً أو متعسراً كخلط الحنطة بالشعير أنه يجب الضمان لعدم إمكان رد الوديعة إلى مالكها وهو أمر متفق عليه. ويتعين في الاختلاط الشركة في المالية إذ لا تعدى من قبل الوديع.

المبحث الخامس

امتناع الوديع من تسليم الوديعة عند طلبها، وجحوده، وموته مجهلاً لها

يتعلق هذا المبحث بالمسائل الثلاث التالية:

- ١ - امتناع الوديع من تسليم الوديعة عند طلب المودع.
 - ٢ - جحد الوديع للوديعة.
 - ٣ - موت الوديع وهو مجهّل للوديعة.
- ويتضح حكمها فيما يلي:

قال الحنابلة في المسألة الأولى:

إن على الوديع رد الوديعة عند طلب المودع لها، لأن من أحكام عقد الإيداع وجوب ردّها عند طلب المودع لقوله تعالى:

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾^(١) ولقوله ﷺ:

«أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَنُكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ» أخرجه أبو داود والترمذي^(٢).

فإن امتنع عن أدائها بعد طلبها فقد خان الأمانة ودخلت في ضمانه. والعلة في ذلك أن المودع بطلبه للوديعة يعتبر قد أنهى عقد الإيداع، فإن تلفت ضمنها الوديع وإن لم يفرط في حفظها، ويستثنى

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في المبحث الثاني من الفصل الأول ص ١٧.

من ذلك ما إذا كان الامتناع عن أدائها لعذر كمرض يمنعه من تسليمها أو وجود ما يخاف منه في الطريق إليها أو ثقل حملها أو لأنه يريد الصلاة فعند ذلك يؤخر لزوم تسليمها إلى زوال العذر^(١).

الوديعة عند وارثه فعليه ردّها عند طلبها، وله التأخير بالأعداء المتقدمة ومنها جهل الوارث للوديعة، فإن أخر أدائها لأنه يجهل أن لفلان عند مورثه وديعة ثم تلفت لا يضمن^(٢).

وقالوا في المسألة الثانية:

إذا جحد الوديع الوديعة بأن قال: لم تودعني إياها، دخلت في ضمانه بمجرد الجحود لأنه صار غاصباً ويده عليها يد عدوان فإذا تلفت ضمنها وإن كان بغير تفريط منه، وفي هذه الحال إذا أقرّ بها بعد جحودها لا يزول ضمانه لها بالإقرار لأن الوديعة ما دامت في يده بعد جحودها فيده عليها يد عدوان ولا يزول العدوان بمجرد الإقرار. نعم إذا ردّها الوديع بعد جحودها ثم ردّها المودع إليه عادت أمانة لأنه بالرد عادا إلى الوفاق واعتبر الإيداع عقداً جديداً يعود فيه إلى الأمانة ويأخذ حكمها^(٣).

وقالوا في المسألة الثالثة:

إذا أودع شخص عند رجل شيئاً ومات مجهلاً للوديعة ثم ثبت بالبيّنة أنه كانت عنده وديعة لفلان صارت ديناً في ذمته يقضى من تركته، وإن تلفت بعد وفاته من غير تفريط الوارث لأنه بمجرد التجهيل صار متلفاً لها.

(١) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٨٩.

(٢) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٣) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ج ٧، الصفحتان ٣٠٥، ٣١٠.

أما إذا كانت عند المورث وديعة في حياته وكانت معلومة العين ثم مات ولم توجد بعينها بعد وفاته ولم يعلم أهـي باقية أم تلفت ففيها قولان للحنابلة^(١).

الأول: أنها تعتبر ديناً في تركته^(٢) لأنه ثبت أنها وديعة عنده يجب ردّها، ولم يثبت أنها تلفت من غير تعدّ، وجهل عينها كجهل أن عنده وديعة لغيره فلا يبرأ إلا برّدّها وهذا ظاهر المذهب.

الثاني: أنها تعتبر أمانة والأصل عدم ضمانها إلا إذا ثبت التعدي، وهو قول ابن أبي ليلى ورواية عند الحنابلة.

أما إذا ثبت الإيداع بإقرار المورث أو قامت بيّنة عليه لكن جهل عين الوديعة فإنها تصير ديناً عل التركة فصاحبها يحاـصص الغرماء تنزيلاً لجهالة عينها منزلة جهالة أصل الإيداع فكأنه مات مجهلاً لها فصارت حقاً في تركته كالدين^(٣).

ومذهب الحنفية:

هو مذهب الحنابلة في مسألتي الامتناع من الردّ عند الطلب، والجحود.

غير أنهم أجازوا للوديع أن يمتنع عن رد الوديعة إذا علم أن تسليمها لمالكها يترتب عليه ضرر كأن كانت سيفاً وعلم أنه سيأخذه ليضرب به ظلماً، أو كانت كتاباً فيه إقرار بمال للوديع ولو أخذه المودع يضيع حق الوديع^(٤).

أما إن مات الوديع وهو مجهّل لها فإنها تضمن من تركته كما

(١) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، الصفحتان ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) المراد قيمتها إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثليه يصير ديناً في تركة الوديع.

(٣) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣١٤.

(٤) ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٩٥.

قال الحنابلة، وإن قال الوارث: أنا أعلم هذه الوديعة وادّعى أنها تلفت عنده من غير تعدّ لا يضمن.

وإن اختلف المودع والوارث في العلم بالوديعة فإن سُئل الوارث عنها وبَيَّنّها لا يضمن، أمّا إن لم يبيّنّها فإنه يضمن لأن المورث يعتبر أنه قد مات مجهلاً لها وبالتجهيل يصير متلفاً لها فيضمن^(١).

ومذهب الشافعية:

في الرّد عند طلب المودع كمذهب الحنابلة والحنفية إلاّ أنهم فسّروا الرد بالتخلية بين المودع والوديعة بمعنى أنه لا يلزم حملها إليها^(٢). وشرطوا في وجوب الرّد أن يكون المودع أهلاً لتسلم المال فلو كان محجوراً عليه أو سكران لا ترد لأن في ذلك إضاعة للمال.

- وفي السكران خلاف والظاهر أنه مثل الصبي - واستثنوا من وجوب الرد ما إذا كان فيه ضرر يلحق الوديع أو غيره^(٣)، كما قال الحنفية.

وقالوا في الجحود: إن جحدها بعد طلب المالك لها ضمن لأن الجحود حينئذ خيانة، إلاّ إن كان الجحود لمصلحة أو لعذر كأن أراد الظالم أن يأخذها من المودع فجحدها الوديع. وإن جحدها من غير أن يطلبها المودع كأن قال: لا وديعة عندي لأحد فلا ضمان أيضاً لأن جحودها من غير طلب نوع من الحفظ لما فيه من إخفائها عن الناس^(٤).

وذكروا في مسألة التجهيل: أنه إذا مرض الوديع مرضاً مخوفاً

(١) نفس المرجع السابق والجزء ص ٤٩٦.

(٢) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٠.

(٣) نفس المرجع السابق والجزء والصفحة.

(٤) نفس المرجع السابق، ج ٣، ص ٩١.

وعنده وديعة ومات قبل أن يبينها ويوصي بردها فتلفت أو لم توجد في تركته ضمنها من ماله لأنه بترك الوصية فوّتها على مالكةا^(١).

وقال المالكية:

إن امتنع الوديع عن ردها بعد طلبها فتلفت يضمها للمودع إلا إذا كانت موثقة ببيّنة فإن كانت موثقة لا يؤثر الامتناع في اعتبارها أمانة فلا تضمن بالهلاك، وكذلك لا يضمها بالامتناع إذا ادعى ضياعها قبل طلبها^(٢).

وفي الجحود قالوا: يضمها إن اعترف بها بعد الجحود أو قامت عليه بيّنة وإن لم يعترف أو لم تقم عليه بيّنة فالقول قوله بيمينه لأنه أمين^(٣).

وفي مسألة التجهيل قال المالكية: إن أودع عند شخص وديعة ومات من غير أن يوصي بردها إلى مالكةا ولم توجد في تركته تصير ديناً على التركة ويقاسم المودع الغرماء إذ يقوى احتمال أنه تسلفها وأنفقها ويضعف احتمال ضياعها ويستثنى من ذلك ما إذا طال الزمان عليها كعشر سنين أو أكثر فإنها لا تصير ديناً في تركته لاحتمال ضياعها إلا إذا وثقها المودع ببيّنة بأن أشهد عند الإيداع على الوديع أنه أودع عنده مالا فإن طول الزمان لا يسقط الضمان.

وإن وجدت في تركته مكتوباً عليها أنها وديعة فلان أخذها مالكةا إن تبين أن هذه الكتابة خط المودع أو خط الميت (الوديع)^(٤).

(١) نفس المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٣.

(٢) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٣١.

(٣) نفس المرجع السابق والجزء ص ٤٢٥.

(٤) نفس المرجع السابق، ج ٣، الصفحتان ٤٢٥، ٤٢٦.

الفصل الثالث

أقسام الوديعة وانتهاء عقد الإيداع

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أقسام الوديعة من الناحية الفقهية.

والمبحث الثاني: انتهاء عقد الإيداع.

المبحث الأول

اسم الوديعة من الناحية العملية

تنقسم الوديعة من الناحية الفقهية إلى وديعة بلا أجر ووديعة بالأجر. فالوديعة بلا أجر وديعة حقيقية في عقد إيداع بلا مقابل فتأخذ حكم الوديعة من كل وجه وتقدم ذكر أحكامها في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب. وأمّا الوديعة بالأجر فقد اختلف الفقهاء في حكمها. والتكييف الفقهي للوديعة بالأجر أنها عقد إجارة على حفظ المال بالأجر، والأجير فيها يعتبر أجيراً مشتركاً لأن العقد فيها عقد على العمل، والعمل المقصود هنا هو الحفظ. وسأذكر فيما يلي رأي الفقهاء في حكمها:

يفهم من كلام الحنفية في الأجير المشترك: أن الإمام أبا حنيفة وصاحبيه^(١) اختلفوا في ضمان هذه العين^(٢)، فقال الصاحبان: «إن هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة والغصب ضمن وإن هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالحريق والحرب لا يضمن»^(٣). ووجه الضمان في الأولى أن عمر وعليّاً رضي الله عنهما ضمنا الأجير المشترك^(٤)، وقالوا: لا يصلح الناس إلا هذا^(٥). ولأن العقد على

(١) أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله.

(٢) أي المتاع في يد الأجير المشترك لكي يصنعه مثلاً كقطعة قماش يخطها أو نحو ذلك.

(٣) الزيلعي، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٤.

(٤) الأجير المشترك: من يعمل لغير واحد ويأخذ الأجر. انظر: الزيلعي، تبين

الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٣.

(٥) روى البيهقي من طريق الشافعي بسنده عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن الصباغ والصايغ، وقال: لا يصلح للناس إلا ذلك. انظر: أبو محمد عبدالله بن =

العمل عقد على الحفظ فالمستأجر أعطى الأجر في مقابلة العمل والحفظ. فلما قَصُر في الحفظ ضمن العين إذا فقدت أو تعيبت.

ويرى الإمام أبو حنيفة: أن الأجير المشترك لا يضمن بفقد العين وتعييبها لأن المعقود عليه إنما هو العمل لا الحفظ فالعين عنده وديعة. والوديعة إذا هلكت بغير تفريط لا تضمن. وأجاب عن فتوى الصحابة بأنها متعارضة لأنه روي عنهم الإفتاء بعدم الضمان.

أما إذا هلك المتاع بسبب عمل الأجير فقد اتفق أبو حنيفة وصاحبه على الضمان لأن العمل هو المعقود عليه وهو المقصود^(١). ومن هذا الباب الوديعة بالأجر. ولهذا يتفق أبو حنيفة وصاحبه على الضمان لأن المعقود عليه هو الحفظ، ولأن الخلاف في الأجير المشترك كان مبنياً على أنه:

هل المعقود عليه العمل والحفظ كما يقول الصحابان؟

أو العمل فقط والحفظ تابع كما يقول الإمام أبو حنيفة؟

فإذا تبين في الوديعة بالأجر أن المعقود عليه هو الحفظ قصداً لأنه عمله الذي يأخذ عليه الأجر ارتفع الخلاف، واتفقوا على أن الوديع بالأجر ضامن إن هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه^(٢).

وقال المالكية: لا ضمان على الحارس لمال كبستان أو طعام أو ثوب إلا أن يتعدى بأن لا يحفظه الحفظ المعتاد أو يُمكن الغير من التعدي عليه لأن العين في يده أمانة ولهذا لا يضمن وإن شُرط عليه الضمان^(٣).

= يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، ج ٤، ص ١٤١.

(١) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، الصفحتان ١٣٤، ١٣٥.

(٢) ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٩٤، وهذا الاتفاق هو ما أجيب به في شرح المجلة لعلي حيدر، مادة ٧٧٧، ج ٢، ص ٢٣٣. انظر: علي حيدر، تعريب فهمي الحسيني، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، مكتبة النهضة، بيروت.

(٣) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٤، الصفحتان ٢٥، ٢٦.

ومذهب الشافعية: كما يفهم من كتاب المذهب^(١) في باب إجارة الحمّامي أن الأجير على حفظ الوديعة إن هلكت عنده فيه قولان مبنيان على قولين للإمام الشافعي رحمه الله في الأجير المشترك هما:

الأول: الضمان لما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنّهما كانا يضمنان الصنّاع بهلاك المال في أيديهم، وقياساً له «أي الأجير المشترك» على المستعير لأن كلاهما قبض العين لمنفعة من غير استحقاق.

الثاني: أنه لا ضمان عليه قياساً على المضارب إذا هلك مال المضاربة عنده من غير تعدّد فإنه لا يضمنه لرب المال، بجامع أن كلاهما قبض المال لمنفعته ومنفعة المالك. قال في المذهب: والقول بعدم الضمان هو الصحيح^(٢).

والحنابلة: اعتبروا الإيداع بأجر ليس من باب الوديعة كما يتبيّن ذلك من تعريفهم للوديعة بأنها «المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض»^(٣).

والظاهر أن الوديعة بأجر تعتبر عندهم من باب الإجارة المشتركة لأن الأجير المشترك هو ما يستأجر على العمل وهذا مستأجر على الحفظ، وحكم الأجير المشترك عندهم أنه يضمن العين بهلاكها وإن لم يتعدّد ودليلهم ما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما من تضمين الأجير المشترك^(٤)، ولا يطعن في الاستدلال به أنه أثر مرسل لأن المرسل حجة عند الحنابلة على الرواية الراجعة^(٥).

(١) أبو إسحاق الشيرازي، المذهب، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ج ١، ص ٤٠٨.

(٢) أبو إسحاق الشيرازي، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٨.

(٣) منصور البهوتي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٤) نفس المرجع السابق والجزء ص ٣٧٨.

(٥) موفق الدين ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١ هـ، ص ٦٤.

ويتبين من هذا العرض: أن الحنفية والحنابلة والشافعية في قول
يضمنون الوديعة بالأجر عند فقد الوديعة أو هلاكها بناء على أنه أجبر
مشترك، والمالكية لا يضمنونه بناء على أن العين وديعة عنده. لكن لا
معنى لعدم التضمنين ما دام يأخذ الأجرة على الحفظ، فالراجح هو
القول بالتضمنين.

المبحث الثاني

انتهاء عقد الإيداع

الإيداع عقد غير لازم من الجانبين بمعنى أن لكل من المودع والوديع فسخ هذا العقد. أما المودع فلأنه مالك للوديعة وللمالك أن يأخذ ماله متى شاء. وأما الوديع فلأنه متبرع بالحفظ وللمتبرع أن ينهي تبرعه بالنفع متى شاء أيضاً، وعلى هذا فللوديع ردّ الوديعة متى شاء ويستثنى من ذلك ما إذا كان المودع خائفاً على ماله ولا يأمن عليه إلاّ إذا أودعه عند شخص معيّن بمعنى أن الوديع إذا ردّها تعرضت للضياع أو للهلاك فحينئذ لا ينتهي عقد الإيداع بعزل الوديع نفسه وتقدم ذلك في الكلام عن قبول الوديعة^(١).

وكما ثبت للوديع الردّ يثبت للمودع الاسترداد لأنه ماله كما تقدم، ويستثنى ما إذا ترتب على الاسترداد ضرر لاحق بالغير كما إذا كانت الوديعة كتاباً فيه إقرار بمال للوديع ولو أخذه المودع يضيع حق الوديع^(٢).

وكذلك ينتهي عقد الإيداع بأحد الأمور الآتية:

١ - بعزل الوديع نفسه، وبأن يعزله المودع: غير أن الوديع إذا عزل نفسه كانت الوديعة أمانة في يده يجب عليه ردّها ولا تأخذ وصف الوديعة، وإذا عزل المودع الوديع لا يثبت العزل إلاّ بعلم

(١) انظر: ما تقدم بيانه عن حكم قبول الوديعة، المبحث الرابع من الفصل الأول في هذا الباب، ص ٢١، ٢٢.

(٢) انظر: ما تقدم بيانه عن امتناع الوديع من تسليم الوديعة في المبحث الخامس من الفصل الثاني، ص ٤٤، ٤٥.

الوديع عند الحنابلة^(١).

٢ - موت المودع أو الوديع: أما المودع فلأن ماله انتقلت ملكيته إلى غيره «الورثة». وأما الوديع فبموته زالت أهليته للحفظ.

٣ - زوال أهلية أحدهما للتصرف: بجنونه أو الحجر عليه بالسفه كما قالوا في الوكالة^(٢). أما الوديع فلأنه لم يعد أهلاً للحفظ، وأما المودع فإنه لم يعد ولي نفسه بل يلي عليه غيره ويكون الحافظ لماله، ولهذا قال الشافعية: إذا مات المودع أو زالت أهليته أو حجر عليه وجب على الوديع أن يرد الوديعة إلى الوارث في حالة الموت، وإلى الولي في حالة الجنون والحجر^(٣).

٤ - جحود الوديع للوديعة: فإذا جحدها انقلب الإيداع غصباً وانتهى عقد الوديعة وكان عليه ردّها إن كانت قائمة ورد مثلها أو قيمتها إن هلك^(٤).

٥ - إذا أخرجها المودع عن ملكه ببيع أو هبة فحينئذ تنتهي الوديعة ويصبح المتسلط عليها هو من انتقل الملك إليه. فينتهي بذلك عقد الإيداع لأنه كان بين المالك الأول والوديع قبل أن يخرجها من ملكه.

(١) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٢) هذا هو المنصوص عليه في مذهبي الشافعية والحنابلة، ولم أقف للحنفية والمالكية إلا على حكم الرد والاسترداد الذي سبق ذكره عند الكلام عن أسباب ضمان الوديعة في الفصل الثاني من هذا الباب. والظاهر أن رأيهم في الأسباب الأخرى لانتفاء عقد الإيداع كراي الحنابلة والشافعية لأنها من القواعد العامة في العقود غير اللازمة.

انظر: محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٣٢.

ومنصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٣) محمد الشربيني الخطيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨١.

(٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، شرح فتح القدير، دار صادر، بيروت، ج ٧، ص ٩٣.

الباب الثاني

الوديعة المصرفية أنواعها والتكييف الفقهي لها

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تعريف الوديعة المصرفية وبيان أنواعها.

الفصل الثاني: طبيعة الوديعة المصرفية القانونية والتكييف
الفقهي لها.

الفصل الأول

تعريف الوديعة المصرفية وبيان أنواعها

ويشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: يتعلق بالتعريف وبيان الأنواع.

ويتعلق المبحث الأول: بالودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف.

أما المبحث الثاني: فيتعلق بالودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف.

تمهيد

تعريف الوديعة المصرفية^(١) وبيان أنواعها

سبق تعريف الوديعة لغة: بأنها ما يحفظه الإنسان عند غيره.

وشرعاً: بأنها المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض. وأطلق بعض الفقهاء كلمة الوديعة على عقد الإيداع وعلى العين المودعة^(٢).

ومن الناحية القانونية: يقصد بالوديعة المصرفية العقد الذي يتم بين المصرف ومن يعهد إليه بالنقود أو غيرها^(٣).

(١) كلمة المصرفية: نسبة إلى المصرف (بكسر الراء) وهو اسم مكان من صرف يصرف صرفاً، وبه سُمي البنك مصرفاً.

والصرف في لغة العرب: بيع النقود بعضها ببعض كبيع نقود ذهبية بأخرى فضية. والمحترف بهذه المهنة يسمّى صيرفاً. وكلمة (مصرف) في اللغة العربية تقابل كلمة (بنك) في اللغة الأوروبية، وكلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية «بانكو Banco» التي تعني المنضدة أو الطاولة. ويرجع ذلك إلى أن المشتغلين بأعمال الصرافة في «مدينة لمبارديا بإيطاليا» كانوا يتخذون مناضد يضعون عليها العملات النقدية التي يتعاملون بها.

انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، ج ١، ص ٥١٣.
وجمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ج ٩، ص ١٩٠.
ومصطفى الهمشري، الأعمال المصرفية والإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، ص ١٩.

وسامي حمود، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) انظر: محمد الشرييني الخطيب، مغني المحتاج، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٩
وص ١٤ من هذا البحث.

(٣) علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨١ م، ص ٣١.

والودائع المصرفية يمكن أن تقسم تبعاً لمساهمتها في النشاط الاستثماري للمصرف إلى قسمين:

أولاً: ودائع لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف وتشمل:

- ١ - الوديعة المستندية.
- ٢ - الوديعة المخصصة لغرض معين.
- ٣ - وديعة الخزائن الحديدية.

ثانياً: ودائع تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف وتشمل:

- ١ - الوديعة تحت الطلب «الوديعة الجارية».
- ٢ - الوديعة لأجل.
- ٣ - الوديعة الادخارية «حساب التوفير».
- ٤ - شهادات الاستثمار.

وقد تمت التفرقة بين هذين القسمين من الودائع المصرفية على أساس اقتصادي، ذلك لأن القسم الأول لا يساهم في النشاط الاستثماري للمصرف.

أمّا القسم الثاني فإنه يساهم بفعالية ملحوظة - ولو أن ذلك يحدث بدرجات متفاوتة - في النشاط الاستثماري للمصرف. وسوف أبدأ أولاً بالودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف، لأنها تنطبق عليها - في الغالب - صفة الوديعة من الناحية الفقهية والقانونية، كما أن وضع هذه الودائع - إن وجدت - في المصارف الإسلامية^(١) لا يختلف عما هي عليه في المصارف التجارية الربوية.

(١) نشأت في عدد من الدول الإسلامية مؤسسات مالية ومصارف إسلامية لا تتعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً، وتستثمر أموالها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. ومنها ما يلي:

ثم أعرض لأنواع الودائع الرئيسية في المصارف التجارية التي تساهم في استثمارات الجهاز المصرفي مقارنةً بإياها بما هو عليه الحال في المصارف الإسلامية، كما أنني سأتابع نفس الأسلوب في عرض التكيف الفقهي لهذه الودائع في الفصل الثاني من هذا الباب.

-
- ١ - البنك الإسلامي للتنمية، تأسس في ١٥ شوال ١٣٩٥ هـ - ٢٠ أكتوبر ١٩٧٥ م بمدينة جدة.
- ٢ - بنك دبي الإسلامي، تأسس في ٢٩ صفر ١٣٩٥ هـ - ١٢ مارس ١٩٧٥ م.
- ٣ - بنك فيصل الإسلامي السوداني، تأسس في ١٥ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ - ٤ أبريل ١٩٧٧ م في الخرطوم.
- ٤ - بنك فيصل الإسلامي المصري، تأسس في سنة ١٩٧٧ م بالقاهرة.
- ٥ - بيت التمويل الكويتي، تأسس سنة ١٩٧٧ م بالكويت.
- ٦ - البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، تأسس في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٨ م في عمان.
- ٧ - المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، تأسس سنة ١٩٨٠ م بالقاهرة.
- ٨ - دار المال الإسلامي، تأسست سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

المبحث الأول

الودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف

تشتمل هذه الودائع - كما تقدم - على الأنواع التالية:
الوديعة المستندية، والوديعة المخصصة لغرض معين، ووديعة الخزائن.

١ - الوديعة المستندية:

هي وديعة عادية مؤداها أن يقوم شخص بدفع صكوكه أو أوراقه المالية - كالأسهم والسندات^(١) - إلى المصرف الذي يلتزم بطبيعة عمله بحفظ هذه الصكوك أو المستندات ثم يردّها عيناً. ولا يجوز للمصرف أن يتصرف فيها بغير إذن صاحبها. ويتقاضى المصرف نظير ذلك أجراً بسيطاً، ويترتب عليه ضمان هذا النوع من الودائع المصرفية إن هلكت إلاّ إذا كان الهلاك بسبب القوة القاهرة التي لا يمكن دفعها^(٢). وقد

(١) الأسهم: هي عبارة عن الحصص التي يقدمها الشركاء في رأس مال الشركة المساهمة، وكلمة السهم تعني حق الشريك في الشركة كما تعني الصك المثبت لهذا الحق.

انظر: غريب الجمال، مذكرة عن شركة الأموال سنة ١٣٩٩ هـ، ص ١٢.
والسند: ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإذن شخص آخر أو لحامله - هو المستفيد - بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين. انظر: علي البارودي، القانون التجاري، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ١٩٦.

(٢) انظر: غريب الجمال، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، دار الشروق، ص ٥٣.

وعلي البارودي، العقود وعمليات البنوك، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٢٦٠.

يكل المودع إلى المصرف القيام ببعض العمليات التي تستلزمها إدارة هذه الأوراق المودعة، ففيما يتعلق بالأسهم مثلاً يقوم المصرف بتحصيل قسائم الأرباح «الكوبونات»، ويقوم بتنبية المودع إلى حقوقه في القيام بالعمليات التي تخولها له ملكية السهم، وعلى الأخص حقه في الاكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة المساهم فيها العميل، وهذا ما يسمّى بالالتزامات التبعية للودائع المستندية^(١).

وقد انتشر إيداع المستندات لدى المصارف في الوقت الحاضر بسبب نمو الصناعة وكثرة إصدار وتداول الأوراق المالية وازدياد اتجاه رؤوس الأموال إلى الاستثمار الصناعي والتجاري. ولذلك يلجأ أصحاب هذه المستندات إلى المحافظة عليها بإيداعها لدى المصارف التي تتوفر لديها في الغالب أسباب الأمان بصورة أكبر مما لو احتفظ بها عند أصحابها^(٢).

التكييف الفقهي للوديعة المستندية:

هي من الناحية الفقهية وديعة بأجر تنطبق عليها جميع أحكام الوديعة بالأجر، وقد سبق بيانها في الفصل الثالث من الباب الأول في هذا البحث^(٣). وأمّا ما يقوم به المصرف من بعض الأعمال التي تستلزمها إدارة هذه الأوراق نيابة عن المودع بمقابل فهي وكالة بالأجر. ويقوم المصرف الإسلامي بحفظ المستندات والأوراق المالية لعملائه، وإدارتها تماماً كما هو الحال في المصرف التجاري، ما لم تكن هذه الأوراق لا يجوز التعامل بها شرعاً كالسندات حيث إنها تمثل قروضاً ربوية.

(١) علي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٢) غريب الجمال، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) انظر: الصفحات ٥١ - ٥٦ من هذا البحث.

٢ - الوديعة المخصصة لغرض معين :

هي أن يدفع شخص مبلغاً من النقود إلى مصرف ويكلفه بشراء أوراق مالية - كالأسهم والسندات - أو وفاء قيمة كمبيالة^(١) أو القيام بعمل معين لغرض معين^(٢).

ويتحصل المصرف على أجر نظير قيامه بهذه الخدمات. وإذا كان الهدف من هذا الإيداع هو مصلحة المودع كتكليف المصرف بشراء أسهم له فيحق للمودع حينئذ سحب هذه الوديعة في أي وقت يشاء ما لم ينجز المصرف عملية الشراء، أمّا إذا كان لمصلحة الغير كأن يخصص المبلغ المودع لدى المصرف لسداد دين أو الوفاء بقيمة كمبيالة معينة فلا يحق للمودع أن يطلب استرداد هذا النوع من الودائع المصرفية إلاّ بعد الانتهاء من أداء العملية المخصصة لها^(٣).

التكليف الفقهي للوديعة المخصصة لغرض معين :

يكيف هذا النوع من الودائع بأنه عبارة عن وكالة بالأجر، فالموكل هو المودع، والمصرف باعتباره شخصاً حكماً هو الوكيل، والنقود لدى المصرف وديعة، هذا في الصورة الأولى التي تكون الوديعة فيها مخصصة لمصلحة المودع.

(١) الكمبيالة: ورقة تجارية تتضمن أمراً صادراً من شخص يسمّى الساحب إلى شخص آخر يسمّى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث هو المستفيد - أو لحاملها - مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين. انظر: علي البارودي، القانون التجاري، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) كسداد قيمة فواتير الكهرباء والمياه ودفع أجور المكالمات الهاتفية. وفي هذه الحالات وأمثالها لا يكون مركز البنك مجرد مركز وديع بل يضاف إليه مركز آخر ناشئ من العقد الجديد الذي يضاف إلى عقد الوديعة.

انظر: علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٣) حسين النوري، دروس في الأوراق التجارية والنشاط المصرفي، مكتبة عين شمس بالقاهرة، ص ٣١٧.

أما الصورة الثانية والتي تخصص فيها الوديعة لمصلحة الغير . فهي أيضاً وكالة بالأجر، إلا أنه لما كان الغرض منها أداء حق للغير فقد تعلّق بها حق لازم يمنع الموكل من عزل المصرف واسترداد الوديعة حتى يتحقق الغرض الذي من أجله كان الإيداع . لأن القاعدة الفقهية تقول : «أن للموكل أن يعزل الوكيل إلا إذا تعلّق بالوكالة حق للغير»^(١).

٣ - وديعة الخزائن الحديدية :

تقوم المصارف التجارية والإسلامية^(٢) بتأجير خزائن حديدية لديها للراغبين فيها، وذلك لإيداع الأوراق المهمة والأشياء الثمينة كالجواهر والسبائك الذهبية ونحوها^(٣). ولكل خزانة مفتاحان، يسلم أحدهما للعميل المستأجر ويحفظ الآخر لدى المصرف^(٤). والقصد من ذلك العمل هو توفير الحماية الكافية لحفظ الممتلكات وخدمة عملاء المصرف وجذب ثقتهم.

ويحصل المصرف مقابل ذلك على أجر في نهاية كل سنة غالباً، وتبدأ الإجارة من يوم التوقيع على عقد إيجار الخزانة المعدة لذلك.

ويسمح للعميل بالدخول إلى الخزانة التي استأجرها في مواعيد

(١) أبو الحسن علي بن أبي بكر الميرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ج ٣، ص ١٥٣.

(٢) انظر: عقد التأسيس والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، المادة (٩) من وثيقة التأسيس ص ٧. وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي، المادة (١١) بدون ترقيم الصفحات.

(٣) عبد الهادي سويفي، اقتصاديات النقود والبنوك، مطابع الدجوي، عابدين، ٨٠ - ١٩٨١ م، ص ١٢٢.

(٤) المفتاح الذي يحفظ لدى المصرف لا يستعمل إلا إذا ضاع المفتاح الأول الذي عند العميل.

العمل الرسمية للمصرف، ووضع ما يريد حفظه بشرط ألا يكون هذا الشيء الموضوع فيها مضرراً أو لا تجوز حيازته قانوناً، وكذلك له الحق في سحب ما يريد منها في أي وقت يشاء ضمن مواعيد العمل الرسمية للمصرف^(١). وحرصاً من المصرف على خدمة عملائه الذين يريدون أن يضعوا في هذه الخزائن أشياء ثمينة في غير مواعيد العمل الرسمية للمصرف ويخشون عليها إذا بقيت لديهم من الضياع أو السرقة أو مخاطر الحريق، فقد استحدثت بعض المصارف محافظ جلدية صغيرة، تحمل كل محفظة رقماً خاصاً، ولها مفتاحان أيضاً يسلم أحدهما إلى العميل المستأجر ويبقى الآخر لدى المصرف. ويضع العميل الشيء الذي يريد حفظه في داخل المحفظة الجلدية التي معه ويغلقها بالمفتاح. ثم يذهب بها إلى المصرف ويودعها في فتحة بالجدار الخارجي للمصرف فتسقط المحفظة على خزانة حديدية توجد في أسفل الفتحة. وتبقى حتى صباح اليوم التالي ثم تفتح بحضور صاحبها أو وكيله أو يكتفي بموظف المصرف - وذلك تبعاً لطبيعة التعامل بين المصرف والعميل - وتوضع محتوياتها بالخزانة الحديدية المؤجرة له. ويسترد العميل المحفظة لإعادة استخدامها عند الحاجة^(٢).

التكييف الفقهي لوديعة الخزائن الحديدية:

إن هذه الخزائن إذا تعاقد العميل مع المصرف على الانتفاع بها والإيداع فيها. يعتبر هذا العقد عقد إجارة. فالعميل ينتفع بها في وضع ودائعه فيها، وهو في الوقت نفسه عقد على حفظ الودائع عندما توضع في هذه الخزائن، فهو عقد على أمرين:

(١) مصطفى الهمشري، الأعمال المصرفية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٩.

الأول: الانتفاع الدائم بالخزانة طوال فترة العقد.

الثاني: حفظ الوديعة عندما توضع في الخزانة.

وله حكم الإجارة على الانتفاع بشيء مع العمل وهو: الحفظ عندما توجد الوديعة. وإنما قلنا على أمرين ولم نقل على الحفظ فقط لأن المستأجر قد يأخذ وديعته وتبقى الخزانة المستأجرة فارغة، وقد تشغل بالوديعة. ولهذا قلنا أيضاً على منفعة دائمة وهي منفعة الخزانة وعلى الحفظ إن وجدت الوديعة فيها، ويأخذ أحكام عقد الإجارة على المنافع كالدور والحوانيت^(١) ولا ينافي هذا القول بأنه عقد وديعة بالأجر^(٢)، لأن إيجار الخزائن يأخذ هذا الوصف عندما توجد الوديعة في الخزانة ويكون الحفظ الواجب على المصرف حينئذ حفظاً بحكم عقد الإجارة لا بحكم عقد الإيداع. حيث يتحول بعد الاستئجار من عقد إيداع إلى عقد إجارة، ولهذا يضمن المصرف الوديعة إذا هلك بكلّ حال ويستثنى ما إذا كان الهلاك بسبب قهري لا يقدر على دفعه كالحريق والغرق الغالب^(٣).

وما يقال في حكم الخزائن يقال في الحكم على المحافظ الجملية لأنه إن أودعت فيها ودائع في غير وقت العمل ووضعت في الخزانة التي تقع في أسفل فتحة جدار المصرف الخارجي. فإن على المصرف المحافظة عليها إلى أن ينقل ما بداخلها إلى خزانة العميل الخاصة به. وعند خلّوها من الودائع تكون باقية لمنفعة العميل المستأجر لاستخدامها مرة أخرى في حفظ ودائعه.

(١) منصور البهوتي، كشاف القناع، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥.

(٢) ذكر البعض أن تقديم المصرف لخدمة الخزائن الحديدية تبرز صورتين من صور التعامل الإسلامي، الصورة الأولى عقد الوديعة والصورة الثانية عقد الإيجار.

انظر: مصطفى الهمشري، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٣) انظر: الفصل الثالث من الباب الأول «الوديعة بالأجر»، ص ٥١.

المبحث الثاني

الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف

وتشتمل هذه الودائع - كما تقدم - على الأنواع التالية :

الوديعة تحت الطلب «الوديعة الجارية»، والوديعة لأجل «الوديعة الاستثمارية»^(١)، والوديعة الادخارية «حساب التوفير»، وشهادات الاستثمار^(٢).

١ - الوديعة تحت الطلب «الوديعة الجارية» :

تعريفها: هي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويلتزم الأخير بدفعها لهم متى طُلب بها.

ويحتفظ الأشخاص بمبالغهم النقدية بهذه الصورة لدى المصرف بقصد استعمالها في تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات^(٣) أو أوامر النقل المصرفي. ولسهولة استعمال هذه النقود المودعة لدى المصرف

(١) الودائع التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي لأجل يطلق عليها «الودائع الاستثمارية» وسيأتي بيان ذلك فيما بعد.

(٢) تعتبر شهادات الاستثمار من الودائع المصرفية المستحدثة وقد قامت بها بعض المصارف التجارية بتوجيه من الدولة لتنمية الوعي الادخاري. وسيأتي بيانها بالتفصيل فيما بعد. انظر ص ٩٣ - ٩٦ من هذا البحث.

(٣) الشيك: ورقة تتضمن أمراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه، بأن يدفع لإذن شخص ثالث هو المستفيد «أو لحامله إن كان الشيك للحامل أو للساحب نفسه» مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع، فالشيك أداة وفاء فقط. انظر: علي البارودي، القانون التجاري، مرجع سابق، ص ٢٠١.

دون الاضطرار إلى حملها وتداولها، ولتجنب مخاطر السرقة أو الضياع إذ يتم حفظها في مكان أمين^(١).

ولا يغير من اعتبار الوديعة تحت الطلب أن يتفق المصرف مع المودع على منحه مهلة يوم إذا تجاوزت المبالغ المطلوب استردادها قدرًا معينًا^(٢).

والوديعة تحت الطلب هي التي تنشأ الحساب الجاري. وفي الأحوال العادية يسلم المصرف للعميل المودع دفتر شيكات، ويسمح له بالسحب متى شاء من حسابه بحيث لا تزيد المبالغ المسحوبة عن مقدار وديعته.

ويدفع المودع مصاريف بسيطة للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري على هذا النحو، وقد يعفى كبار المودعين من هذه المصاريف أو ربّما تسلموا فائدة بسيطة من المصرف لأنه يستفيد من وجود حساباتهم لديه^(٣).

وفي أحوال أخرى يتضمن الحساب الجاري معاملات متبادلة بين المصرف والعميل تبعاً للاتفاق بحيث يكون أحدهما أحياناً دائناً للآخر وأحياناً مديناً له، وفي نهاية فترة معينة يتحدد المركز النهائي بين الطرفين عن طريق إجراء عملية مقاصة^(٤) بين المبالغ المدرجة في

(١) انظر: محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة التاسعة، سنة ١٩٨١ م، ص ٢١٨.

وعلي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٢) حسين النوري، دروس في الأوراق التجارية والنشاط المصرفي، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٣) محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٤) اعتبار الدائنية والمديونية بين المصرف والعميل مبنية على أن الديون تقضى بأمثالها.

انظر: علي حيدر، شرح المجلة، مرجع سابق، ج ١، ص ١١١.

الجانب المدين، وتلك الواردة في الجانب الدائن من الحساب، ويكون ذلك الرصيد هو ما يمثل مديونية أحد الطرفين للآخر^(١).

فالحساب الجاري قد يكون دائناً أو مديناً:

فيظل دائناً في الحالة التي يودع فيها العملاء مبالغهم النقدية لدى المصرف^(٢) ويلتزمون بالسحب في حدود ودائعهم. فإذا تم سحب هذه الودائع بالكامل أغلق الحساب.

أما في الحالة التي يسمح فيها المصرف للعميل بالسحب على المكشوف تبعاً للاتفاق فيصبح رصيد الحساب الجاري مديناً^(٣)، ويأخذ المصرف من العميل فائدة ربوية على المبالغ التي سحبها.

ويلاحظ أن الوديعة تحت الطلب ليست كلها ودائع حقيقية أو أصلية أي ودائع نشأت عن إيداع نقود قانونية في المصرف أو شيكات مسحوبة على مصارف تجارية أخرى بل إن الجزء الأكبر من هذه الودائع هو عبارة عن ودائع مشتقة (ائتمانية)، أنشأتها المصارف بإقدامها

(١) حسن محمد كمال وحسن أحمد غلاب، البنوك التجارية، مكتبة عين شمس بالقاهرة، سنة ١٩٧٧ م، ص ٨٢.

(٢) الإيداع في الحساب الجاري الدائن يحصل بثلاثة طرق هي:

أ - طريقة الإيداع النقدي: وذلك بأن يقوم العميل المودع أو وكيله بدفع مبلغ ما في خزانة المصرف ويتسلم من الخزينة إيصالاً بالمبلغ، ثم يقيد هذا المبلغ في الجانب الدائن للحساب.

ب - أن يتقدم العميل إلى المصرف بشيكات محررة لأمره أو محولة إليه ويطلب تحصيل قيمتها وتقييدها في حسابه الجاري.

ج - وكذلك يتم الإيداع إذا حصل المصرف كمبيالات مودعة لديه بمعرفة عميله وأضافها إلى رصيده الدائن الذي كتبت الكمبيالة لأجله.

انظر: محمد باقر الصدر، البنك اللاربوي في الإسلام، دار التعارف، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٨ هـ، ص ٢٣.

(٣) عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٧٩ م، الصفحتان ٩٧، ٩٨.

على إقراض عملائها أو منحهم ائتمناً في شكل وديعة أو حساب جار يقيّد باسمهم «وذلك عن طريق قيود دفترية لصالحهم» ويكون من حقهم السحب عليه بشيكات تماماً كما لو كانوا قد أودعوا لدى المصرف نقوداً قانونية^(١).

وتستمد الودائع المشتقة وجودها من رغبة المصرف التجاري الربوي في الإقراض من ناحية، ومن قدرته على هذا الإقراض من ناحية أخرى، ولتواضع الناس على قبول التزاماته بدلاً عن النقود في الوفاء بالديون. وتستند هذه القدرة بدورها على أساس من الخبرة وبحكم التجارب، لأن المودعين لا يسحبون إلا جزءاً ضئيلاً من جملة الودائع في فترة واحدة، كما أن هناك باستمرار ودائع حقيقية جديدة^(٢)، ومن ثم لم يأت - عادة - وقت يطالب فيه أصحاب الودائع الحقيقية والمشتقة بنقود قانونية أكثر مما لدى المصرف. وعليه يبقى دائماً جزء معطل من الودائع الحقيقية في خزائنه. ومن هنا جاءت قدرة المصرف على الإقراض، وعلى هذا الأساس تنشأ الوديعة المشتقة.

ويترتب على نشأة الوديعة تحت الطلب من هذا الطريق زيادة في عرض النقود بقيمة الوديعة. فالمصرف في هذه الحالة أقرض نقوداً - وهي نقود ودائع - لم يقترضها أصلاً من أحد، أي أنه حدثت فعلاً إضافة إلى الكمية المعروضة من النقود. ولهذا يقال إن المصرف قد أنشأ نقوداً عن طريق الإقراض أو الائتمان أي عن طريق إنشاء وديعة مشتقة. وهذه الخاصية هي التي تميز بصفة أساسية المصارف التجارية

(١) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية «التحليل الاقتصادي الكلي»، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م، ج ٢، ص ٩٢.

(٢) انظر: عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية «النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، الصفحات ١٩٣ - ١٩٥.

ومحمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

عن المؤسسات النقدية الأخرى، كما توضح الدور الخطير الذي تقوم به هذه المصارف في النظام الاقتصادي عن طريق التأثير المباشر في عرض النقود^(١).

ولإيضاح كيفية إنشاء المصارف التجارية للودائع المشتقة - باختصار - نفترض المثال التالي:

حجم الودائع الحقيقية الجارية يساوي (١٠) مليون ريال، ونسبة الاحتياطي القانوني تساوي^(٢) (٢٥٪)، ونسبة التسرب الخارجي^(٣) (٢٠٪)، ونسبة التسرب الداخلي^(٤) (٣٠٪)، ونسبة الأرصدة النقدية الزائدة^(٥) (١٥٪).

(١) عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، الصفحات ١٩٣ - ١٩٥.

(٢) الاحتياطي القانوني أو الرصيد النقدي: أي نسبة ما لدى المصرف من أرصدة نقدية إلى مجموع الودائع. وبافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها نجد أن مقدرة المصرف الواحد على إنشاء الودائع تتناسب عكسياً مع نسبة الرصيد النقدي. انظر: عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٣) التسرب الخارجي: سحب الأفراد لجزء من ودائعهم في صورة نقود قانونية، وسمي بذلك لأنه يخرج كلية من دورة النشاط الائتماني للمصرف. وترتبط نسبة التسرب الخارجي - تماماً مثل الاحتياطي القانوني - ارتباطاً عكسياً مع مقدرة المصرف على التوسع في الائتمان. انظر: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٤) التسرب الداخلي: هو تسرب جزء من الأرصدة النقدية المتاحة للمصرف الواحد إلى المصارف التجارية الأخرى، نتيجة النشاط الائتماني الذي يقوم به المصرف. وتتناسب المقدرة الفعلية للمصرف الواحد على إنشاء الودائع عكسياً مع حجم التسرب النقدي الداخلي.

انظر: المرجع السابق، الصفحتان ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٥) الأرصدة النقدية الزائدة: أي أن المصرف يسير فعلاً وفقاً لنسبة رصيد نقدي أعلى من النسبة المحددة عرفاً أو قانوناً. وتمثل الأرصدة النقدية الزائدة نسبة الاحتياطي القانوني من حيث الأثر على المدى الفعلي للمصرف على إنشاء الودائع، فكلما زادت هذه الأرصدة قلّ هذا المدى والعكس صحيح. انظر: المرجع السابق، ص ٣٤٣.

فوفقاً لهذه البيانات نجد أن الجهاز المصرفي ككل يستطيع أن ينشئ ودائع كلية «أصلية + مشتقة» على حسب الصيغة التالية :

$$\text{الودائع الكلية} = \text{الودائع الحقيقية أو الأرصدة النقدية}$$

نسبة الاحتياطي القانوني

$$\text{أي في مثالنا} = \frac{10}{25} = \frac{10}{1} \times \frac{100}{25} = 40 \text{ مليون ريال.}$$

أي أن المصرف أنشأ ودائع مشتقة قدرها (٣٠) مليون ريال.

ووفقاً للصيغة التالية :

$$\text{الودائع المشتقة} = \text{الودائع الحقيقية} \left(1 - \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \right)$$

$$\text{أي في مثالنا} = 10 \left(1 - \frac{1}{25} \right) = 10 \left(1 - \frac{100}{25} \right)$$

$$= 10 (1 - 4) = 10 \times 3 = 30 \text{ مليون ريال}^{(1)}.$$

وفي حالة «المصرف الواحد» في مجموع المصارف المكونة للجهاز المصرفي ككل نجد أن الحدود الفعلية لإنشاء الودائع أقل من ذلك بكثير وذلك بسبب العوامل التي عددناها فيما سبق . فوفقاً لمثالنا نجد أن :

(١) وبالطبع تمثل هذه القدرة الإنشائية الحدود القصوى للنظام المصرفي في عرض النقود الكتابية ولكن الواقع - عادة - بالنسبة للقدرة الإنشائية الفعلية يعدّ أقل من ذلك بدرجة أو بأخرى نتيجة عاملي التسرب الخارجي والأرصدة النقدية الزائدة - اللذين ذكرتهما في الصفحة السابقة - لمزيد من التفاصيل الخاصة بالحدود الفعلية لإنشاء الودائع . انظر : عبد الحميد الغزالي ، مرجع سابق ، الصفحات ٢٢٢ - ٢٤٨ .

الودائع الحقيقية

الودائع الكلية =

نسبة الاحتياطي + نسبة التسرب + نسبة التسرب + نسبة الأرصدة.
القانوني الخارجي الداخلي النقدية الزائدة

$$= \frac{10}{\%15 + \%30 + \%20 + \%25} = \frac{10}{1} \times \frac{10}{\%90} = \frac{100}{\%90} = 1,11 \text{ مليون ريال.}$$

ومعنى ذلك أن القدرة الفعلية لـ «المصرف الواحد» على إنشاء الودائع المشتقة لم تتجاوز ١,١١ مليون ريال فقط.

ويمكن استخراجها بالصيغة الثانية المعدلة وهي:

الودائع المشتقة الحقيقية (الودائع الكلية - ١)

نسبة الاحتياطي + نسبة التسرب + نسبة التسرب + نسبة الأرصدة
القانوني الخارجي الداخلي النقدية الزائدة

$$= 10 \left(1 - \frac{1}{\%15 + \%30 + \%20 + \%25} \right) = 10 \left(1 - \frac{1}{\%90} \right) = 1,11 \text{ مليون ريال.}$$

$$= 10 \left(1 - \frac{1}{\%90} \right) = 10 \left(1 - 1,11 \right) = 10 \left(0,11 \right) = 1,11 \text{ مليون ريال.}$$

أهمية الوديعة تحت الطلب:

تعتبر الوديعة تحت الطلب من أهم أنواع الودائع المصرفية النقدية لدى المصارف التجارية، والمصدر الأساسي للسيولة في النشاط المصرفي، إذ تكوّن الجزء الأكبر من موارده الخارجية. وهي التي

تقصد عادة عند الكلام عن نقود الودائع أو النقود الكتابية بوصفها حازت القبول العام في الوفاء بالالتزامات اختياريًا، عن طريق استخدام الشيكات.

وتشكل الوديعة تحت الطلب الجانب الأكبر من إجمالي الودائع في المصارف التجارية. فقد بلغ نصيبها النسبي في نهاية عام ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ (٦٠,٧٪) من مجموع الودائع لدى المصارف في المملكة العربية السعودية. ويبين الجدول التالي الودائع موزعة حسب النوع (بملايين الريالات) والأنصبة المئوية لإجمالي الودائع «بنهاية السنوات المالية»:

جدول رقم (١)

هيكل الودائع في مصارف المملكة العربية السعودية (بملايين الريالات)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع تحت الطلب	النسبة %	الودائع الأخرى ^(١)	النسبة %
١٤٠٠/٩٩ هـ	٤٧٤٦٩	٣٠٤٤٨	٦٤,١	١٧٠٢١	٣٥,٩
١٤٠١/١٤٠٠ هـ	٦١٣٩٩	٣٧٢٦٥	٦٠,٧ ^(٢)	٢٤٠٧٤	٣٩,٢ ^(٣)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، الصفحتان ١٣، ١٤.

(١) يقصد بالودائع الأخرى، الودائع الادخارية والزمنية والودائع شبه النقدية وهي كلها أنواع من الودائع الآجلة.

(٢) (٣) يلاحظ أن مجموع النسبتين المفروض أن يساوي (١٠٠٪) ولكنه ليس كذلك بسبب تقريب الأرقام.

وقد يقوم المصرف بالتصرف في هذا النوع من الودائع لمصلحته الخاصة إلا أن حريته في ذلك مقيدة إذ يتعين عليه أن يحتفظ في خزائنه بجزء معين من هذه الودائع لمواجهة السحب منها لدى الطلب، ويسمى الاحتياطي القانوني^(١). وعادة ما تتبع المصارف سبيل الحذر في استخدامها لهذا النوع من الودائع في نشاطها الاستثماري^(٢)، فهي توازن دائماً بين استخداماتها في هذا النشاط وبين متطلبات السيولة النقدية، ويلاحظ أن التعدي على متطلبات السيولة النقدية قد يفقد المصرف التجاري ثقة عملائه.

أما في المصارف الإسلامية:

فإن الوديعة تحت الطلب لا تحتل نفس المكانة التي تمثلها في المصارف التجارية، وذلك لأن طبيعة عمل المصرف الإسلامي تركز على تجميع المدخرات من الأفراد وتوظيفها في استثمارات حقيقية منتجة للطبقات التي يحتاج إليها المجتمع سلعاً كانت أم خدمات. ومن ثم فطبيعة عمل المصرف الإسلامي هي طبيعة استثمارية بالأساس، وعلى هذا يعتبر هذا المصرف مصرف استثمار وأعمال في المقام الأول. فالوديعة الاستثمارية هي التي لها المكانة الأولى في المصارف الإسلامية. ويتضح ذلك في الجدول التالي لهيكل الودائع في بنك دبي الإسلامي في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ م.

(١) يفرض مقدار أو نسبة هذا الاحتياطي «المصرف المركزي»، وغالباً ما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪ من إجمالي الودائع الجارية في المصرف.

(٢) إذ تستخدمها غالباً في التوظيفات قصيرة الأجل.

جدول رقم (٢)

هيكل الودائع في بنك دبي الإسلامي في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ (بملايين الدراهم)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع الاستثمارية	النسبة %	الودائع تحت الطلب	النسبة %
١٩٨٠ م	١٩٩,٠	١٣٦,٢	٦٨,٤	٦٢,٨	٣١,٦
١٩٨١ م	٣٣٥,٨	٢٣٦,٤	٧٠,٤	٩٩,٤	٢٩,٦

المصدر: التقرير السنوي السادس لبنك دبي الإسلامي لعام ١٩٨١ م ص ١٧.

فقد بلغت نسبة الودائع تحت الطلب (٢٩,٦٪) بينما كان نصيب الودائع الاستثمارية (٧٠,٤٪)، كما أن نسبة الزيادة في الودائع تحت الطلب أقل من نسبة الزيادة في الودائع الاستثمارية.

والمصارف الإسلامية لا تدفع أية أرباح عن المبالغ المودعة في الودائع تحت الطلب، والعملاء لا يدفعون - في الغالب - أية مصاريف إدارية لهذا الحساب، ولهم أن يسحبوا من حسابهم أي مبلغ يشاؤون وفي أي وقت^(١). ويأذن العميل للمصرف الإسلامي بالتصرف في حسابه الجاري، ولكنه لا يتحمل أية خسارة لو حدثت من جراء هذا التصرف^(٢). ولا تشجع المصارف الإسلامية عملاءها بأن يسحبوا من

(١) انظر: عقد التأسيس والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، المادة (٤٤)، ص ١٩، والأعمال التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، ص ١.

(٢) انظر: دليل بيت التمويل الكويتي للأعمال المصرفية، الصفحتان ٤، ٥، ونموذج فتح الحساب الجاري في بنك فيصل الإسلامي السوداني ملحق في آخر البحث رقم (١ - أ).

حساباتهم الجارية أكثر من رصيدهم الدائن^(١) - كما هو الحال في المصارف التجارية - باستثناء بعض الحالات الخاصة^(٢) التي تسمح فيها بعض المصارف الإسلامية لبعض العملاء بالحصول على قروض، وذلك بتجاوز أرصدة المبالغ المودعة في حساباتهم الجارية حيث يصبح حسابهم مكشوفاً. ويكون هذا القرض لمدة قصيرة، ويتفق فيه العميل مع المصرف على أجل معين لتسديد المبلغ المقرض. ولا تأخذ المصارف الإسلامية أية فوائد على المبلغ المقرض لأنه يعتبر من قبيل القرض الحسن، وذلك على عكس المصارف التجارية في مثل هذه الظروف.

إنشاء الودائع المشتقة في المصارف الإسلامية:

تجدر الإشارة إلى أن موضوع الائتمان المصرفي «إنشاء الودائع المشتقة» لا زال قيد الدراسة من ناحية إمكانية تطبيقه من قبل المصارف الإسلامية حديثة النشأة. وذلك لأن القدرة الفعلية لـ «المصرف الواحد» على إنشاء هذه الودائع - كما اتضح لنا ذلك فيما سبق - محدودة وضئيلة. وبالنسبة للمصرف الإسلامي فإنه عند تحليلنا - النظري - لمعرفة قدرته على إنشاء الودائع المشتقة ينبغي أخذ الفرضين التاليين في الاعتبار:

١ - أن المصرف الإسلامي يرفض التعامل مع المصارف التجارية^(٣). وأنه حتى في حالة التعامل بينه وبين هذه المصارف بحكم

(١) لأن المصرف الإسلامي لا يستفيد شيئاً من هذه المعاملة حيث إنه لا يتعامل بالربا أو بالفائدة.

انظر: الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، ص ٤.

(٢) كأن يكون القرض لغرض إنتاجي لا استهلاكي، وأن يكون مبلغ القرض صغيراً، وأن يكون قصير الأجل، وغير ذلك من الأمور التي تقرها المصارف الإسلامية.

انظر: عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي، المادة (٦٦).

(٣) بما فيها المصرف المركزي فإن المصارف الإسلامية لا تعتمد عليه بشكل كبير عندما تحتاج إلى سيولة نقدية، وذلك للطبيعة الربوية التي تتم بها العلاقات بينه وبين المصارف التجارية عند الحاجة إلى الاقتراض منه.

كونه حديث النشأة في ظروف نظام مصرفي ربوي، فإنه سوف يجعل هذا التعامل في أضيق الحدود^(١)، وبما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - أن المصرف الإسلامي بحكم طبيعته أقرب إلى المصارف الاستثمارية منه إلى المصارف التجارية. ومن المعروف أن المصارف الاستثمارية لا تعتمد على إنشاء الودائع المشتقة كنشاط أساسي لها^(٢).

وبناء على ما تقدم نفترض مبدئياً أن المصرف الإسلامي حديث النشأة لن يقوم بإنشاء ودائع مشتقة، على أنه من الممكن أن يتغير هذا الافتراض في ظل ظروف أخرى، تتسم بنمو النشاط المصرفي الإسلامي وسيادته على النشاط المصرفي الربوي، وحتى في ظل هذه الظروف فإن المصرف الإسلامي سوف يستخدم الودائع المشتقة في عمليات استثمارية على أساس المشاركة الشرعية^(٣). بدلاً من الإقراض الربوي - كما هو حال استخدامها في المصارف التجارية -.

٢ - الوديعة لأجل:

تعريفها: هي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها في المصرف

(١) لذا فإنه يمكننا مبدئياً في هذه المرحلة من تطور العمل المصرفي الإسلامي أن نعتبر حالة المصارف الإسلامية حديثة النشأة كحالة «مصرف واحد» ذا طبيعة خاصة تمثل حجم ودائعه إلى مجموع ودائع الجهاز المصرفي (وهذه النسبة هي التي تحدد النصيب النسبي للمصرف في إنشاء ودائع مشتقة من قبل الجهاز المصرفي ككل) نسبة ضئيلة إلى حد كبير. وعليه فإن قدرة العمل المصرفي الإسلامي الفعلية في ظل هذه الظروف تعد محدودة بشكل كبير على إنشاء مثل هذه الودائع.

(٢) بعكس الحال بالنسبة للمصارف التجارية التي تعتبر إنشاء الودائع المشتقة من أهم نشاطاتها الاستثمارية.

(٣) علي عبد الرسول، خلق الائتمان في البنوك الربوية وفي البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد السادس عشر، ربيع الثاني ١٤٠١ هـ، فبراير، مارس ١٩٨١ م، ص ٣٤.

لأجل معيّن - قد يكون سنة مثلاً أو ستة شهور أو ثلاثة شهور - ولا يحق لهم سحبها أو سحب جزء منها، ولا يلتزم المصرف بردها إلاّ بعد انقضاء أجلها. ويعطي المصرف التجاري عادة فائدة ربوية لأصحاب هذه الودائع تتزايد كلّما زادت مدّة الأجل^(١).

وإذا سحبت الوديعة قبل انقضاء أجلها المعيّن فإن صاحبها يفقد حقه في الفائدة^(٢).

ومن صور الودائع المرتبطة بالأجل:

الوديعة بإخطار سابق:

وهي مبالغ نقدية مودعة لدى المصرف، ولا يرغب أصحابها في الارتباط بإيداعها لفترة محدّدة مقدماً. وإنما يتفقوا مع المصرف على عدم سحبها أو سحب جزء منها إلاّ بعد إعلامه مسبقاً بمدة معيّنة قد تكون - شهراً أو خمسة عشر يوماً - على حسب الاتفاق.

ويعطي المصرف التجاري فائدة ربوية لأصحاب هذه الودائع أقل من الفائدة التي يعطيها لأصحاب الوديعة لأجل^(٣).

أهمية الوديعة لأجل:

تأتي الوديعة لأجل من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد الوديعة تحت الطلب لدى المصارف التجارية، إذ تتراوح نسبتها غالباً

(١) حسين النوري، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(٢) سيد الهواري، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس بالقاهرة، ١٩٨٠ م، ص ٦٣.

(٣) شوقي إسماعيل شحاتة، البنوك الإسلامية، دار الشروق بجدة، الطبعة الأولى، شوال ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، ص ٦٦.

بين (٢٠٪ و ٣٠٪) من إجمالي الودائع لديها^(١). ولكن هذا النوع بالذات من الودائع المصرفية يوفر استقراراً أكبر لعمليات المصرف التجاري، إذ بإمكانه التصرف باطمئنان في أموال هذه الودائع لأنه في الغالب لا يواجه بطلب السحب منها قبل حلول أجلها.

أما في المصارف الإسلامية:

فإن الوديعة لأجل «الوديعة الاستثمارية» تمثل أهم مصدر لمواردها الخارجية - كما سبق أن ذكرنا - وتعتبر السند الأساسي لعملياتها الاستثمارية. وهذا الأمر هو ما يميز المصرف الإسلامي بوضوح عن غيره من المصارف التجارية^(٢). وكمثال على ذلك نجد أن الودائع الاستثمارية بصورها المختلفة تكون أكبر نسبة من إجمالي الودائع في بيت التمويل الكويتي^(٣). ويظهر ذلك في الجدول التالي:

(١) سيد الهواري، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ج ١، ص ١٢.

(٣) كما بلغت نسبة ودائع الاستثمار في بنك فيصل الإسلامي المصري ٩٣٪ من إجمالي أرصدة ودائع الاستثمار، والجاري، والتوفير خلال سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

انظر: التقرير السنوي لبنك فيصل دبي الإسلامي المصري، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (بدون ترقيم الصفحات).

جدول رقم (٣)

هيكل الودائع في بيت التمويل الكويتي في ١٩٨١/١٢/٣١ م

نوع الوديعة	مقدارها بملايين الدنانير الكويتية	نسبتها إلى إجمالي الودائع
حسابات جارية	٥٥,٢	%١٨,٧٦
حسابات الاستثمار ^(١)	٢٣٩,٠	%٨١,٢٤
مجموع الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار	٢٩٤,٢	%١٠٠,٠٠

المصدر: التقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي، ١٩٨١ م، الصفحتان ٣٤، ٣٥.

وتستثمر المصارف الإسلامية الودائع الاستثمارية مع رأسمالها المعد لذلك في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير على أساس عقد المضاربة الشرعية أو المشاركات بأنواعها المختلفة. وتشارك الودائع الاستثمارية في ناتج أعمال المصرف الإسلامي غنماً أو غرماً^(٢).

نماذج لأقسام الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية:

تنقسم الوديعة الاستثمارية في بعض المصارف الإسلامية^(٣) إلى قسمين:

- (١) وتشتمل على حسابات التوفير الاستثمارية، وودائع الاستثمار محددة الأجل، وودائع استثمار مستمرة.
- (٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.
- (٣) انظر: الأعمال التي يزاؤها بنك دبي الإسلامي، الصفحتان ٢، ٣، ومؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، ص ١٢.

وديعة استثمار مطلقة، ووديعة استثمار مقيدة.

وديعة الاستثمار المطلقة:

هي التي يقوم المودع فيها بتفويض المصرف باستثمارها في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية على أساس المضاربة الشرعية.

وديعة الاستثمار المقيدة أو المخصصة:

هي التي يخصص صاحبها نوع الاستثمار الذي يود أن تستثمر فيه الأموال التي أودعها، كأن يختار مشروعاً معيناً من المشاريع التي يقوم بها المصرف سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير. وعلى هذا فإن العميل سوف يستحق نصيبه من أرباح ذلك المشروع الذي اختاره فقط بالنسبة المتفق عليها بينه وبين المصرف.

وهناك تقسيمات أخرى للوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وبمسميات مختلفة، وهي في عمومها لا تختلف عن القسمين اللذين تقدم ذكرهما.

ففي بيت التمويل الكويتي:

تنقسم الوديعة الاستثمارية إلى نوعين:

١ - وديعة استثمار مطلقة محددة الأجل: ومدة بقائها لدى بيت التمويل الكويتي لا تقل عن سنة، ولا يحق للمودع أن يسحب أي جزء منها خلال الفترة المتفق عليها، ويتم استثمارها على أساس المضاربة المطلقة^(١) ويصرف نصيب الوديعة من الأرباح سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.

= عقد التأسيس والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، المادة (٤٥)، ص ١٩.

(١) ذكر في المادة (٤٥) من عقد التأسيس والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي أن الودائع التي يفوض أصحابها بيت التمويل في استثمارها يجوز أن يكون التفويض مقيداً بالاستثمار في مشروع معين - عقاري - أو صناعي - أو مالي أو غير ذلك. انظر: عقد التأسيس لبيت التمويل الكويتي، ص ١٩.

٢ - وديعة استثمار مطلقة مستمرة: ومدتها سنة تتجدد تلقائياً لنفس المدّة ما لم يخطر العميل بيت التمويل الكويتي رغبته في عدم التجديد خطياً قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائها ويتم استثمارها على أساس المضاربة المطلقة أيضاً، وتصرف كذلك أرباحها سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي^(١).

ونصيب بيت التمويل الكويتي من صافي الربح المتحقق في كلا النوعين (٢٠٪) باعتباره شريكاً مضارباً. ويشترط في كلا النوعين أيضاً أن يكون الحد الأدنى لقبول الإيداع فيهما يبدأ من مبلغ ألف دينار كويتي^(٢).

وفي بنك دبي الإسلامي:

تنقسم الوديعة الاستثمارية إلى نوعين أيضاً:

١ - الإيداع مع التفويض: وفيه يفوض المودع المصرف أن يستثمر مبلغه المودع في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية. وتكون مدّة هذه الوديعة لآجال مختلفة: ٣، ٦، ٩، ١٢ شهراً أو أكثر وقابلة للتمديد. ولا يحق للمودع أن يسحب مبلغه أو جزءاً منه قبل نهاية المدّة المحددة عند الإيداع. ويكون الاستثمار بالمبالغ المودعة في هذا

(١) دليل بيت التمويل الكويتي للأعمال المصرفية والاستثمارية القائمة على أساس الشريعة الإسلامية، الصفحتان ٧، ٨.

(٢) قد لا يتمشى تحديد الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية في بيت التمويل الكويتي بمبلغ ألف دينار مع سياسة جذب الأفراد للتعامل مع المصارف الإسلامية. فمن المهم أن يكون الحد الأدنى دون هذا المبلغ بقدر يتلاءم مع تشجيع ذوي الدخل المتوسطة على الإيداع الاستثماري في المصارف الإسلامية. وقد يقال إن ودائع التوفير الاستثمارية لا يشترط فيها مبلغ معين كحد أدنى، وأنها لذلك تتلاءم مع ظروف أصحاب الدخل المتوسطة والفضيلة إلا أنه يرد على ذلك بأن نسبة الأرباح في حسابات الاستثمار أعلى بكثير من نسبة أرباح حسابات التوفير. كما أنه يجب العمل على تنمية حسابات الاستثمار حيث أنها أكثر ملاءمة للنشاط الإنمائي.

النوع على أساس المضاربة الشرعية. وبعد انقضاء مدة الإيداع المحددة يستحق العميل المودع نصيبه من الأرباح بموجب نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة على ضوء صافي الأرباح المتحققة^(١) بالتناسب مع رأس المال، والأموال الأخرى المستثمرة وحسب مدّة الوديعة.

وقد أوصى مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي على ضرورة النص مسبقاً على بيان نصيب المودع، وأصحاب رأس المال، والمصرف المضارب. وأن يكون النصيب نسبة شائعة في الربح لكي تصح المضاربة في هذا النوع من أنواع الوديعة الاستثمارية^(٢)، لأن النص على أن نصيب العميل من الربح يكون بالتناسب مع رأس المال يؤدي إلى جهالة النصيب من الربح عند إيداع المال، ولا بد أن يكون الربح شائعاً ومعلومًا.

٢ - الإيداع بدون تفويض: وفيه يختار العميل المشروع الذي يود أن يستثمر فيه مبلغه المودع. وله حرية أن يحدد مدّة الوديعة أو لا يحددها. وفي هذا النوع سوف يستحق المودع نصيبه من أرباح ذلك المشروع الذي اختاره بالنسبة المتفق عليها بينه وبين المصرف^(٣).

وفي بنك فيصل الإسلامي السوداني:

مدّة الوديعة الاستثمارية سنة. وأي وديعة تسحب قبل انتهاء أجلها لا يحق لصاحبها الاشتراك في عائد الاستثمارات إلا إذا مضى عليها ستة أشهر أو أكثر من تاريخ إيداعها. ويتم الاستثمار في بنك فيصل الإسلامي السوداني على أساس الوديعة الاستثمارية المطلقة. والحد الأدنى لقبول هذا النوع من الودائع مائة جنيه سوداني أو ما

(١) انظر: الأعمال التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، الصفحتان ٢، ٣.

(٢) مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ص ١٢.

(٣) انظر: الأعمال التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣.

ومؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، مرجع سابق، ص ١٢.

يعادلها. ونصيب بنك فيصل الإسلامي السوداني من صافي الربح المتحقق هو الربع، وثلاثة أرباع الربح للمستثمرين كل بنسبة مبلغ وديعته^(١).

٣ - الوديعة الادخارية «حساب التوفير»:

تعريفها: هي المبالغ النقدية التي يقتطعها الأفراد من دخولهم ويدفعونها إلى المصرف ليفتح لهم بها حساباً ادخارياً. يحق لهم سحبه أو سحب أي جزء منه في أي وقت. ويعطي المصرف أصحاب هذه الودائع دفاتر تقيّد فيها دفعات الإيداع والسحب. وقد يضع المصرف حداً أقصى لمجموع المبالغ التي يجوز للمدّخر أن يودعها في حساب التوفير. وغالباً ما يبقى هذا النوع من الودائع ثابتاً لدى المصرف لفترة طويلة من الزمن^(٢). لأن حركة السحب منها بطيئة - إلا في المواسم والأعياد^(٣) - لذا يقوم المصرف التجاري باستغلال الجزء الأكبر منها مع الاحتفاظ بنسبة احتياطي لمواجهة طلبات السحب. ويدفع المصرف الربوي فائدة ضئيلة لحساب العميل الموفر على أساس أدنى رصيد في حساب التوفير خلال الشهر^(٤).

أهمية الوديعة الادخارية:

لم يحظ هذا النوع من الودائع بالاهتمام من قبل المصارف

-
- (١) انظر: دفتر حساب الوديعة الاستثمارية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، ص ٢.
وفي سبيل خدمة المغتربين، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الصفحتان ٦، ٧.
(٢) عبد الهادي سويقي، مرجع سابق، ص ١١٢.
(٣) وذلك لأن المودعين في هذه الحالة لا يودعون إلا ما تبقى من دخولهم النقدية بعد سداد نفقات المعيشة، وينحصر السحب من حساب التوفير في حالات الضرورة القصوى.
انظر: سيد الهواري، مرجع سابق، ص ٦٣.
وشوقي شحاتة، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٤) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٣.

التجارية في أول الأمر. فالمصارف التجارية - كما تقدم - ينصب أكبر اهتمامها على اجتذاب الوديعة الجارية والآجلة لأنهما تعتبران المحرك الرئيسي لنشاطاتها.

وبالتالي كانت المزايا التي تمنحها المصارف التجارية للمدخرين أقل بكثير من المزايا التي تمنحها الأجهزة الأخرى التي تعنى بتشجيع الادخار ونشر الوعي الادخاري كالمؤسسات الادخارية المتخصصة وصناديق توفير البريد^(١). ذلك أن أهم سمات الوديعة الادخارية هي حصول المدخرين فيها على فوائد مجزية وفي ذات الوقت إعطاؤهم الحق في سحب ودائعهم في أي وقت. وبذلك لا يستطيع المصرف التجاري في الظروف العادية أن يستثمر هذا النوع من الودائع استثماراً يحصل منه على فائدة أكبر من الفائدة التي يدفعها للعميل المدخر. هذا علاوة على صغر حجم الودائع التي يقدمها صغار المدخرين عادة، وكثرة الحركة ما بين سحب وإيداع في مبالغ ضئيلة القيمة.

فالمصرف التجاري لا يجد ما يغريه بتشجيع صغار المدخرين على تنمية هذا النوع من الودائع الذي تزيد تكاليفه وأعباؤه عن مزاياه. إلا أن المصارف التجارية قد بدأت في الوقت الحاضر تهتم بالوديعة الادخارية اهتماماً ملحوظاً، وتفسح المجال لصغار المدخرين ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

١ - الحصول على الربح حيث إن حجم هذه المدخرات قد زاد بالفعل^(٢) إلى الحد الذي جعل المصرف التجاري يجد فيها ربحاً

(١) علي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) بلغ نصيب الودائع الادخارية والزمنية لإجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية (٧,٦٪) في نهاية السنة المالية لعام ١٣٩٧/٩٦ هـ. وقد بلغ هذا النصيب (٢١,٣٪) في نهاية السنة المالية لعام ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ.

انظر: النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص ١٤.

مجزياً. إذ إن هذه الزيادة تسمح له أن يقوم باستغلال الجزء الأكبر من هذه الودائع مع الاحتفاظ بنسبة احتياطية لمواجهة طلبات السحب. ويعود سبب زيادة حجم هذه المدخرات إلى إقبال الأفراد على إيداع مدخراتهم للحصول على الفوائد والأمن من ناحية. والسيولة - أي إمكان السحب منها في أي وقت - من ناحية أخرى.

٢ - قيام المصارف التجارية في البلدان النامية على وجه الخصوص بتنفيذ سياسة الحكومات فيما يتعلق بتنمية الوعي الادخاري وتشجيع المدخرين كهدف قومي شديد الأهمية لتجميع مدخرات الأفراد. واستغلالها في حاجات الاستثمار والتنمية الاقتصادية^(١).

أما في المصارف الإسلامية:

فإن ودائع الادخار^(٢) تحظى بأهمية كبرى^(٣). لأن المصرف الإسلامي يرى أنه من الممكن أن يجعل من عملية التوفير وعدم الإسراف والتبذير سلوكاً دينياً رشيداً. يمكن أن يصل إليه الفرد من خلال تحقيق مصلحته الخاصة، وتطبيق توجيه من التوجيهات التي دعا إليها الإسلام. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٤). فذلك هي إحدى صفات عباد الرحمن. إنهم لا يسرفون فيما يصل إلى أيديهم من أموال. وبذلك فإنهم يستطيعون أن يوفروا جزءاً من دخولهم.

-
- (١) علي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، الصفحتان ٢٩٧، ٢٩٨.
- (٢) وديعة الادخار: أن يقوم الفرد بتأجيل جزء من إنفاقه العاجل إلى وقت آجل. انظر: أحمد النجار وآخرون، ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ، ص ٥٠.
- (٣) بلغت نسبة ودائع التوفير الاستثمارية في بيت التمويل الكويت في ١٩٨١/١٢/٣١ م (٣٩,٧٪) من إجمالي الودائع.
- انظر: التقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي، ١٩٨١ م، ص ٣٥.
- (٤) سورة الفرقان: الآية ٦٧.

ويحث المصطفى ﷺ على هذا السلوك الرشيد فيقول: «ما عال من اقتصد» رواه الإمام أحمد عن ابن مسعود^(١). أي ما افتقر من توسط في الإنفاق وادخر جزءاً من دخله^(٢).

لذا فإن المصارف الإسلامية تعمل على إتاحة الفرصة لصغار المدخرين لفتح حسابات توفير لديها.

وتعامل الوديعة الادخارية في المصارف الإسلامية بأحد أسلوبين:

١ - تعتبر الوديعة الادخارية في بعض المصارف الإسلامية بمثابة الوديعة تحت الطلب. أي أنه لا يعطى عليها أرباحاً. ويحق لصاحبها السحب منها متى شاء. غير أن المودع لا يمنح دفتر شيكات للسحب، وإنما يعطى دفتر توفير يقيد فيه الإيداع والسحب.

٢ - وفي بعض المصارف الإسلامية يعطى صاحب الوديعة الادخارية الحق بأن يسحب وديعته في أي وقت يشاء. ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري في حساب العميل المدخر.

ولكي يوفق المصرف الإسلامي بين استخدام الوديعة الادخارية في مجالات الاستثمار وبين إعطاء الحق للعميل المدخر في أن يسحب وديعته في أي وقت يشاء. فإنه يقطع من كل وديعة ادخارية نسبة معينة ويحتفظ بها كسائل نقدي لمواجهة السحب منها ولا يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار^(٣).

(١) إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ج ٢، ص ١٨٩.

(٢) ويلاحظ أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، ويحتجز من أجل الاستثمار. وهذا يختلف عن الاكتناز المحرم إسلامياً والضار اقتصادياً لأنه يمثل اقتطاع جزء من الدخل وعزله تماماً عن دورة العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي وعدم إخراج زكاته.

(٣) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، الصفحتان ٦٤، ٦٥.

والمثال على ذلك أن بيت التمويل الكويتي يستثمر ما نسبته (٦٠٪) من أصل مبلغ وديعة الادخار ذات التفويض بالاستثمار، ويحتفظ بالباقي لمواجهة السحب منها لدى الطلب^(١).

ومن الصور التي يجري عليها العمل في الوديعة الادخارية لدى

بيت التمويل الكويتي:

تنقسم الوديعة الادخارية في بيت التمويل الكويتي إلى نوعين:

النوع الأول: حساب توفير (ادخار) مع التفويض بالاستثمار:

ويودع العميل المدخر في هذا النوع أي مبلغ يشاء. ويصرف له دفتر توفير تبين فيه حركة الحساب والرصيد. ويحق لصاحبه الإيداع والسحب في أي وقت يشاء. وينال هذا الحساب نصيباً من الربح. ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري.

النوع الثاني: حساب توفير من غير تفويض بالاستثمار:

وصورته مثل صورة الحساب الجاري أي أنه لا ينال ربحاً. ويحق للمودع أن يسحبه أو أن يسحب جزءاً منه في أي وقت يشاء. ويمنح المودع دفتر توفير يقيد فيه الإيداع والسحب^(٢).

بنك دبي الإسلامي:

يعطي صاحب الوديعة الادخارية (حساب التوفير) في بنك دبي الإسلامي نصيبه من الأرباح الفعلية وفقاً للنسبة التي تحدد من صافي أرباح البنك. ويحسب الربح على أقل رصيد في الحساب في كل

(١) انظر: الودائع الاستثمارية في بيت التمويل الكويتي، من ملاحق الرسالة، الملحق رقم ٤.

(٢) دليل بيت التمويل الكويتي، مرجع سابق، الصفحتان ٥، ٦.

شهر. ويعطي البنك للعميل المدخر دفتر توفير ليسجل فيه كل ما يودع أو يسحب. والسحب ليس مطلقاً حيث إنه لا يستطيع المودع أن يسحب أي مبلغ من حسابه أكثر من مرة واحدة في الشهر. فإن سحب أكثر من مرة يسقط نصيبه من الربح في ذلك الشهر. وللمودع الحق في أن يسحب وديعته في أي وقت يشاء^(١).

بنك فيصل الإسلامي السوداني:

تعامل الوديعة الادخارية في بنك فيصل الإسلامي السوداني معاملة الوديعة تحت الطلب. أي أنه لا يعطي عليها أرباحاً، ويحق للمودع أن يسحب وديعته في أي وقت يشاء. وبإمكان المدخر أن يفتح حساباً ادخارياً في أي وقت بإيداع أي مبلغ ولو جنيهاً واحداً. ويعطي بنك فيصل الإسلامي السوداني للمدخرين الأسبقية في الحصول على القروض الحسنة، وفي بيع السلع الإنتاجية والاستهلاكية لهم بالتقسيط^(٢).

٤ - شهادات الاستثمار:

قامت بعض المصارف التجارية في عدد من الدول باستحداث صور عديدة للإيداع المصرفي^(٣) - كشهادات الاستثمار - تحاول بها

(١) الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢.

مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، مرجع سابق، الصفحتان ١١، ١٢.

(٢) انظر: نشرة تعريفية للمغتربين، بنك فيصل الإسلامي السوداني، ص ٨.

في سبيل خدمة المغتربين، مرجع سابق، الصفحتان ٧، ٨.

(٣) مثل شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري في مصر وشهادات الاستثمار في الهند. وشهادات الإيداع التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦١ م، والتي انتقلت إلى إنجلترا في سنة ١٩٦٦ م.

ومن الأمثلة كذلك على هذه الصور المستحدثة للإيداع المصرفي «شهادات الادخار» التي لا تختلف في إطارها العام عن شهادات الاستثمار. ومنها =

جذب المدخرات الصغيرة والمتوسطة من الأفراد. وفي بعض الحالات قامت المصارف بهذا الدور بتوجيه من الدولة لتنمية الوعي الادخاري، وتعبئة مدخرات الأفراد واستغلالها في حاجات الاستثمار والتنمية.

وشهادة الاستثمار:

هي الورقة التي تثبت الحق في المبلغ المودع لدى المصرف^(١). والتي تخضع لنظام القرض، وللنظم والقوانين الخاصة بها^(٢).

= «شهادات الادخار بالنقد الأجنبي» كالتى أصدرها بنك مصر بالدولار الأمريكي، وكذلك «شهادات توفير العملات الأجنبية ذات الجوائز»، و «خدمات الإيداع للصغار والشباب» التي ظهرت في بعض الدول الأوروبية «كتوفير القصر بالبنوك الإنجليزية»، و «حسابات الصغار» بالبنوك الهولندية. وهي في مجموعها شهادات تجمع بين إغراء الفائدة وإغراء الجوائز. وكذلك «الإيداع الثابت بالتقسيط» الذي يوجد في اليابان، وغرب أوروبا والهند. والذي يهدف إلى الاستعداد على مدى طويل لمواجهة متطلبات الحياة كالزواج والسفر وغير ذلك. انظر: علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، الصفحات ١٥٣ - ١٥٩. والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، الصفحات ١٣٧ - ١٦٧ و ١٨٢، ١٨٣.

(١) علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) وكمثال على ذلك يقضي نظام شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري بميزات عديدة لهذه الشهادات منها:

ارتفاع العائد: حيث يصل سعر الفائدة على شهادات الاستثمار التي لا يضطر أصحابها إلى استرداد قيمتها قبل حلول أجلها إلى أعلى سعر فائدة يمكن لأي مدخر الحصول عليه في السوق النقدية وهذه الفائدة معفاة من الضرائب.

السيولة الكاملة: مدة هذه الشهادات عشر سنوات أي أنه لكي يحصل المدخر على الفائدة المرتفعة السابقة الذكر يجب ألا يسترد قيمة الشهادة قبل عشر سنوات من تاريخ اكتتابه فيها، ومع ذلك فإن من حقه بعد مضي ستة أشهر من تاريخ اكتتابه أن يسترد في أي وقت يشاء قيمة شهادته بالكامل دون أية خسارة في رأسماله بل ومع فائدة بسيطة سعرها منخفض عن السعر الذي يعطى لبقاء الشهادة إلى حلول أجلها.

الضمان والأمان: إذ يتوفر لهذه الشهادات ضمانات مصرفية كاملة.

عدم جواز الحجز على قيمتها أو على ما تغله من فائدة أو جائزة سواء كان توقيع الحجز في حياة مالك الشهادة أو بعد وفاته.

وتنقسم هذه الشهادات إلى ثلاثة أنواع:

١ - شهادات ذات القيمة المتزايدة:

ومدّتها عشر سنوات. وتستحق فوائدها كل ستة أشهر، ولكن لا يحصل صاحب هذه الشهادة على فوائدها أولاً بأول وإنما تضاف إلى أصل قيمة الشهادة^(١) إلى أن تنتهي مدتها. ويحق للمودع أن يسترد قيمة شهادته بعد مضي خمسة أشهر. وإذا تركها إلى نهاية مدّتها فإنه يأخذها مضافاً إليها الفوائد المركبة التي استحققت على هذه الشهادة.

٢ - شهادات ذات عائد جار:

ومدّة هذه الشهادة عشر سنوات أيضاً. ويتحصل المدخر في هذا النوع من الشهادات على الفوائد المستحقة كل ستة أشهر أولاً بأول. وعلى ذلك فإن قيمة هذه الشهادة^(٢) تظل كما هي دون زيادة في نهاية المدة التي تبقاها^(٣).

٣ - شهادات ذات جوائز:

والفكرة الأساسية من إصدار هذا النوع من الشهادات. هي خدمة

= هذه الشهادات إسمية ولا يجوز بيعها أو تحويلها أو التنازل عنها أو خصمها وذلك لحماية صاحب الشهادة من احتمالات فقدها.

انظر: علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، الصفحات ١٥٤ - ١٥٦.

وغريب الجمال، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(١) قيمة هذا النوع من الشهادات التي يصدرها البنك الأهلي المصري تبدأ من ٥ - ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ جنيهاً.

(٢) قيمة هذا النوع من الشهادات التي يصدرها البنك الأهلي المصري أيضاً تبدأ من ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ - ٥٠٠ - ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه.

(٣) انظر: علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ١٥٤.

والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، الصفحتان ١٦٦، ١٦٧.

صغار المدخرين الذي قد لا يجدون أي إغراء في سعر الفائدة بسبب ضآلة مدخراتهم. إذ تبلغ قيمة هذه الشهادة جنيهاً واحداً. ولا يحصل صاحب هذا النوع من شهادات الاستثمار على فوائد دورية، ولا على فوائد في نهاية مدتها وهي عشر سنوات أيضاً. وإنما تحتسب الفائدة المستحقة على جملة رصيد المدخرات الموظفة في هذا النوع كل ربع سنة مثلاً. ويجري سحب علني بالقرعة على أرقام الشهادات. ويصرف لأصحاب الشهادات الفائزة جوائز سخية^(١).

* * *

ويتضح من العرض السابق أن الودائع المصرفية التي تساهم في استثمارات الجهاز المصرفي لا تخرج أساساً عن نوعين رئيسيين وهما: الودائع تحت الطلب «الودائع الجارية» وتعد من أهم موارد المصارف التجارية، والودائع الآجلة بأنواعها المختلفة، وتعد نسبياً أهم موارد مصارف الاستثمار والأموال «الربوية» وكذلك تعدّ أهم موارد المصارف الإسلامية.

(١) علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٥٧.
والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص ١٦٧.

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية للوديعة المصرفية والتكييف الفقهي لها

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الوديعة المصرفية طبيعتها القانونية والتكييف الفقهي لها.

المبحث الثاني: حكم فائدة الودائع المصرفية النقدية.

المبحث الأول

الوديعة المصرفية طبيعتها القانونية والتكييف الفقهي لها

سوف يتناول هذا المبحث الطبيعة القانونية للودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف والتكييف الفقهي لها.

الطبيعة القانونية للإيداع المصرفي:

اختلفت آراء رجال القانون في الحكم على طبيعة عقد الإيداع المصرفي. وهناك أقوال عديدة في ذلك نذكرها فيما يأتي:

١ - يغلب البعض فكرة الحفظ التي تقرّب عقد الإيداع المصرفي من عقد الإيداع الحقيقي، إلا أن هذا التكييف لا يتفق مع النتائج التي تترتب على الإيداع المصرفي. فالمصرف بإمكانه أن يستعمل النقود المودعة لمصلحته ثم يرد مثلها. والوديعة لا يصح التصرف فيها. ومن ذلك أيضاً وقوع المقاصة بين ما يودعه العميل وما يترتب في ذمته من ديون للمصرف - كما في صورة الحساب الجاري - . بينما الأصل أن الوديعة لا تخضع للمقاصة^(١).

٢ - ويرى البعض أن وديعة شاذة أو ناقصة، وذلك لأنها وديعة لا يلتزم فيها الوديع بردّ عينها وإنما بردّ مثلها. وتختلف عن القرض في أن للمودع أن يطلبها في أي وقت مما يجعل المودع لديه يحتفظ

(١) انظر: علي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٩٢.
وعلي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ٣٤.

دائماً بما يماثل الشيء المودع نوعاً ومقداراً، وحتى يكون على استعداد لمواجهة طلب الرد.

إلا أن ذلك يختلف عن نظام الإيداع المصرفي (بشقيه الحقيقي والائتماني)، لأنَّ المصرف كما هو معروف لا يحتفظ في خزائنه بمقدار من النقود يساوي مجموع الأموال المودعة لديه، وإلاَّ تعطلت نشاطاته الائتمانية. وإنما يحتفظ بنسبة معيّنة منها وهو ما يعرف بالاحتياطي القانوني لمواجهة احتمالات طلب الرد^(١).

٣ - ويرى البعض أن عقد الإيداع المصرفي هو عقد ذو طبيعة خاصة، أو أنه ليس من العقود المسماة فلا تستطيع نظم العقود المسماة تفسير طبيعة هذا العقد. فهو عقد ذو أهداف مختلفة، وهذا هو سبب التردد في إلحاقه بعقد الوديعة أو بعقد القرض. فالعميل يودع النقود وهو يهدف إلى الحفظ، والمصرف يقبل هذه الوديعة بهدف استعمالها^(٢).

٤ - وذهب الكثير إلى تكيف عقد الإيداع المصرفي بأنه عقد يأخذ حكم عقد القرض، المودع فيه بمثابة المقرض، والمصرف هو المقرض. ولذلك لا يلتزم بحفظ عين الوديعة وإنما يلتزم برد مبلغ مماثل إلى المودع. ويمتلك المصرف المال المقرض ويتحمل خطر هلاكه بقوة قاهرة. ويمكنه أن يتمسك بالمقاصة بين طلب الاسترداد وما يكون له من حقوق قبل المودع.

ويفترق هذا العقد عن الوديعة الناقصة في أنه لا يلزم المصرف بالاحتفاظ بمبلغ مساو للمبالغ المودعة لديه^(٣).

(١) علي البارودي، العقود وعمليات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٣) علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ٣٦.

التكييف الفقهي للوديعة المصرفية النقدية :

بالمقارنة بين ما سبق بيانه في الباب الأول من هذا البحث من تعريف عقد الإيداع، والوديعة من الناحية الفقهية الشرعية، وبيان أقسامها وأحكامها في الشريعة الإسلامية، وذكر الأسباب التي تؤدي إلى ضمانها، وبين تعريف الوديعة المصرفية وبيان أنواعها في الفصل الأول من هذا الباب، يتضح أن وصف الوديعة المعروفة في الفقه الإسلامي لا ينطبق على الوديعة المصرفية. فهما وإن كانتا متفقتين في وجوب محافظة الوديع على الوديعة وفي وجوب ردّها عند طلبها إلا أنهما مختلفتان في أوجه:

فالوديعة المصرفية يفترض فيها إذن المودع للمصرف في استعمالها، فيمتلكها المصرف ويخلطها مع أمواله ويستثمرها. بينما الأصل في الوديعة بالمعنى الفقهي عدم جواز استعمالها أو الاتجار بها إلاّ بإذن صاحبها، لأن ملكيتها تظل للمودع. كما أن حكم الوديعة الشرعي أنها أمانة في يد الوديع لا يضمنها إلاّ إذا كان هناك تعد أو تقصير في حفظها، ويكون هذا في حالة الإيداع بدون أجر.

أمّا إذا كان الإيداع بأجر كان الوديع أجيراً مشتركاً وعليه الضمان إذا كان الهلاك بسبب يمكن الاحتراز عنه، في حين أن الوديعة المصرفية يلتزم المصرف بردّها حتى لو هلكت بقوة قاهرة^(١).

لذا فإنه لا يمكن اعتبار وضع الوديعة المصرفية كوضع الوديعة في الشريعة الإسلامية وفيما يأتي نذكر التكييف الفقهي لكل نوع من أنواع الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف.

أولاً: تكييف الوديعة تحت الطلب:

أ - تقدم في تعريف الوديعة تحت الطلب بأنها المبالغ النقدية

(١) علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ٥٢.

التي يودعها أصحابها لدى المصرف بقصد أن تكون قابلة للتداول والسحب منها عند الحاجة^(١) وفق متطلبات العمل التجاري أو حاجات المودع باعتباره مستهلكاً... والمصرف يلتزم بدفع هذا النوع من الودائع متى طُلب بها... إلخ.

وتبيّن أن الوديعة تحت الطلب هي التي تنشئ الحساب الجاري، والذي يمكن للعميل من خلاله أن يسحب على المكشوف باتفاق خاص مع المصرف، ومن ثم قد يصبح رصيد هذا الحساب دائماً أو مديناً.

وتكيّف الوديعة تحت الطلب التي تتخذ شكل الحساب الجاري الدائن بأنها قرض غير مشروط بأجل يستقرضه المصرف من المودع، لأنها نقود يعلم المودع أن المصرف يتصرف فيها وقد دفعها إليه راضياً بذلك فكان إذناً بالتصرف. وقد سبق بيان^(٢) أن الانتفاع بالوديعة إذا كان بإذن المودع كانت الوديعة عارية أو قرضاً^(٣)، فإن كانت مثل الدار والبستان مما لا يمكن ضبطه كان الإذن في الانتفاع بها إعارة. وإن كانت نقداً أو مثلياً غير النقد مما يمكن ضبطه^(٤) اعتبرت قرضاً،

(١) انظر: المبحث الثاني في الفصل الأول من هذا الباب ص ٧٠.

(٢) انظر: الفصل الثاني من الباب الأول في هذا البحث ص ٣٥.

(٣) نص الحنابلة: على أن الوديعة المأذون في استعمالها تكون عارية مضمونة. وذكر الحنفية: أن عارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود المتقارب عند الإطلاق، قرض لضرورة استهلاك عينها بالانتفاع. وذكر المالكية: أن إعارة الأطعمة والنقود قرض لا عارية لأنه إنما ينتفع بها مع ذهاب عينها. انظر: منصور البهوتي، كشاف القناع، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٦٧. ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٠٤. محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي. والشرح الكبير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٣٥.

(٤) ما يمكن ضبطه: هو ما ضبط بجنسه ونوعه وحاله. وزاد الحنفية القدر وهو الكيل أو الوزن أو العدد أو المقياس، ومن هنا أجاز غير الحنفية القرض في الحيوان كالإبل والبقر، ولم يجزه الحنفية لأنه خال عن القدر. انظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١١.

وليست إيداعاً لأن في عقد الإيداع لا يملك الوديع الوديعة وليس له أن يتصرف فيها. وما دام المصرف يملك الوديعة تحت الطلب ويتصرف فيها تكون قرضاً، لأن العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني.

وتسميتها وديعة إنما هو على سبيل المجاز لا الحقيقة لعدم توفر حقيقة الوديعة فيها. وأما ما قد تأخذه بعض المصارف من رسوم على فتح الحساب الجاري الدائن نظير خدماتها إذا قلّ الرصيد المودع عن مبلغ معين، فتكثّف بأنها معاملة يأخذ المصرف في مقابلها أجراً. ولا بأس بهذا لأن العميل مستفيد في الجملة من هذا الوضع فيدفع الأجر لهذه الخدمة. وعندما يكون الحساب الجاري مديناً: أي أن المصرف يسمح للعميل بالسحب على المكشوف، فمعناه أن المصرف يعد العميل بدفع مبلغ نقدي له على سبيل القرض أو السلفة. ويلتزم المصرف بتنفيذ هذا الوعد، فما لم يدفع من المال المتفق عليه يكون تكييف المعاملة فيه بأنها وعد بالقرض. وما دفع للعميل يكتف بأنه قرض، المقرض فيه هو المصرف والمستقرض هو العميل. فإذا اتفق على فائدة للقرض يدفعها العميل للمصرف كان قرضاً محرماً لأن فيه رباً صريحاً.

وقد ذهب البعض إلى تكييف الوديعة تحت الطلب (الحساب الجاري الدائن) بأنها وديعة حقيقية بالمعنى الفقهي.

فيقول أحد الباحثين: «إذا كانت الوديعة النقدية تحت الطلب، هي مبلغ يوضع لدى البنك ويسحب منه في الوقت الذي يختاره المودع فإن ذلك كل ما يطلب في الوديعة الحقيقية ولا توجد شائبة في ذلك. وإذا كان البنك قد اعتاد أن يتصرف فيها بحسب مجرى العادة فإن هذا التصرف المنفرد من جانب البنك لا يمكن أن يحسب على المودع وينسحب على إرادته فيقصرها على الاتجاه من الإيداع إلى

الإقراض، فإرادة المودع لم تتجه أبداً في هذا النوع من الإيداع نحو القرض. كما أن البنك لم يتسلم هذه الوديعة على أنها قرض بدليل أنه يتقاضى أجرة - عمولة - على حفظ الوديعة تحت الطلب بعكس الوديعة لأجل التي يدفع هو عليها فائدة. وبدليل الحذر الشديد في استعمالها والتصرف فيها من جانبه، ثم المبادرة الفورية بردها عند الطلب...»^(١).

ثم يذكر «أن المالكية يعتبرون التصرف في الوديعة المثلية مجرد عمل مكروه لا يرقى إلى مرتبة الحرمة إن كان الوديع مليئاً، وخاصة إذا كانت الوديعة من الدنانير أو الدراهم أي من النقود، ويوجبون على الوديع ردّ المثل مع بقاء عقد الإيداع»^(٢).

وأخيراً يبيّن أن اعتبار الوديعة النقدية تحت الطلب وديعة حقيقية وليست قرضاً يساعد في تيسير إخضاع بعض العمليات التي تتعلق بالوديعة تحت الطلب لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولا ييسر ذلك لو اعتبرناها قرضاً. ويذكر أمثلة على ذلك منها: استعمال الوديعة المصرفية النقدية أداة وفاء للالتزامات كالديون، أو استعمالها وسيلة دفع ينصب عليها العقد مباشرة كأن يشتري بها المودع بضاعة أو يهبها لشخص آخر. فهذا الاستعمال في صورتيه ما هو إلاّ توكيل للبنك لينوب عنه في وفاء الدين الذي عليه للدائن أو الدفع مقابل الالتزام الجديد. والوكالة من المودع للوديع برد الوديعة أو جزء منها لشخص آخر أمر جائز شرعاً إن قبل بذلك الوديع ونفذه.

أمّا لو كيّفت الوديعة النقدية تحت الطلب بأنها قرض فهناك بعض الصعوبات في إخضاع استعمالها وسيلة دفع وأداة وفاء من الناحية

(١) حسن عبدالله الأمين، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠١.

الشرعية . ويضرب مثالين على ذلك^(١) :

الأول: شراء الدائن بضاعة بما يملكه في ذمة مدينه صحيح شرعاً إذا لم تكن البضاعة المشتراة مؤجلة، وإلاّ بطل الشراء لأنه يكون من بيع الدين بالدين وهو باطل.

الثاني: هبة الدائن للدين الذي يملكه في ذمة شخص آخر، جائز شرعاً إذا كان الموهوب له نفس المدين. وأمّا إن كان شخصاً آخر فالهبة باطلة عند من يرى من الفقهاء أن قبض الموهوب له المال الموهوب شرط في صحة الهبة.

ويجاب على ذلك بأمرين:

الأول: أنه أورد أن المالكية يرون أن التصرف في الوديعة المثلية مجرد عمل مكروه... ويوجبون على الوديع رد المثل مع بقاء عقد الإيداع.

والذي قاله المالكية: «أن تسلف المثلي ومنه النقود مكروه، ولم يوجد لهم رأي بالجواز إلاّ قولاً نقله الباجي عن بعض الناس»^(٢). ودليله في غاية الضعف لأنه علّله بأن الوديعة لا تتعيّن بالتعيين، وهذا مخالف لرأي الجمهور في الأمانة حيث قالوا: أنها تتعيّن في جميع الأموال.

الثاني: أنها لو كانت وديعة بالمعنى الحقيقي لما ضمنها المصرف. والمديونية والضمان ينافيان الأمانة. فالمصرف بتسلفه للوديعة تصير ديناً في ذمته وهو ما قال به المالكية. حيث نصوا على أن الوديعة بالتسلف تصير ديناً في الذمة. جاء في الشرح الكبير...

(١) حسن عبدالله الأمين، مرجع سابق، الصفحات ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٢) محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، مكتبة النجاح بليبيا، بدون تاريخ، ج ٥، ص ٢٥٤.

وأما التسلف الجائز كالمأخوذ بإذن ربه فلا يبرأ إلا برد ما أخذه لربها لأن تسلفه حينئذ إنما هو من ربها فانتقل من أمانته لذمته فصار كسائر الديون^(١).

وقوله: إن اعتبار الوديعة تحت الطلب قرضاً يترتب عليه أنه لا يجوز للمودع أن يشتري سلماً ويكتب شيكاً بالثمن على المصرف لأنه يؤدي إلى بيع الكالء بالكالء، غير مسلم. لأن المودع إذا اشترى سلماً وحرّر شيكاً ودفعه للبائع فقبله كان ذلك بمنزلة تسليمه الثمن نقداً. ومثله يقال فيما لو وهب إنسان ماله المودع إلى غير مدينه فإنه إذا حرّر للموهوب شيكاً ورضي به فقد تم القبض.

والمتعارف عليه أنه متى عرض الشيك على المصرف، وتعرّف المصرف على حامله يصرفه له من غير تأخير. والشيك من الناحية الاقتصادية هو أمر كتابي بدفع مبلغ من النقود، وأنه مع وجود الثقة فيمن يعطيه، وفي المصرف الذي يسحب عليه يمكن اعتبار المعاملات التي تتم عن طريقه^(٢) على أنها معاملات نقدية. ويؤيد ذلك ما ذكره أحد الفقهاء المعاصرين بأن إعطاء الشيك في المجلس الذي يتم فيه تسليم النقود المراد تحويلها يعتبر إعطاؤه تسليماً للمقابل: أي تقابضاً^(٣).

(١) محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢٢.

(٢) أي أن الشيك هو وسيلة استخدام نقود الودائع.

(٣) يقول الأستاذ الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء: أن الشيك يعتبر في حكم النقود، ويتداول كتداولها بالتظهير - الذي هو تحويل من حامل لآخر على ظهر الصك - ومن أحكام الشيك أن إعطاءه دون أن يكون لمعطيه رصيد لدى المصرف المسحوب عليه يعتبر جرماً شديداً في قانون العقوبات، ص ٩، مصطفى الزرقاء، المصارف، معاملاتها، وودائعها، وفوائدها، بحث مقدم إلى المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

ويبدو أنه قد نظر إلى هذه المسألة من الناحية العرفية حيث أن المتعاملين حينما يقبلون الشيكات ينظرون عليها على أنها نقود.

ب - تكييف الوديعة المشتقة «الائتمانية» :

سبق بيان كيفية إنشاء المصرف التجاري للوديعة المشتقة أي النقود الكتابية، ومدى أهمية هذا النوع من النقود في الاقتصاديات المعاصرة، وتبين كذلك أنها تعد من الموارد الهامة للمصارف التجارية^(١)، والتي تستخدمها أساساً في إقراض عملائها أو في الحصول على أصول مثمرة (كالأسهم والسندات)^(٢).

ويتضح من ذلك أن الوديعة المشتقة لا تخرج عن كونها:

في الحالة الأولى: إقراض من المصرف لعملائه المقترضين. فإذا تسلم المقترضون المبلغ المقرض كله كان القرض صحيحاً شرعاً لأنه قرض تم بالقبض. فإذا أودعه المقرض في المصرف الذي اقترض منه أو في غيره، كانت وديعة صحيحة لأنه أودع مالاً مملوكاً له. وإذا أقرض المصرف بدوره من هذا المبلغ المودع لديه لشخص آخر صح هذا القرض أيضاً، إلا أن هذا الإقراض تأخذ المصارف التجارية فوائد ربوية عليه ومن هنا كانت المعاملة محرمة شرعاً.

أما إذا لم يتسلم المقترضون مبلغ القرض، أو تسلموا بعضه وقيد ما لم يتسلموه في سجلات المصرف - كما هو الحال المتبع في المصارف التجارية غالباً - على أنه حساب جار لهم. وبإمكانهم أن يسحبوا منه متى شاؤوا بواسطة الشيكات أو أوامر النقل المصرفي. فإن ما قبضوه بالفعل من المبلغ المقرض يعتبر قرضاً صحيحاً، وما لم يقبضوه بالفعل يعتبر وعداً بالقرض، ولا أثر لقيده بسجلات المصرف في اعتباره قرضاً بل المعوّل عليه هو القبض بالفعل. وبناء عليه لا يعتبر وديعة للمقترضين.

(١) انظر: ما تقدم في كيفية إنشاء الودائع المشتقة لدى المصارف التجارية، ص ٧٢ من هذا البحث.

(٢) أو أي أصل مادي آخر.

وأما في الحالة الثانية: والتي قد يستخدم فيها المصرف الودائع المشتقة في أعمال استثمارية كشرائه لأصول مثمرة، فلا تخرج عن كونها معاملة بيع وشراء يكون الثمن فيها ديناً في ذمة المصرف يقيده في سجلاته للبائع. ويحق له أن يسحب من هذا الدين في أي وقت يشاء. فالموجود في سجلات المصرف دين لا وديعة.

وكما نعلم أن هذه المقدرة على إنشاء النقود الكتابية من قبل المصارف التجارية تؤثر تأثيراً مباشراً في العرض الكلي للنقود، ولذلك كان لا بد من الإشراف على عملية إنشاء النقود الكتابية من قبل السلطات النقدية «المصرف المركزي» أو وزارة المالية أو الخزانة، حتى لا تفرط المصارف التجارية - جرياً وراء الحصول على الفوائد الربوية - في الزيادة في إنشاء هذا النوع من النقود. وإذا لم تكن عملية الإشراف والمراقبة فعالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في العرض الكلي للنقود مما يعرض الاقتصاد إلى موجات متزايدة من التضخم النقدي «ارتفاع الأسعار» وما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالاقتصاد والمجتمع^(١).

ثانياً: تكييف الوديعة لأجل «الوديعة الاستثمارية»:

سبق تعريف الودائع لأجل بأنها «المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها في المصرف لأجل معين، ولا يحق لهم سحبها أو سحب جزء منها، كما لا يلتزم المصرف بردها إلا بعد انقضاء أجلها المعين. وتدفع المصارف الربوية فائدة لأصحاب هذه الودائع تتزايد كلما زادت مدة الأجل».

وتكّيف الوديعة لأجل بأنها قرض ذو أجل بفائدة.

أما أنها قرض فلأن فيها إذن صريحاً باستعمال المصرف للوديعة،

(١) انظر: عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، الصفحتان ٢٧٦، ٢٧٧.

والوديعة هنا نقدية ومما يهلك بالاستعمال، ويستنفذ بذهاب عينه: أي بخروجه من يد المنتفع به. وأما أنها بفائدة فلأن المودع يأخذ من المصرف فائدة مقطوعة بعد انتهاء الأجل منسوبة لرأس المال ومحددة مسبقاً وهي ربا صريح.

أما الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية:

فإنها تظل محتفظة بملكة صاحبها لها، ولا تنتقل ملكيتها إلى المصرف عن طريق القرض كما يقع في المصارف الربوية. غير أن الودائع لا يبقى بعضها منعزلاً عن بعض بل يخلطها المصرف بإذن أصحابها. وبخلط الودائع يصبح مجموعها ملكاً مشاعاً لمجموع المودعين. ومع ذلك يبقى لكل مودع من هذا المجموع نصيبه في مجموع الودائع^(١) وتقوم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة الشرعية^(٢). والعلاقة بين المودعين وبين المصرف هي العلاقة بين رب المال والمضارب فالمودعون هم «أرباب الأموال» والمصرف هو «المضارب»^(٣) ثم يدفع المصرف الأموال المتجمعة لديه من الودائع الاستثمارية إلى المستثمرين مضاربة أيضاً: أي على أنهم مضاربون

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) سيأتي بيان عقد المضاربة بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الثالث، ص ١٣٣.

(٣) ذكر الدكتور محمد العربي: «أن العلاقة بين المودعين وبين المصرف هي علاقة رب المال والمضارب. فالمودعون في مجموعهم لا فرادى يعتبرون «رب المال» والمصرف هو المضارب مضاربة مطلقة، أي يكون له حق توكيل غيره في استثمار مال المودعين وعلى هذا النحو يمضي المصرف في تقديم المال لأصحاب المشروعات، موجهاً كل ما لديه من فطنة ودراية مالية وخبرة سوقية في تخير المشروعات والقائمين بها لأنه أمين على هذا المال، فيجب عليه أن يتحمل أعباء هذه الأمانة على الوجه الأكمل...».

أما العلاقة بين المصرف وأصحاب المشروعات الاستثمارية فهي بعكس العلاقة بين المودعين والمصرف فهنا يعتبر المصرف «رب المال» وأصحاب المشروعات هم «المضارب» وتسري القواعد الخاصة بالمضاربة الشرعية.

للمضارب . ولكل نصيبه المتفق عليه من الربح . وشرطه أن يأذن المودعون للمصرف في أن يدفع أموالهم للمستثمرين مضاربة . وهذا هو مذهب الحنفية جاء في تبیین الحقائق . . . فإن دفع المضارب الأول المال بإذن ربه إلى المضارب الثاني بالثلث وكان رب المال قال للمضارب الأول على أن ما رزق الله بيننا نصفان وربح الثاني فلرب المال النصف وللمضارب الأول السدس وللمضارب الثاني الثلث^(١) لأن الدفع إلى الثاني صحيح لأنه بأمر المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى من ربح وقد جعل المضارب الأول للثاني ثلثه فينصرف ذلك إلى نصيبه لأنه لا يقدر أن ينقص من نصيب رب المال شيئاً فيبقى له السدس ويطيب ذلك لكلهم لأن رب المال يستحقه بالمال لأنه نماء ملكه والمضارب الأول والثاني يستحقانه بالعمل لأن عمل الثاني وقع عنهما^(٢) .

ولو خلط المصرف أمواله مع أموال المودعين ، وضارب بها يكون في هذه الحال رب المال بالنظر إلى ماله ، ومضارباً بالنظر إلى أموال المودعين^(٣) .

= انظر: محمد عبدالله العربي، محاضرات في النظم الإسلامية «المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها»، مطبعة مخيمر، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م، الصفحات ٣٨ - ٤٠ .

(١) كأن يقول رب المال للمضارب: خذ هذا الألف واعمل فيه والربح أو ما رزق الله من ربح لك فيه النصف، ويأذن له في المضاربة فيضارب آخر ويجعل له ثلث الربح، فلو ربح الألف ستمائة مثلاً يكون للمضارب الثاني جميع ما شرط له المضارب الأول أي الثلث وهو مائتان، ولرب المال النصف أي ثلاثمائة، ويستحق المضارب الأول الباقي وهو السدس أي مائة .

(٢) الزيلعي، تبیین الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، الصفحتان ٦٤، ٦٥ .

(٣) وهناك رأي آخر اتجه إلى أن تطبيق عقد المضاربة بشكله المبين في المؤلفات الفقهية تطبيقاً عملياً أمر متعذر في نظام المصرف الإسلامي وطبيعة عمله، كما إنها لا تنطبق على طبيعة نشاط المصرف، ومن ثم فقد اتجه إلى الاستفادة من الأحكام الخاصة بالأجير المشترك فقال:

«وكما أن الإجارة - بالنظر إلى مقصودها المتمثل في الحصول على منفعة معينة =

= في مقابل عوض معلوم - فقد استطاعت أن تستوعب في نطاقها أحكام الأجير المشترك كذلك يمكن للمضاربة، ومع المحافظة على مقصودها المتمثل في الاسترباح في المال بطريق عمل الغير فيه أن تستوعب أحكام الأجير المشترك». وذكر بأن المضاربة المشتركة تضم ثلاثة فرقاء: يتمثل الفريق الأول في جماعة المودعين، وهم الذين يقدمون المال بصورة انفرادية على أساس توجيهه للعمل به مضاربة. والفريق الثاني يتمثل في جماعة المضاربين وهم الذين يأخذون المال منفردين أيضاً لكي يعمل كل منهم فيما حصل عليه من مال بحسب الاتفاق الخاص به. والفريق الثالث يتمثل في الشخص أو الجهة التي تكون مهمتها التوسط بين الفريقين لتحقيق التوافق والانتظام في توارد الأموال وإعطائها للراغبين من الفريق الثاني للعمل فيها بالمضاربات المعقودة مع كل منهم على انفراد. ويعتبر هذا الفريق الثالث هو الشخص الجديد في نظام المضاربة المشتركة. وتتمثل أهميته في صفته المزدوجة التي يبدو مضارباً بالنسبة للمودعين من ناحية، كما أنه يبدو كمالك المال بالنسبة للمضاربين من ناحية ثانية ويصفه بـ «المضارب المشترك»... إلخ. وقد ضمن صاحب الرأي المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً قياساً على الأجير المشترك.

انظر: سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م، الصفحات ٤٣٢ - ٤٣٦. وهناك آراء تقول بعدم جواز تضمين المضارب، كما ذهب إلى ذلك صاحب الرأي السابق، وذلك لعدد من الأمور من أهمها:

١ - إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أن يكون المضارب ضامناً للمال عند الخسارة إذا لم يفرط. لأنه أمين والأمانة والضمان يتنافيان.

٢ - إن من شروط صحة القياس أن يكون الحكم المراد تعديته للفرع ثابتاً بنص أو إجماع. وذلك غير متوفر في الأجير المشترك، لأن تضمينه مختلف فيه، والقائلون به يشبونه بالمصلحة المرسلة.

انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ١، الصفحات ٢٥ - ٢٧.

وتناول أحد الباحثين أيضاً هذا الموضوع بإسهاب، وقام بتفنيد الأدلة التي استند إليها الدكتور سامي حمود في بحثه بالنسبة لفكرة المضارب المشترك وتضمينه قياساً على الأجير المشترك.

انظر: الطيب محمد حامد التكيئة، الخدمات المصرفية في ظل الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الصفحات ٣٣١ - ٣٥٥.

ثالثاً: تكييف الوديعة الادخارية:

سبق تعريف الوديعة الادخارية بأنها «المبالغ النقدية» التي يقتطعها الأفراد من دخولهم ويدفعونها إلى المصرف ليفتح لهم بها حساباً ادخاريّاً يحق لهم سحبه أو سحب جزء منه في أي وقت، ويدفع المصرف التجاري للعميل المدخر فائدة ضئيلة على أساس أدنى رصيد له في حساب التوفير خلال الشهر.

ويظهر من التعريف السابق أن ودائع التوفير تلتقي فيها بعض خصائص الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل. حيث تلتقي مع الودائع تحت الطلب في إمكان السحب منها متى شاء المودع، ومع الودائع لأجل فيما تفرضه المصارف التجارية من فوائد للمدخرين، فهي قرض بفائدة. وفائدة القرض ربا محرم.

أما في المصارف الإسلامية:

فإن كان وضع الوديعة الادخارية مثل الوديعة تحت الطلب. أي يحق للعميل المدخر أن يسحب وديعته أو جزءاً منها في أي وقت يشاء، ولا يأخذ عليها أية أرباح، فتعتبر قرضاً بلا فائدة وهو جائز.

وفي حالة إعطاء العميل المدخر أرباحاً على وديعته، فإن المصرف الإسلامي يقسم المال المودع في حساب التوفير إلى قسمين:

القسم الأول: مال معدّ للسحب منه وهذا يعتبر - كما تقدم^(١) - قرضاً بلا فائدة وهو جائز.

القسم الثاني: مال معدّ للاستثمار والمصرف يستثمره عن طريق المشاركة على أساس عقد المضاربة الشرعية كما هو الحال في الوديعة الاستثمارية. ويحصل صاحب وديعة الادخار مع التفويض بالاستثمار

(١) انظر: الوديعة الادخارية في المصارف الإسلامية، ص ٩١ من هذا البحث.

على نسبة من الأرباح المتحققة على أساس أدنى رصيد له في حسابه خلال الشهر. كما أنه يشارك المصرف في الخسارة لو حدثت لأن الغنم بالغرم^(١).

ويحق لصاحب الوديعة الادخارية في المصرف الإسلامي أن يسحب وديعته التي فوض المصرف باستثمارها في أي وقت يشاء. لأن عقد الشركة غير لازم، وسحب المودع لأمواله يعتبر فسخاً للشركة. وتراعى حينئذ الظروف المناسبة للمصرف.

رابعاً: تكيف شهادات الاستثمار:

١ - التكيف الفقهي للشهادات ذات القيمة المتزايدة - وذات العائد الجاري:

تبين من عرض هذين النوعين فيما سبق أن المدخر يدفع نقوداً للمصرف لتستثمر في تنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية. على أن يسترد المدخر نقوده التي دفعها للمصرف مضافاً إليها ما استحقته من فوائد خلال مدة استثمارها. وأقرب العقود لهذه المعاملة هو عقد القرض. والقرض إعطاء مال إلى من يتتفع به ثم يرد بدله^(٢).

فإذا كُتبت شهادات الاستثمار (ذات القيمة المتزايدة - وذات العائد الجاري) على أنها قرض، فلا يعتبر إذا الربح الذي يأخذه صاحب هذه الشهادة إلاّ فائدة له. والفوائد التي يأخذها المقرض زيادة على رأس ماله تعتبر رباً يشملها قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٤). وهو

(١) انظر: دليل بيت التمويل الكويتي للأعمال المصرفية والاستثمارية، مرجع سابق، الصفحتان ٥، ٦.

(٢) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٧٩.

من ربا الجاهلية الذي نزل بشأنه القرآن وهو تأجيل الدين بزيادة عليه: أي الزيادة في الدين في مقابلة الأجل^(١).

أمّا القول بأن شهادات الاستثمار هي من قبيل شركة المضاربة^(٢) الشرعية بجامع أن المضاربة عقد يقدم فيه أحد العاقلين المال والثاني العمل على أن يكونا شريكين في الربح على ما شرطاً، وفي شهادات الاستثمار قدم صاحب الشهادة المال على أن يسترده ويأخذ ربحاً زيادة عليه لأنه يحتمل أن الحكومة ستعمل في هذا المال أي عمل من الأعمال المربحة كالتجارة، والصناعة، والبناء، والزراعة ثم يعطيه جزءاً من الربح فهذا غير صحيح. لأنه لو افترضنا أنها مضاربة، كانت مضاربة فاسدة محرمة والربح المستفاد منها محرّم لأن الربح المتفق عليه في شهادات الاستثمار ربح محدد وغير شائع. ومن شروط صحة المضاربة أن يكون الربح شائعاً بين المضارب ورب المال بمعنى أنه لا يشترط لأحدهما جزء معيّن من الربح وهذا الشرط نص عليه جميع الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وعلّلوه بأن المقصود من المضاربة الشركة في الربح ولا يتحقق إلاّ بأن يكون نصيب كل واحد منهما شائعاً كالنصف والثلث مثلاً، فإذا شرط لأحدهما مقدار مقطوع من الربح كمائة جنيه^(٣) أو عشرة في المائة من نسبة المال المدفوع فقد يؤدي هذا إلى قطع الشركة بأن لا يربح المال إلاّ هذا المقدار بل قد يؤدي إلى أن يغرم المضارب لو شرط صاحب المال مقدراً مقطوعاً لأنه ربما ربحت الشركة أقل من هذا المقدار أو لم تربح.

ودعوى أن هذا الشرط «الشيوع في الربح» من اختراع الفقهاء

(١) سيأتي بيان حكم فائدة الودائع وأنها من الربا الذي نزل القرآن بتحريمه فيما بعد. انظر: ص ١١٩ من هذا البحث.

(٢) غريب الجمال، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ص ١٨٧.

كما يقول البعض^(١) باطلة، بل هو اجتهاد صحيح عليه دليل قوي وهو ما أخرجه مسلم عن رافع بن خديج قال: «إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به»^(٢). يؤاجرون أي «يزارعون» ومعنى قوله ما على الماذيانات: ما على مسایل المياه وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء وقيل: ما ينبت حول السواقي. وأقبال الجداول «أوائل القنوات الصغيرة، وأشياء من الزرع أي مقادير مجهولة. ومضمون معلوم، أي مضمون نصيب كل واحد من الشريكين معلوم المقدار. فالحديث وارد في المزارعة ومعنى الحديث أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على الماذيانات وأقبال الجداول أو هذه القطعة المعينة من الأرض والباقي للعامل فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر فربما هلك هذا دون ذاك وعكسه. أي أنه يؤدي إلى انقطاع الشركة في الخارج بأن يهلك نصيب صاحب الأرض أو العكس وهذا هو الغرر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وبين الراوي الممزرعة الصحيحة بأنها ما كان نصيب كل واحد من العاقلين شائعاً معلوماً بقوله: «فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به».

والمضاربة نظير المزارعة لأنها عقد على شركة في الربح بمال من أحد العاقلين وعمل من الآخر فتأخذ أحكامها صحة وفساداً فتصح بالربح الشائع المعلوم وتفسد بالربح المعين والمجهول للعلّة المشتركة المنصوصة والمفهومة بمجرد فهم اللغة، فالدليل على فساد المضاربة

(١) انظر: غريب الجمال، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، ج ١٠، الصفحتان

١٩٧، ١٩٨.

وشمس الدين ابن قدامة، الشرح الكبير، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٦٢.

إذا كان الربح معيّناً هو دلالة نص حديث المزارعة^(١) أو مفهوم الموافقة^(٢).

وقد يقول البعض بأن الغرر^(٣) الناتج من تحديد حصة رب المال من الربح بنسبة محدّدة من رأس المال المحدد المقدار في شهادات الاستثمار وغيرها من صور الإيداع في المصارف التجارية لا يؤدي إلى انقطاع الشركة - لاحتتمال أن المصارف قد لا تربح هذا المقدار أو احتمال خسارتها - لأن المصارف بما لديها من خبرة علمية وعملية أعلم بمصلحتها ومصلحة الأمة التي تعمل لخدمتها وتنمية اقتصادها القومي وأنها ليست في حاجة إلى إشفاق المشفقين عليها مما يلحقها من خسارة، فهذا القول لا ينفي الخسارة المحتملة في الواقع لجميع الشركات ومنها المصارف، والشارع يبني حكمه على هذا الاحتمال، على أنه أيضاً لا ينفي الربح الزائد الذي تتحصّل عليه هذه المصارف والذي لا يتناسب مع النسبة المحددة التي هي نصيب رب المال^(٤). وأخيراً إذا قلنا بأن شهادات الاستثمار هي من باب المضاربة الشرعية، فلا بد من النص في عقود الاستثمار على مشاركة المستثمرين للمصرف في الأرباح بأي نسبة شائعة معلومة يرتضيها الجميع. بحيث يكون ما يأخذه العميل من زيادة على رأس ماله مقداراً شائعاً من الربح لا نسبة محدّدة من رأس المال.

ولكي تتم شرعية هذه الشهادات فلا بد من التزام المصارف

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ١٠، ص ١٩٨.

(٢) د. أحمد فهمي أبو سنة، فتوى مقدمة إلى مجمع البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر.

(٣) الغرر: ما كان مستور العاقبة.

انظر: الصديق محمد الأمين الضرير، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م، ص ٣٤.

(٤) انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٠.

باستخدام رؤوس الأموال المستثمرة في الوجوه الشرعية المعتبرة في الإسلام. فلا تستخدمها - مثلاً - في استيراد سلع غير متقومة شرعاً ولا يزج بها في عمليات مصرفية ربوية^(١).

٢ - التكييف الفقهي للشهادات ذات الجوائز:

في هذا النوع يدفع المدخر مبلغاً بسيطاً - جنيه واحد مثلاً - ثمناً للشهادة ثم يسترده بعد انتهاء مدتها. فصاحب هذا النوع من الشهادات يعتبر مقرضاً للمصرف أيضاً لأن عقد القرض هو المتحقق في هذه المعاملة.

لكننا نسأل عن المقصد من القرض لكل مشتر للشهادة ذات الجوائز. أليس هو الحصول على الجائزة المحتملة؟ لا شك في ذلك، فإذا كان المقرض من أصحاب الحظ ونال هذه الجائزة، فهي فائدة للقرض لا محالة لأنها من مال المقرض والحصول عليها مقصود للمقرض. غير أنها فائدة ليست لازمة لهذا القرض كما هو الحال في النوعين الأولين، فلا تكون من الربا الصريح. لكن إذا حصل عليها المقرض كانت فائدة ناشئة عن هذا القرض ففيها شبهة الربا.

وقد ذكر البعض: أن مثل هذه المعاملات لم تكن موجودة في عهد نزول التشريع الإسلامي فتأخذ حكم المسكوت عنه، وهو أن الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار الحظر فتكون مباحة شرعاً، لأنها معاملة نافعة^(٢).

ويجاب على ذلك: بأن المراد من قول العلماء ما سكت عنه الشارع: أي ما لم يثبت بنص في الكتاب ولا في السنة. وليس حكمه كما يقول البعض^(٣). بل الحكم هو: تحكيم القياس والمصلحة

(١) نفس المرجع السابق، ج ٥، الصفحتان ١٧٦، ١٧٧.

(٢) غريب الجمال، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٣) من أن المسكوت عنه إذا كان نافعاً يباح وإن كان فيه ضرر يحظر.

المرسلة والاستحسان وسد الذرائع... إلخ. فإن لم تثبت هذه الأدلة حكماً في المسكوت عنه كان مباحاً. وشهادات الاستثمار تبين أنها قرض أو مضاربة، فإن قلنا بأنها قرض فحكم فائدتها ربا محرم، وإن قلنا بأنها مضاربة بربح معين منسوب إلى رأس المال فحكمها أنها مضاربة فاسدة - كما تقدم - وربحها خبيث بدلالة نص أحاديث المزارعة.

أما شهادات الاستثمار ذات الجوائز فقد تبين أنه ينطبق عليها وصف القرض، فإذا أخذ المقرض الجائزة ففيها شبهة الربا، وهي داخلية في قول النبي ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه...» الحديث^(١).

(١) من حديث رواه الخمسة عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما. انظر: عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، ج ٤، ص ١٣٨.

المبحث الثاني

حكم فائدة الودائع المصرفية

تبين في تكييف الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف أنها تعتبر قرصاً بفائدة. وفائدة القرض من الربا المحرم الذي نزل به القرآن. وذلك لأن الربا الذي نزل به القرآن هو ربا الدين وصورته:

أن يكون لرجل على آخر دين فإذا حلّ الأجل يقول الدائن للمدين: إما أن تقضي، وإما أن تزيد في الدين وأزيدك في الأجل. فهو زيادة على الدين في مقابلة الأجل.

قال ابن جرير الطبري: وإنما قيل للمربي مرب لتضعيفه المال الذي كان له على غريمه حالاً أو لزيادته عليه فيه لسبب الأجل الذي يؤخره إليه فيزيده إلى أجله الذي كان له قبل حل دينه عليه. وأيد ذلك بما رواه بسنده إلى مجاهد قال: في الربا الذي نهى الله عنه كانوا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل الدين فيقول: لك كذا وكذا وتؤخر عني فيؤخر عنه.

وما رواه بسنده إلى قتادة: أن ربا الجاهلية أن يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى فإذا حلّ الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاده وأخر عنه^(١).

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

(١) محمد ابن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت -

لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ج ٣، ص ٦٧.

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ (٢).

وقال أبو بكر الجصاص في بيان ربا الجاهلية الذي نزل القرآن بتحريمه: «الربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به ولم يكونوا يعرفون البيع بالنقد» (٣). أي ربا الفضل.

وإنما كان القرض بفائدة من الربا بهذا المعنى لأن المقرض يشترط على المقرض أن يعطيه زيادة على قرضه في مقابلة الأجل.

ولا شك في أن القرض من الديون فالفائدة فيه زيادة على الدين في مقابلة الأجل بل صرح الجصاص: بأنه هو القرض بزيادة كما تقدم.

فأيما كان القرض في صورة من الصور المصرفية تكون الفائدة فيه محرمة ومنها الفوائد التي يدفعها المصرف لأصحاب الودائع.

فإذا جرينا على أن الوديعة مع الإذن في التصرف تصبح قرضاً، فالأمر واضح لأنها تدخل في حكم القرض بفائدة.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة: الآيتان ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، سنة ١٣٣٥ هـ، ج ١، ص ٤٦٥.

وإن جرينا على الرأي الذي نقله المواق عن الباجي وهو أن تسلف الوديعة المثلية لا يخرجها عن أن تكون وديعة بناءً على أن الوديعة لا تتعين بالتعيين وأن من ردّ مثل الوديعة النقدية فقد ردّ عينها - وقد تبين فيما سبق أنه رأى في غاية الضعف^(١) - . نقول: إن جرينا على هذا الرأي تحرم الفائدة على الوديعة أيضاً^(٢) لأن الوديعة إذا كانت لا تتعين بالتعيين عند الوديع تكون ثابتة في ذمته وبالتالي تكون ديناً عليه كالدين الثابت للمقرض على المقرض فأخذ الفائدة عليها تكون كفائدة القرض سواء بسواء وتكون من الربا الذي نزل القرآن بتحريمه .

وبعد هذا التكييف الفقهي الشرعي لأنواع الودائع المصرفية المختلفة، ولما يترتب عليها من عوائد، يبقى عرض موجز لدور الودائع المصرفية في النشاط الاقتصادي من وجهتي النظر الوضعية والإسلامية. وهذا هو موضوع الباب الثالث والأخير من هذه الدراسة.

(١) انظر: ما تقدم عن تكييف الوديعة تحت الطلب، ص ١٠١، ١٠٢ من هذا البحث.

(٢) المقصود الوديعة: المأذون في استعمالها وتكون مما يهلك بالاستعمال.

الباب الثالث

الودائع المصرفية وأثرها على النشاط الاقتصادي

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: استخدام الودائع في المصارف التجارية.

الفصل الثاني: أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: النشاط الاستثماري للمصارف ودوره في التنمية.

الفصل الأول

استخدام الودائع في المصارف التجارية

تعتبر الودائع المصرفية النقدية المورد الرئيسي الذي يمكن المصارف التجارية من مباشرة منح الائتمان^(١).

فعمليات الائتمان بمنح القروض أو فتح الاعتماد أو تقديم الضمان هي الوسائل القانونية التي تستخدمها المصارف في سبيل القيام بنشاطها^(٢). والصفة الغالبة على أعمال هذه المصارف هي ممارسة الاتجار في الائتمان قصير الأجل. وتجهز هذه المصارف مواردها عن طريق الاقتراض بفائدة والتي تتضح في صورة الودائع لأجل، أو بدون فائدة والتي تتمثل في الودائع تحت الطلب ثم الإقراض بفائدة أكبر. ويتكون دخلها الربوي من الفوائد التي تتقاضاها في حالة اقتراضها بدون فائدة أو من الفارق بين الفائدتين الدائنة والمدينة في الحالة الثانية وتستمد المصارف التجارية أهميتها من الناحية الاقتصادية لكونها أجهزة قادرة على تجميع رؤوس الأموال العاطلة بالإغراء بالفوائد التي تعطيها للمودعين ثم تدفع هذه الأموال المتجمعة لديها إلى مجالات الاستثمار بشكل قروض للمنظمين ولمختلف المشاريع التي تحتاج إلى تمويل^(٣). ويطلق على هذه القروض^(٤) في المصارف التجارية مصطلح

(١) حسين النوري، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٢) السيد محمد اليماني، الاعتماد المستندي، دار النهضة العربية، سنة ١٩٧٥ م، ص ٦.

(٣) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤) تتخذ عمليات الإقراض التي تزاولها المصارف التجارية إحدى صورتين: (أ) القروض البسيطة، (ب) فتح الاعتمادات.

الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية.

ويتمثل الائتمان المصرفي في: خلق ما يسمّى بالنقود المصرفية أو الكتابية من جهة المصارف التجارية بغرض اكتساب الفائدة من المقرضين لهذه النقود.

ويترتب على الائتمان من الناحية الاقتصادية حصول المشروعات المقترضة العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة على مبالغ نقدية سائلة أو ما يقوم مقامها، مما يعمل على تيسير المبادلات^(١).

وباستعراض تجربة الائتمان المصرفي في البلدان الغربية يظهر أنه يخدم المجتمع ويجعل عجالات التجارة والصناعة في حركة سريعة الدوران. ويلاحظ من هذه التجربة أن المصارف التجارية تشغل مركزاً بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي. فهي بحفظها للودائع تنشط عملية الادخار وتقلل من اكتناز الثروات لدى الأفراد. وبالتالي تزيد من الاستثمار ومن نمو رأس المال في المجتمع. فمن المعروف أن

= القروض: تتمثل في حصول المقرض على مبلغ القرض بمجرد الاتفاق أو قد يندمج القرض في حساب جار فيضيف المصرف مبلغ القرض إلى الجانب الدائن لحساب العميل بمجرد التعاقد. وتستحق الفوائد عن المبلغ المقرض بأكمله وعن المدة المتفق عليها جميعها.

أما فتح الاعتماد: فعقد يلتزم المصرف بمقتضاه بوضع مبلغ معيّن تحت تصرف عميله لمدة معينة. فيكون للعميل الحق في سحب أي مبلغ يشاء في حدود الاعتماد وفي غضون مدته. كما أن له إيداع ما يريد خصماً على الرصيد المدين فتقل بذلك مديونيته. ولا تحتسب الفوائد إلا على الأرصدة المدينة من يوم سحبها. وقد يكون الاعتماد مصحوباً بحساب جار فيكتسب بذلك مرونة واضحة. إذ يستعيد العميل مقدراته على سحب مبالغ جديدة كلما قلت الأرصدة المدينة برده بعض ما سحب وذلك في حدود الاعتماد المفتوح.

انظر: محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سابق، الصفحتان ٢٢٨، ٢٢٩.

(١) عبد العزيز مرعي وعيسى عبده، النقود والمصارف، مطبعة لجنة البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٩٦٢ م، ص ١٧٦.

المشروعات الحديثة في عملياتها الاستثمارية تتطلب قدراً كبيراً من التمويل يصعب على فرد واحد أو أفراد قلائل تجهيزه. لذا فإن قيام هذه المصارف التجارية بتجميعها لمدخرات المجتمع وخلق الائتمان تساعد على إتمام العمليات الاستثمارية وفقاً لاحتياجات المشروعات مما يساهم في عملية تكوين رؤوس الأموال. وهذا بدوره يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

إلا أن إعادة تقويم التجربة المصرفية الغربية يظهر مساوئ عديدة للائتمان المصرفي لا يمكن تجاهلها. فالمصارف التجارية لا تتحمل مخاطرة استثمار الأموال المودعة لديها. وإنما تقرضها بفائدة مضمونة، فهي في حقيقة الأمر تستغل هذه الأموال، لأن هذه المصارف عندما تقوم بتمويل أصحاب المشروعات الاستثمارية ليس لتشجيعها على الاستثمار ومشاركتها في مخاطره، وتكوين رؤوس الأموال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وإنما للحصول على الفائدة، ومن ثم فإن العميل المستثمر يعتبر مقرضاً للمال الذي حصل عليه ويتعين عليه رده ودفع فائدته للمصرف المقرض.

فدخل المصرف التجاري ثابت ومضمون بغض النظر عن نتيجة الاستثمار سواء أكانت ربحاً أم خسارة. ويلاحظ في نفس الوقت أن المصرف التجاري يدفع للمودعين والمدخرين لديه نسبة من الفائدة الربوية أقل بكثير من النسبة التي يتقاضاها من المقرضين. فهو يحقق عائداً - كما سبق أن ذكرنا - من الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة. وعلاوة على ذلك فإن المصارف التجارية لا تمنح الائتمان لأي عميل إلا إذا توفرت فيه عدة عناصر تعرف لديهم بـ «منهاج تقليص حجم المخاطرة الائتمانية» ومن أهم هذه العناصر ما يلي^(١):

(١) عبد الواحد حسن سليمان، الائتمان والتسهيلات المصرفية كيفية الحصول عليها، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨١ م، الصفحات ٧ - ١٢.

١ - السمعة: وهي أن يكون العميل معروفاً لدى المصارف وأن يكون مشهوداً له بالانتظام في تسديد التزاماته بيسر وسهولة.

٢ - المقدرة على الدفع: أي أن يكون العميل مليئاً وقادراً على سداد ديونه والفوائد التي عليها في المواعيد المحددة. ويتأتى ذلك بالنظر إلى قائمة التدفقات النقدية المتوقعة، وعمّا إذا كان هناك سوق كافية لتصريف إنتاجه، وعمّا إذا كان المقرض يدير عملياته بكفاءة عالية.

٣ - حجم رأس المال: وعادة ما ترغب المصارف التجارية في إقراض المؤسسات التي تتميز بكبر حجم رأسمالها.

٤ - العوامل الاقتصادية: أي الظروف التي يمر بها الاقتصاد المعني من جهة، والقطاع الذي يعمل فيه العميل من جهة أخرى. فإذا كان ذلك القطاع يمر بمرحلة كساد مثلاً فإن الثلاث العناصر السابقة لا تشفع لتقديم الائتمان^(١).

وكل هذه العوامل مجتمعة لا تساعد على تشجيع المشروعات الحديثة والصغيرة علماً بأن هذه المشروعات قد يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية. ويلاحظ أن المصارف التجارية تميل في أوقات الرخاء إلى التوسع في الائتمان مما قد يوصل الاقتصاد إلى أوضاع تضخمية^(٢) ضارة، كما تميل في أوقات الركود إلى التضييق منه^(٣). وهذا البسط والقبض الذي تتحكم فيه إرادة القائمين على

(١) عبد الواحد حسن سليمان، مرجع سابق، الصفحتان ١١، ١٢.

(٢) التضخم: هو حالة يكون فيها تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات بصفة عامة أكبر - بشكل متواصل، وربما بشكل متزايد - من قيمة الحجم المتاح. على أساس الأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات بصفة عامة.

انظر: أحمد جامع، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٤٠.

(٣) مما يزيد من حدة الاتجاه الركودي في الاقتصاد القومي.

المصارف التجارية هو من أهم العوامل التي تهز الكيان الاقتصادي وتفضي إلى تتابع الأزمات^(١). وقد يستخدم الائتمان في المضاربات^(٢) فتتعرض الأسعار لتقلبات خطيرة تفقدها صفة الاستقرار، وبخاصة إذا عمد إلى هذه الطريقة أناس تعوزهم الخبرة والمران، لأن المضاربات تعتمد على جزء آجل من النقود، وفي هذا مدعاة للمخاطر والتبذير. وقد يصل الحال بالمدينين إلى ارتباك يعجزون معه عن الوفاء بتعهداتهم^(٣).

كما أن التمويل بالاقتراض من المصارف التجارية له أضرار كبيرة على المجتمع، فهو يؤدي إلى غلاء أسعار السلع التي ينتجها المقرض، من حيث إن المنتج يضيف فوائد القروض إلى تكاليف إنتاج السلع. وفي ظل ظروف الرواج الاقتصادي فإن عبء الفوائد الربوية المضافة إلى تكاليف الإنتاج ينتقل تلقائياً إلى جمهور المستهلكين، فكأن المجتمع هو الذي يدفع الفوائد الربوية. أما في ظل

(١) محمد عبدالله العربي، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) يختلف هذا المفهوم عن المضارب في عقد المضاربة الشرعية في الفقه الإسلامي. فيقصد بالمضاربات من الناحية الاقتصادية: التعامل في سلعة معينة على أساس ما يتوقع من أسعارها في المستقبل. فهناك المضارب بالصعود أي الذي يتوقع ارتفاع الأسعار ولذلك يشتري حالياً آملاً في أن يبيع في المستقبل إذا تحقق توقعه في ارتفاع الأسعار.

والمضارب بالنزول: الذي يتوقع انخفاض الأسعار، ولذلك يبيع حالياً بضاعة ليست لديه آملاً أن يشتريها في المستقبل إذا تحقق توقعه في انخفاض الأسعار. وقد يعمل الممولون على رفع أو خفض الأسعار ليحصلوا من وراء ذلك على كسب خاطف وأرباح عاجلة نتيجة لفروق الأسعار، سواء أكانت المضاربة على الصعود أم الهبوط.

انظر: عبد العزيز مرعي وعيسى عبده، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

والموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢ م، ص ١٧١١.

(٣) عبد العزيز مرعي وعيسى عبده، مرجع سابق، ص ١٨٦.

الركود الاقتصادي فإن المنتجين قد يحاولون خفض تكاليف الإنتاج وهنا سوف يجدون أنفسهم ملزمين بفوائد القروض تجاه المصارف فلا يجدون مخرجاً إلا عن طريق محاولة تخفيض أجور العمال، مما ينقص من القوة الشرائية في المجتمع ويساهم في زيادة حدة الركود وانتشار البطالة^(١).

وحيث لا يجيز الإسلام هذا الظلم الاجتماعي، والآثار الاقتصادية السلبية التي يمكن تلافها في مجتمع لا ربوي، فقد قامت المصارف الإسلامية على أساس تحريم الربا - مهما قلّت نسبته - . لتزيل صورة الابتزاز من جانب واحد في حالي الربح والخسارة. وهي في نفس الوقت تضع البديل المناسب، وهو المشاركة في ناتج العمل إن ربحاً فربح، وإن خسارة فخسارة. وهذه الميزة الأساسية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية الربوية هي الفارق الجوهرى الكبير بين هذين النوعين من المصارف. ويترتب على هذا الفارق الأساسى تغيرات جوهرية في تكوين كل نوع من هذه المصارف من حيث معاملاتها وعلاقاتها بالمجتمع^(٢).

وحيث إنه قد ظهرت كيفية استخدام المصارف التجارية للودائع المصرفية، وأنها تقوم أساساً على الاستفادة من الفرق بين الإقراض والاقتراض بفائدة ربوية، لذا سيتناول الفصل التالى مجالات وأساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية والتي تتمشى مع أحكام الشريعة في الابتعاد عن الربا المحرم.

(١) محمد عبدالله العربى، مرجع سابق، الصفحتان ١٣، ١٤.

(٢) مجلة البنوك الإسلامية، البنوك الإسلامية هل تصبح الحل لمشاكل العالم الاقتصادية، العدد السابع عشر، مارس، أبريل، ١٩٨١ م، ص ٢٨.

الفصل الثاني

أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية

سبق بيان أن مسألة توظيف الموارد في المصارف التجارية يقوم على نظام تقديم القروض بالفائدة، ومنح التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة والتي تدخل جميعها في دائرة الربا المحرم.

وأن المصارف التجارية لا تعطي هذه القروض والتسهيلات إلاّ بعد اللجوء إلى دراسة الظروف المحيطة بالعمل الذي يطلب القرض لمعرفة إمكانية تقليل حجم المخاطرة الائتمانية، مما يؤدي في الغالب إلى قصر هذه القروض على المؤسسات الكبيرة التي يمثل رأس المال جانباً كبيراً من مواردها. وحرمان المؤسسات والمشاريع الجديدة والصغيرة من هذه القروض^(١)، لأن المصارف التجارية ترى أن هذه المؤسسات ليس لديها من مقومات النجاح ولا من الضمانات الكافية ما يقنعها بتقديم القروض لها، على الرغم من أنّ هذه المشروعات - كما تقدم - قد يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية.

أمّا المصارف الإسلامية فإنها تقوم على أساس تحريم الفوائد الربوية، ومن ثم فإنها تمارس نشاطها التوظيفي للموارد بعيدة عن الأسس التي يقوم عليها نشاط الإقراض في المصارف التجارية^(٢). كما أنها لا تقصر التمويل على نوع معيّن من العملاء أو الأنشطة أو القطاعات. بل ترى أنه من الضروري امتداد التمويل إلى مختلف القطاعات الإنتاجية بجميع مستوياتها.

(١) كما أشرنا فيما سبق. انظر: ص ١٢٨.

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٣.

وتتخذ المصارف الإسلامية نظام الاستثمار بالمشاركة في توظيف مواردها بدلاً من نظام الإقراض والاقتراض بفائدة الذي تقوم عليه المصارف التجارية. كما تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في توظيفاتها. لذا فهي تقوم بتمويل المشروعات التي لا تخالف حكماً شرعياً، وترفض المشروعات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كمشروعات صناعة الخمر والمخدرات، والصناعات المرتبطة بلحم الخنزير، والمشروعات التي تنطوي على الاحتكار، والتي تقوم على الغش والتزوير وأكل أموال الناس بالباطل^(١). قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٣).

وتتبع المصارف الإسلامية أساليب ووسائل متنوعة لاستثمار الأموال المودعة فيها ابتغاءاً للربح، وللقيام بعمليات التمويل الكفيلة بتغطية مختلف الاحتياجات اللازمة لسائر القطاعات الاقتصادية، سواء كانوا تجاراً أم صناعات، أم ملاك عقار، أم مجرد أصحاب مهن وتخصصات فنية لا يملكون إلا القدرة على العمل^(٤). وتهدف المصارف الإسلامية إلى تنويع استثماراتها لأن في ذلك زيادة لاحتمالات الربح، وتقليلاً لاحتمالات الخسارة. بمعنى أن أرباح

(١) محمد محمد سويلم، أسس التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية، بحث مقدم لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة، المنعقد في جامعة الملك عبد العزيز بجدة من ٢٣ محرم إلى ٤ صفر ١٤٠١ هـ، ص ١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٨.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٤) انظر: سامي حمود، مشروع قانون البنك الأردني للتمويل والاستثمار، ص ٨٥.

مشروع أو أكثر يعوّض خسارة مشروع آخر. وبذلك يستطيع المصرف الإسلامي أن يوزع الأرباح على أصحاب الودائع والمدخرات على أساس المشاركة في الربح حسب الاتفاق المسبق معهم.

ومن الأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية في استثمار الأموال المتجمعة لديها ما يلي:-

١ - المضاربة أو القراض^(١).

٢ - المشاركة (شركة العنان).

٣ - بيع المرابحة.

٤ - البيع بالأجل.

أولاً - المضاربة أو القراض:

هي شركة بمال يدفع من أحد الشريكين، وعمل من الآخر على أن يكون الربح بينهما^(٢).

وتسميتها لغة بالمضاربة عند أهل العراق مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر فيها للتجارة ويحتمل أن يكون من ضرب كل واحد منهما بسهم في الربح. وتسمى عند أهل الحجاز بالقراض، مشتق من القرض وهو القطع فكأن صاحب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمها إلى العامل واقتطع له قطعة من الربح^(٣).

(١) ذكر في تكييف العلاقة بين المودعين والمصرف، أن العلاقة بينهما هي العلاقة بين رب المال والمضارب فالمودعون هم أرباب الأموال والمصرف هو المضارب ويأذن المودعون للمصرف بأن يضارب بهذه الأموال أي بأن يدفع المال إلى الغير مضاربة. ويطلق البعض على ذلك اصطلاح، إعادة المضاربة. انظر: شوقي إسماعيل سحاتة، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٢.

(٣) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٠.

مشروعيتها:

المضاربة من المعاملات التي كانت في الجاهلية فأقرها الإسلام، وعمل الصحابة ومن بعدهم بالمضاربة عمل متيقن به لا خلاف فيه. فجواز المضاربة ثابت بالسنة التقريرية والإجماع^(١).

أركانها:

- ١ - العاقدان المتأهلان: وهما رب المال والمضارب.
- ٢ - محل العقد: وهو رأس المال من رب المال والعمل من المضارب.
- ٣ - الصيغة: وهي الإيجاب والقبول بلفظ المضاربة أو ما يعبر به عنها. مثل قوله: ضاربتك قارضتك، شاركتك على أن أدفع لك كذا وأنت تعمل^(٢)، ويأتي الآخر بما يدل على القبول.

شروطها:

أولاً - ما يتعلق برأس المال:

- ١ - أن يكون معلوماً، وإلاّ يكون ديناً إلاّ إذا علق العقد على قبضه كأن يقول له إذا قبضت ديني الذي على فلان فضارب به^(٣).
- ٢ - أن يسلم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانة فلا يصح إلاّ بالتسليم وهو التخلية^(٤). وخالف الحنابلة في ذلك وقالوا أن المضاربة تقتضي إطلاق التصرف في مال غيره بجزء مشاع من ربحه وهذا حاصل مع عدم تسليم المال، فلرب المال أن يشترك مع العالم من غير شرط^(٥).

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، ج ٦، ص ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق والجزء، ص ٧٩.

(٣) الزيلعي: تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٤.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، ج ٦، ص ٨٤.

(٥) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٤٢.

ثانياً - ما يتعلق بالربح :

وهو أن يكون شائعاً، وأن يعلم نصيب كل من المضارب ورب المال، فإن لم يكن هناك ربح فلا حق للمضارب في شيء، وإن كانت هناك خسارة احتسبت أولاً من الربح المتحقق فإن لم يربح المال كانت من رأس المال، ولا يصح اشتراط مقدار من النقود لأحدهما كخمسمائة ريال للمضارب في الشهر أو (٢٠٪) لرب المال من رأس ماله لأن ذلك يؤدي إلى انقطاع الشركة بأن لا يربح المال إلا هذا المقدار بل قد يؤدي إلى أن يغرم المضارب لو شرط صاحب المال مقداراً مقطوعاً لأنه ربما ربحت الشركة أقل من هذا المقدار أو لم تربح^(١).

ومن أحكام شركة المضاربة ما يأتي :

١ - أن المضارب إذا قبض المال كان أميناً على رأس المال أي أنه لا يضمنه إلا أن يتعدى، وإذا تصرف في المال كان وكيلأً، وإذا خالف أو تعدى على المال كان غاصباً^(٢).

٢ - أنها إذا فسدت تأخذ حكم عقد الإجارة، بمعنى أنه يجب على المضارب أن يسلم رأس المال والربح إلى رب المال وله أجر عمله من رب المال^(٣).

٣ - وإذا اتفق المتعاقدان على أن يكون الربح كله للمضارب كان ذلك قرضاً. أي كأن المضارب اقترض رأس المال من رب المال حتى أنه في هذه الحالة لو شرط المضارب على رب المال أنه إذا هلك المال فلا ضمان عليه فهذا غير جائز. لأن هذا شرط ينافي مقتضى عقد القرض^(٤).

(١) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، الصفحات ١٤٠ - ١٦٩.

(٢) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٧.

(٣) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٨٨.

(٤) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٨.

٤ - وإذا شرط الربح كله لرب المال سُمي ذلك بضاعة أو إبطاعاً. ومعنى البضاعة: أن يعمل إنسان في مال إنسان آخر على أن يكون الربح لصاحب المال وليس للعامل شيء، وهذا جائز عند الأئمة الثلاثة إذا كان العامل راضياً بذلك. ومنعه الحنابلة لأنه ينافي عقد المضاربة لأن مقتضى العقد أن يكون الربح بينهما^(١).

المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة:

المضاربة المطلقة:

أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان، ونوع السلع التي يتجر فيها إن كان العمل تجارة غير ذلك من القيود.

المضاربة المقيدة:

أن يعيّن شيئاً من ذلك، ويقيد به المضارب^(٢). وتقيد المضارب بالشرط الجائز صحيح، ويعمل بما وقعت عليه من الإطلاق والتقييد. وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامناً. ومن ذلك ما أخرجه الدارقطني بسنده «أن حكيم بن حزام صاحب رسول الله ﷺ كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة، يضرب له به، أن لا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي^(٣)».

وكلا النوعين من المضاربة ملائم لمعاملات المصرف الإسلامي غير أن المضاربة المطلقة هي الأصل في التعامل في المصرف الإسلامي. فالمصرف عندما يكون هو المضارب تلأثم المضاربة

(١) شمس الدين ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٢.

(٢) الكاساني، مرجع سابق، ج ٦، ص ٨٧.

(٣) الزيلعي، نصب الراية، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٤.

المطلقة، وعند مضاربتة للغير بأن يدفع أموال المودعين أو أمواله إلى المستثمرين مضاربة تلائمه المضاربة المقيدة. على أنه ليس هناك ما يمنع من قبول المصرف لبعض الودائع على أساس المضاربة المقيدة أو إعطائه بعض الأموال لمن يضارب بها على أساس المضاربة المطلقة إذا رأى في ذلك مصلحة.^(١)

ومن صور المضاربة المقيدة التي تستخدمها بعض المصارف الإسلامية:

المضاربة بالصفقة المعينة^(٢):

وصورتها:

أن يتفق المصرف مع أحد التجار على استيراد صفقة معينة من السلع التجارية، ويقوم المصرف بتمويل الصفقة بجميع نفقاتها، وبعد تصريفها من قبل التاجر يوزع الربح المتحقق منها بين المصرف بصفته رب المال والتاجر بصفته مضارباً^(٣). بالنسبة المتفق عليها. ولو حدثت خسارة - بدون تفريط من التاجر المضارب - تكون على المصرف باعتباره رب المال.

وقد يتم الاتفاق على أن يقدم المصرف جزءاً من قيمة هذه الصفقة ويقدم التاجر الجزء الباقي وفي هذه الحالة تكون المعاملة شركة

(١) انظر: صديق الضير، أشكال وأساليب الاستثمار في الفكر الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد التاسع عشر، شوال، ١٤٠١ هـ، أغسطس، سبتمبر، ١٩٨١ م، ص ٢١.

(٢) سامي حمود، مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(٣) هذا في حالة ما إذا كان المال الذي دفعه المصرف للتاجر من أموال المصرف الخاصة. أما إذا كان من أموال المودعين فيعتبر المصرف مضارباً أولاً والتاجر مضارباً ثانياً أو مضارب المضارب وعندئذ يوزع الربح بين المودعين بصفتهم أرباب الأموال والمصرف باعتباره مضارباً أولاً والتاجر باعتباره مضارباً للمضارب.

ومضاربة. جاء في المغني «... أن يشترك مالان وبدن صاحب أحدهما فهذا يجمع شركة ومضاربة وهو صحيح فلو كان بين رجلين ثلاثة آلاف درهم لأحدهما ألف وللآخر ألفان فأذن صاحب الألفين لصاحب الألف أن يتصرف فيها على أن يكون الربح بينهما نصفين صح»^(١) فههنا تمويل من المصرف وتمويل وعمل من التاجر وهذا جائز كما تقدم ولكن ينبغي أن يجعل في مقابلة الزيادة في العمل زيادة في الربح. أمّا الخسارة فتكون على قدر رأس المال.

ويناسب هذا النوع من أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية معظم المجالات التي يمكن العمل فيها مع فئات القطاع التجاري المختلفة من الأفراد أو الشركات العامة والخاصة، ويستطيع المصرف - نظراً لسعة هذا المجال - أن يختار المضاربين له من مختلف هذه الفئات على أساس توزيع تعامله الإجمالي بالنسبة للقطاعات المختلفة، وكذلك التوزيع الشخصي داخل كل قطاع على حدة، بما يكفل له توزيع مخاطر الاستثمار وتحقيق نوع من المراقبة المبنية على أساس المقارنة بين النتائج التي حققها كل من المضاربين^(٢).

ثانياً - المشاركة «شركة العنان»:

وهي عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون المال والعمل من كل منهما بقصد الربح.

وهي جائزة بالسنة والإجماع^(٣).

ودليلها من السنة: ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال:

(١) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٦.

(٢) انظر: سامي حمود، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٨.

(٣) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٢٤.

«قال الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانا خرجت من بينهما» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم^(١).

أركانها:

العاقدان، والمحل، والصيغة.

فالمحل هو: المال والعمل من الشريكين بقصد الربح.

ويشترط في الربح - كما في المضاربة - أن يكون نصيب كل من الشريكين شائعاً ومعلومًا.

ومن أحكامها ما يأتي:

١ - شركة العنان تتضمن الأمانة والوكالة، لأن مال كل واحد من الشريكين في يد الآخر أمانة، ولأن كل واحد منهما يأذن للآخر في التصرف في ماله بمقتضى عقد الشركة^(٢).

٢ - يجوز في هذه الشركة تساوي أموال الشركاء في القدر، والربح يقسم بينهم على ما شرطوا. ولكن إن فسدت الشركة قسم الربح على قدر رأس المال، وكذا إن حدثت خسارة تقسم على قدر رأس المال^(٣). وتمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من المشاركة بصور مختلفة منها:

١ - شراء أسهم في شركات أخرى، والمساهمة في رأس مال مشروعات معينة، أو المشاركة مع شخص أو أكثر في إحدى المؤسسات التجارية^(٤). وتحصل المصارف الإسلامية على الأرباح

(١) ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٩.

(٢) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٢٩.

(٣) المرجع السابق، ج ٥، ص ١٢٧.

(٤) وتعتبر هذه المشاركات في المال والعمل. ويتحقق الاشتراك في العمل بطريق =

بالنسبة التي تتفق عليها مع شركائها، وتكون المحاسبة للأرباح والخسائر بعد نهاية كل سنة مالية، أو بعد المدة التي يتفق عليها^(١).

٢ - المشاركة المتناقصة والمتهية بالتملك:

وهذه المشاركة يساهم فيها المصرف الإسلامي في رأس مال شركة، أو مصنع أو زراعة أو بناء^(٢) أو خلافه مع شريك أو أكثر، والأرباح المتحققة من هذه المشاركات توزع بين المصرف والشركاء بموجب الاتفاق عند التعاقد. ويعطي المصرف الحق لشركائه في الحلول محلّه في ملكية نصيبه، دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها^(٣).

وقد رأى مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي أن يكون بيع حصص

= الوكالة كوكالة مجلس الإدارة عن المساهمين في إدارة الشركة. أو بطريق استئجار موظفين يقومون عن الشركاء بالعمل. كما أن المشاركة يمكن أن تتم ويكون التمويل من الشريكين مثلاً والعمل على أحدهما وتسمى كما تبين فيما سبق شركة ومضاربة. انظر: ما سبق بيانه عند الكلام عن المضاربة بالصفقة المعينة، ص ١٣٧.

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٢٣.

(٢) كأن يكون لشخص قطعة أرض، وتقدم للمصرف الإسلامي يطلب منه أن يقيم له بناء أو مسكن على هذه القطعة، ويتكلف المصرف بتمويله، وقدرت قيمة الأرض بمائة ألف ريال سعودي مثلاً، وقدرت كلفة البناء بثلاثمائة ألف ريال. فمجموع قيمة الأرض + كلفة البناء = أربعمائة ألف ريال. فتعتبر المشاركة بنسبة (١:٣) أي ثلاثة أرباع البناء بعد إتمامه للمصرف والربع للشريك. ثم اتفقا على أن يبيع المصرف نصيبه للشريك بثلاثمائة ألف وهو المبلغ الذي أنفقه المصرف في بناء الأرض. ويكون البيع مقسماً على ستة سنوات قيمة كل قسط خمسون ألف، ثم أجر المسكن وكانت أجرته كل عام أربعين ألفاً. يأخذ المصرف في السنة الأولى ثلاثين ألفاً، ويأخذ الشريك عشرة آلاف كل بحسب نصيبه في الشركة، فإذا دفع الشريك قيمة القسط السنوي (خمسون ألفاً) فإن نصيبه سيزداد بمقدار زيادة حصته في المسكن، ونصيب المصرف يتناقص وكذلك الأمر في توزيع أجرة المسكن، وهكذا حتى يسدد الشريك جميع القيمة فيؤول إليه المسكن بكامله.

(٣) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٢٥.

المصرف إلى شريكه بعد إتمام المشاركة بعقد بيع مستقل فللمصرف بعد قيام عقد الشركة الحق في بيع نصيبه للشريك أو لغيره وكذلك الأمر بالنسبة للشريك المتعامل بأن تكون له حرية بيع نصيبه للمصرف أو لغيره^(١).

ثالثاً: المربحة:

تعريفها:

هي بيع ما ملكه بما قام عليه وربح زائد عليه^(٢).

وتقابله التولية: وهي بيع ما ملكه بما قام عليه من غير زيادة.

وعقد المربحة جائز بالكتاب لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) وثابت كذلك بالإجماع^(٤).

وتستخدم المصارف الإسلامية هذا الأسلوب من أساليب الاستثمار بأشكال متنوعة منها:

١ - تقوم بعض المصارف الإسلامية ببيع ما سبق أن اشترته من السلع بثمنه الأصلي مع زيادة ربح عليه - ويعتبر هذا الشكل من قبيل الاتجار المباشر^(٥) -.

٢ - بيع المربحة للأمر بالشراء:

وهو أن يتقدم العميل الراغب في الشراء إلى المصرف الإسلامي طالباً منه شراء سلعة معينة ويحدد أوصافها وكميتها، ويعد المصرف

(١) انظر: مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، ص ١٤.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٤، ص ٧٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٤) الزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٤، ص ٧٣.

(٥) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٦.

بشرائها منه بعد تحديد نسبة الربح الذي يقترح أن يدفعه للمصرف^(١).

الحكم الفقهي على بيع المربحة للأمر بالشراء:

إذا قال شخص لمصرف إسلامي، اشتر لي سلعة معينة ومبيّنة بالوصف الذي يريده، ووعدته بشرائها منه على ما قامت عليه وزيادة ربح بواقع (١٠٪) أو بربح كذا على أن يكون الثمن الذي يدفعه للمصرف مثلاً مقسطاً على اثني عشر شهراً. جازت هذه المعاملة لأنه يمكن تحليلها إلى ثلاث معاملات:

الأولى: وعد من الشخص بالشراء من المصرف.

الثانية: عقد شراء بين المصرف والبائع الذي سيشتري منه السلعة.

الثالثة: عقد شراء بين الشخص الواعد بالشراء والمصرف بمربحة.

وهذه المعاملات السابقة كلها جائزة، واقترانها في معاملة مركبة لا أثر فيه للحرمة. وقد وردت في كتاب الأم للإمام الشافعي^(٢) وقال

(١) انظر: سامي حمود، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٨ وج ٥، ص ٣٣١.

ومؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، ص ١٣.

(٢) ذكر الشافعي ذلك بقوله: «وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز والذي قال: أربحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها بيعاً وإن شاء تركه وهكذا إن قال: اشتر لي متاعاً ووصفه له أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت إن قال: أبتعه وأشتريه منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فإن جدده جاز وإن تبايعا به على أن ألزما أنفسهما الأمر الأول فهو مفسوخ من قبل شيئين: أحدهما: أنه تبايعاه قبل أن يملكه البائع. والثاني: أنه على مخاطرة أنك إن اشتريته على كذا أربحك فيه كذا.

بجوازها، وبأن الشخص الواعد مخير بين أن يشتري السلعة المشتراة أم لا. والآخر مخير بين أن يشتري للواعد أو لا يشتري له. وبعد شرائه للسلعة هو مخير بين أن يبيع للواعد أو لا يبيعه، لأن البيع عن تراض والوعد غير ملزم عند الشافعية. وذكر الإمام الشافعي أنه إذا استبدل الوعد بعقد بيع بأن اشترى الشخص الواعد من الآخر السلعة قبل أن يشتريها له كان هذا عقداً باطلاً لسببين:

الأول: أنه بيع لما لا يملك لأنه لم يشتري البضاعة بعد.

الثاني: أنه بيع معلق على شرط أي على أمر محتمل الوجود والعدم ومثل هذا البيع فاسد فيفسخ البيع.

فالأصل في هذه المعاملة أن يكون كل من الواعد بالشراء، والمشتري غير ملزم بإنجازها.

ولكن الذي جرى عليه العمل في بعض المصارف الإسلامية أنها تعتبر المعاملة إلزامية^(١)، فالمصرف ملزم بأن يشتري لبيع للواعد، والواعد ملزم أيضاً بالشراء منه. فعلى أي أساس يكون هذا الإلزام؟

يمكن الأخذ في إلزام الواعد بالشراء بمذهب الإمام مالك بالقول بأن الوعد ملزم^(٢) إذا دخل الموعود في السبب الذي بنى عليه الوعد

= انظر: محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، ج ٣، ص ٣٩.

(١) انظر: الأعمال التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، ص ٥، ومؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، ص ١٣. وفي بنك فيصل الإسلامي السوداني تعتبر هذه المعاملة ملزمة للبنك ولكنها غير ملزمة للأمر بالشراء.

انظر: صديق الضير، أشكال وأساليب الاستثمار في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) مذهب الإمام مالك في الوعد: أنه إن كان مبنياً على سبب ذكره الواعد ودخل الموعود في السبب وجب الوفاء به ديانة وقضاء. وإن لم يدخل الموعود في السبب يجب الوفاء بالوعد ديانة وقضاء عند أصبغ ورواية عن الإمام مالك. وإن لم يذكر =

حتى لا تؤدي المعاملة إلى إن يتحمل الموعود ما لم يردده لولا الوعد،
وهنا لولا الوعد ما اشترى المصرف.

أما إلزام المصرف بشراء السلعة وبيعها للواعد فلا وجه له، إلا
أن يبني هذا الإلزام على مذهب الإمام مالك في الوعد أيضاً إذا دخل
الموعود في السبب، وذلك لأن المصرف وعد بأن يشتري البضاعة
وبيعها إلى عميله الراغب في الشراء، ويجوز في بعض الأحوال أن
يكون من وعده المصرف قد دخل في السبب وتكلفت أعباء مالية بناء
على وعد المصرف له كأن استأجر متجراً أو دخل في مناقصة للقيام
بعمل يحتاج لآلات وعد المصرف بشرائها وبيعها له.

وقد يعترض على هذه المعاملة بما يأتي:

١ - بأن فيها تلفيقاً لأن القول بجواز هذا البيع مبني على مذهب
الإمام الشافعي لا على مذهب الإمام مالك الذي يعتبره من باب بيعتين

= الواعد سبباً اتفق على أنه يجب الوفاء به ديانة، ونقل قولان في الوفاء به
قضاء، والظاهر في المذهب عدم إلزام الوفاء به قضاء، وقيل: يلزم. قال ابن
رشد في المقدمات: وهو ضعيف.

والأصل في هذه الآراء قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا
تَفْعَلُونَ﴾ (الصف: ٢).

قال ابن العربي: فإن كان المقول منه وعداً فلا يخلو أن يكون منوطاً بسبب
كقوله: إن تزوجت أعتك بدينار فهذا لازم إجماعاً من الفقهاء وإن كان وعداً
مجرداً فقيل: يلزم بمطلقه.

انظر: محمد أحمد عlish، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام
مالك، شركة ومكتبة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، سنة
١٩٥٨ م، ج ١، ص ٢٥٦.

ومحمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، أحكام القرآن، دار المعرفة للطباعة
والنشر، بيروت - لبنان، ج ٤، ص ١٨٠٠.

ومحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب
العربي، القاهرة، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، ج ١٨، ص ٧٩.

في بيعة، والقول بإلزام الواعد مبني على مذهب الإمام مالك.

٢ - أن هذه المعاملة فيها بيعتان في بيعة كما يتضح من شرح الباجي للموطأ^(١)، وهو أمر منهي عنه لأن النبي ﷺ: «نهى عن بيعتين في بيعة»^(٢).

٣ - إن المصرف الإسلامي في هذه المعاملة يبيع ما لا يملك وهو منهي عنه لما روي عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم أبتاعه من السوق فقال: لا تبع ما ليس عندك» رواه الخمسة^(٣).

ويجاب على ذلك بما يأتي:

١ - يجاب على الاعتراض الأول بأنه لا مانع من التلفيق على هذا النحو كما نص الفقهاء على ذلك في علم أصول الفقه^(٤)، لأنهما في الواقع مسألتان: مسألة الوعد، ومسألة البيع، وقد قلدنا في كل مسألة إماماً كمن توضحاً على مذهب الشافعي وصلى على مذهب أبي حنيفة.

٢ - يجاب عن الاعتراض الثاني بأن المراد ببيعتين في بيعة كما جاء في الحديث أحد تفسيرين:

أ - أن يقول البائع للمشتري بعثك هذه السلعة نقداً بعشرة

(١) أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ج ٥، ص ٣٨.

(٢) روى حديث النهي عن بيعتين في بيعة الإمام أحمد والنسائي والترمذي وصححه. انظر: محمد الشوكاني، نيل الأوطار، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٤٨.

(٣) نفس المرجع السابق والجزء، ص ٢٥٢.

(٤) انظر: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، تيسير التحرير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٥٣.

ومؤجلاً باثني عشر. ويقبل المشتري ويفترقان على هذا من غير أن يعيّن هل الثمن عشرة حالة أو اثنا عشر بالأجل، ووجه الفساد جهالة الثمن.

ب - أن يقول البائع للمشتري بعثك هذه الدار بألف على أن تبيعني هذه السيارة أو أن تقرضني مبلغاً من المال فهذا البيع باطل لأن الشرط أصبح جزءاً من الثمن ولم تعرف قيمته بالنظر إلى مبلغ الثمن^(١).

ومسألتنا خالية من هذا المعنى لأن عميل المصرف يعد بالشراء عندما يشتري المصرف السلعة ثم يشتريها منه مرابحة بعد شرائه لها، فهما - كما تقدم - معاملتان، وعد وبيع وإحداهما منفصلة عن الأخرى.

٣ - ويجب عن الاعتراض الثالث بأن المصرف الإسلامي في هذه المعاملة لا يبيع ما لا يملك لأنه لا يبيع السلعة إلا بعد أن يشتريها، بأن يعقد بعد الشراء الأول عقد بيع بمرابحة مع الواعد بالشراء. أمّا ما وجد قبل الشراء الأول فهو وعد لا بيع. ولهذا أعدت بعض المصارف الإسلامية نموذجين لهذه المعاملة^(٢).

النموذج الأول: عبارة عن وعد بين الأمر بالشراء وبين المصرف. يلتزم فيه المصرف بشراء السلعة، ومن ثم يبيعها للعميل الأمر بالشراء. كما يلتزم العميل الأمر بالشراء بالوفاء بوعدده، وإبرام عقد بيع المرابحة لهذه السلعة بعد شراء المصرف لها.

النموذج الثاني: عقد بيع مرابحة يبيع فيه المصرف السلعة التي اشتراها بمقتضى الوعد السابق للعميل الأمر بالشراء.

(١) محمد الشوكاني، نيل الأوطار، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٤٩.

(٢) انظر: الملحق رقم ٦ - أ و ٦ - ب في نهاية البحث.

استخدام بيع المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية:

تستخدم المصارف الإسلامية هذا النوع من العقود في مجالات استثمارية مختلفة منها^(١):

١ - تمويل شراء السلع التجارية من الداخل والخارج. وذلك لأنه يمكن للعميل الذي يرغب في استيراد سلعة معينة أن يتفق مع المصرف الإسلامي على استيرادها. ثم يشتريها منه مربحة، وذلك بالثمن الذي قام على المصرف وربح زائد عليه، وهذه الصورة تعتبر البديل الشرعي للاعتماد المستندي^(٢).

٢ - في حصول الأفراد على بعض الاحتياجات اللازمة لهم قبل توفر الثمن المطلوب سواء كانت تلك الاحتياجات مطلوبة للاستعمال الشخصي أو المنزلي «كالسيارة الخاصة أو الثلاجة ونحوها» أو كانت لازمة للاستعمال المهني «كأجهزة الأشعة للطبيب». فكما أن التجار يستطيعون تلبية رغبات المحتاجين لسلع لا يملكون القدرة على دفع قيمتها نقداً، وذلك ببيعها لهم بالأجل اعتماداً على خصم الكمبيالات التي يحررها المشترون لأمرهم لدى المصارف التجارية التي اتخذت

(١) انظر: سامي حمود، مرجع سابق، الصفحتان ٤٧٥، ٤٧٦.

والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ج ١، الصفحتان ٢٨، ٢٩.

والطبيب التكنية، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

وكيف تتعامل مع بنك فيصل الإسلامي السوداني، ص ٤.

ومؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) الاعتماد المستندي: هو عقد بين المصرف وعميله (الأمر) يلزم المصرف بإصدار خطاب إلى شخص ثالث (المستفيد) يلتزم فيه المصرف التزاماً مستقلاً بأن يدفع أو يقبل خلال أجل معين الكمبيالات أو الشيكات التي يسحبها عليه المستفيد في حدود مبلغ معين مقترنة بمستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل يحتفظ بحيازتها على سبيل الضمان. انظر: السيد محمد اليماني، مرجع سابق، ص ١٥.

من عملية خصم الأوراق التجارية^(١) ميداناً فسيحاً للاستثمار. يستطيع المصرف الإسلامي أن يمكن العميل - عن طريق بيع المرابحة للآمر بالشراء - من الحصول على احتياجاته على أساس أن يدفع القيمة على أقساط شهرية أو غير ذلك من الترتيبات المشابهة.

رابعاً: البيع بالأجل:

البيع بالأجل معناه: أن يدخل التأجيل في أحد العوضين، أي المبيع أو الثمن. أمّا تأجيل المبيع فإنه لا يجوز إلاّ في السلم.

وأمّا في البيع المطلق كما في بيع سلعة بنقد فلا يجوز تأجيل السلعة لأن البيع يقتضي تسليم المبيع حال العقد فلو شرط التأجيل في العقد بطل^(٢).

أ - والسلم:

هو بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد^(٣).

مثاله: أن يبيع مزارع قمحاً معلوم النوع والقدر مؤجلاً إلى ثلاثة أشهر بثمن يسلمه المشتري له في مجلس عقد البيع.

مشروعيته: هو جائز بالكتاب، والسنة، والإجماع.

(١) الخصم: هو العملية التي بمقتضاها يعجل المصرف التجاري إلى المستفيد من ورقة تجارية لم يحل أجلها بعد. قيمة هذه الورقة مقابل تنازل المستفيد للمصرف عن ملكية الحق الثابت بالورقة. ويخصم المصرف من قيمة الورقة مبلغاً يسمّى سعر الخصم يقابل فائدة المبلغ المدفوع عن المدة من تاريخ دفعه إلى تاريخ استحقاق الورقة.

انظر: علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص ٥٨٢.

(٢) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٧٣ م، ج ٢، الصفحات ٢٨ - ٣٠.

(٣) منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣١٤.

أما الكتاب: فقله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِ
إِلَآءَ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١).

روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: أشهد أن السلف
المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في الكتاب، وأذن فيه.

رواه الحاكم في المستدرک، وقال: حديث صحيح على شرط
الشيخين^(٢).

ووجه شمول الآية للسلم أن كلمة الدين عامة شاملة لكل دين
ثابت في الذمة ومنه المبيع هنا أي المسلم فيه.

وأما السنة: فما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أسلف
منكم فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم» أخرجه
الأئمة الستة في كتبهم^(٣).

وأما الإجماع: فقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من
أهل العلم أن السلم جائز^(٤).

وحكمة مشروعيته:

أن بالناس حاجة إليه لأن أرباب الزروع والثمار والصناعات
يحتاجون إلى النفقة عليها وعلى أنفسهم، وقد تعوزهم النفقة فجوز
لهم السلم لينتفعوا بما يقبضون وينتفع المسلم أي المشتري برخص
الثلث.

ويسمى سلماً وسلفاً، يقال: أسلم، وأسلف وسلف، وهو نوع

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، مرجع سابق، ج ٤، الصفحتان ٤٤، ٤٥.

(٣) نفس المرجع السابق والجزء، ص ٤٦.

(٤) موفق الدين ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣١٢.

من البيع ينعقد بما ينعقد به، ويشترط له مع الشروط التي ذكرها الفقهاء في عقد البيع^(١) أمور هي:

١ - أن يكون المسلم فيه من الأموال التي تنضبط بذكر ما يختلف الثمن باختلافها وهي: الجنس، والنوع، والصفة. «كالإسلام في قمح يماني درجة نظافته تسعون في المائة» لأن الإخلال بشيء من هذه الثلاثة يجعل المسلم فيه مجهولاً فيفضي إلى النزاع، فيبطل السلم. فلا يصح السلم في الدور والبساتين والأحجار الكريمة لأنها لا تنضبط^(٢).

٢ - ذكر مقداره بالكيل إن كان مكيلاً، والوزن إن كان موزوناً، والعدد إن كان معدوداً، والقياس إن كان مقيساً، وذكر جنسه ونوعه وصفته كما تقدم في الشرط الأول لأن المسلم فيه دين في الذمة فلا بد من أن يكون موصوفاً بما تقدم ليكون معلوماً صالحاً للثبوت في الذمة، وما وراء هذه الضوابط اختلاف يسير محتمل لأنه لا يفضي إلى المنازعة^(٣).

(١) يشترط للبيع سبعة شروط ثلاثة في العاقلين وهي: أن يكون كل منهما أهلاً للتصرف، وأن يكون التراضي من الجانبين، وأن يصدر العقد من مالك المعقود عليه أو ممن يقوم مقامه. وثلاثة في المعقود عليه وهي:

أن يكون مما يباح الانتفاع به من غير حاجة أو ضرورة، وأن يكون موجوداً إلا في السلم ومعلوماً، وأن يكون مقدوراً على تسليمه. وواحد في الثمن: وهو أن يكون معلوماً للمتعاقلين.

انظر: منصور البهوتي، الروض المربع بشرح زاد المستقنع، المطبعة السلفية ومكبتها، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، سنة ١٣٨٠ هـ، ج ١، الصفحات ١٦٤ - ١٦٧.

(٢) انظر: موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣١٣.

(٣) انظر: منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١٨. والزيلعي، تبين الحقائق، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١١.

٣ - أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم، لقوله ﷺ: «من أسلف منكم فليسلف في كيل ومعلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم». والحكمة في ذلك أن السلم إنما رخص فيه للرفق بأصحاب الحاجات. ولا يتحقق الرفق إلا إذا كان المسلم فيه مؤجلاً، ليستطيع الزراعة والصناع وغيرهم تحصيله في الزمان اللاحق حيث لم يستطيعوا تحصيله في الزمان الحاضر، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي^(١).

٤ - أن يكون المسلم فيه موجوداً في الأسواق من حين العقد إلى حين حلول الأجل، لأن القدرة على تسليمه ينبغي أن تكون مستمرة لجواز أن يموت البائع فيحل السلم لأن الديون المؤجلة تحل بوفاة المدين فلو كان المسلم فيه منقطعاً حال العقد أو حين حلول الأجل أو فيما بين ذلك بطل العقد لما تقدم. واكتفى الشافعي ومالك باشتراط وجوده والقدرة على تسليمه عند حلول الأجل فلا يضر الانقطاع قبل ذلك. قال الفقهاء: فإن كان موجوداً حال حلول الأجل ثم انقطع قبل تسليمه لرب السلم خيّر بين فسخ العقد والانتظار حتى يوجد^(٢).

٥ - أن لا تجمع البدلين في عقد السلم علّة الربا فلو اجتمع فيهما اتحاد الجنس، واتحاد القدر حرم التفاضل والنسيئة، كما إذا أسلم قمحاً في قمح، وإذا اجتمع فيهما اتحاد القدر فقط كأن كان كل منهما مكيلاً أو موزوناً حرمت النسيئة دون الفضل. كما إذا أسلم قمحاً في شعير، فيبطل عقد السلم في الحالين. ويستثنى من هذا ما إذا كان أحدهما نقداً كإسلام دراهم في حديد فإنه جائز، وإن جمعها قدر

(١) موفق الدين ابن قدامة، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢٨.

(٢) انظر: محمد الشريني الخطيب، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٦.

ومنصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٠.

وعلاء الدين الكاساني، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢١١.

ومحمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢١١.

واحد لأنه لو امتنع النساء هنا لانسد باب السلم والبيع المؤجل الثمن .
والراجح عند الحنابلة أن علة الربا في النقود الثمنية لا الوزن فلا داعي
إلى الاستثناء عندهم^(١) .

ومن أحكامه ما يأتي :

بيع المسلم فيه من بئعه أو من غيره قبل قبضه فاسد لأن
النبي ﷺ : «نهى عن بيع الطعام قبل قبضه» . عن ابن عباس رضي الله
عنه قال : الذي نهى عنه النبي ﷺ «فهو الطعام أن يباع حتى يقبض» .
قال ابن عباس : وأحسب كل شيء إلا مثله . . أخرج الأئمة الستة^(٢) .

وإذا أسلم في شيء واحد على أن يقبضه في أوقات متفرقة
أجزاء معلومة جاز ، فإذا قبض البعض وتعذر قبض الباقي ففسخ العقد
رجع بقسطه من الثمن^(٣) .

ويجوز أن يأخذ رب السلم رهناً أو كفيلاً بالمسلم فيه وحينئذ
يجوز لرب المال أن يطالب المسلم إليه أو الكفيل بالمسلم فيه^(٤) .

استخدام عقد السلم من الناحية التطبيقية في المصارف الإسلامية :

اتخذ بنك دبي الإسلامي بيع السلع كأساس لممارسة بعض
أنشطته التجارية فهو يشتري سلعة مؤجلة التسليم ويدفع ثمنها فوراً أو
يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها فوراً أي يبيع آجل بعاجل^(٥) .

(١) انظر : الزيلعي ، تبين الحقائق ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ١١١ .

والبهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، مرجع سابق ، الصفحتان ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢) الزيلعي ، نصب الراية ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

(٣) موفق الدين ابن قدامة ، المغني ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٣٤٥ .

(٤) نفس المرجع السابق والجزء ، ص ٣٤٨ .

(٥) الأعمال التي يزاولها بنك دبي الإسلامي ، ص ١٠ ، والموسوعة العلمية والعملية
للبنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٢ .

وقد رأى مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي ضرورة اتباع قواعد بيع السلم بشروطه المقررة شرعاً ومراعاة ذلك في كافة عقود السلم^(١).

ب - تأجيل الثمن في البيع:

أجمع الفقهاء على جواز البيع بثمن مؤجل سواء ذكر المتبايعان للثمن أجلاً واحداً أو جعلاه على آجال مختلفة. بأن جعل لكل مقدار منه أجل وهو المعروف بـ «البيع بالتقسيط أو بالتفريق». ويشترط في التأجيل أن لا تجمع البدلين علة الربا التي تقدم ذكرها في السلم، فإن جمعتهما علة الربا كبيع دولار أمريكي بريالات سعودية يحرم التأجيل لما فيه من ربا النسيئة.

ويشترط في الأجل أن يكون معلوماً، فلو كان مجهولاً فسد البيع، لأن جهالته تفضي إلى النزاع فإذا مات من عليه الثمن قبل حلول الأجل حل الثمن كله^(٢). وحيث إن التأجيل يصح معه البيع إذا كان في الثمن ويفسد إذا كان في المبيع - ما عدا السلم - فينبغي أن يعرف المبيع من الثمن.

فالسلعة القيمة: مبيع بكل حال سواء قوبلت بالنقد أو بسلعة مثلية. كما إذا بعت سيارة بريالات، أو بعتها مقايضة بمال مكيل أو موزون، والنقد ثمن بكل حال سواء قوبل بمال قيمي أو مثلي^(٣).

أما السلعة المثلية: وهي ما تضبط بالكيل أو الوزن أو كانت من العددي المتقارب كالبيض أو المقيس المتقارب كأمتار من القماش فإن قوبلت بمثلها ودخل عليها حرف الباء كبعتك قناطير من القطن بأرادب من القمح كان ثمناً^(٤).

(١) انظر: مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي، ص ١٦.

(٢) ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣.

(٣) نفس المرجع السابق والجزء، ص ٢٢.

(٤) ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢.

أما إن تم البيع مقايضة وكان كل من المبيع والثلث قيمياً كسيارة بثلاجة كان كل من العوضين مبيعاً وثلثاً، فيغلب حكم المبيع فلا يصح التأجيل لأي واحد منهما^(١).

وإذا ذكر للمبيع ثمنان أحدهما حال والآخر مؤجل بأن قال هذه السلعة بمائة نقداً وبمائة وعشرة نسيئة فاختار المشتري أحد الثمنين بأن قبلها نقداً بمائة أو نسيئة بمائة وعشرة فذلك جائز عند الجمهور. فلا مانع من زيادة الثمن في مقابلة الأجل في هذه الحالة لعموم الأدلة القاضية بجوازه^(٢). ولاختلاف الجنس من الأموال في الحقيقة والصفة والمقصد^(٣).

وأما إذا افترقا من غير أن يعين المشتري ما قبله من الثمنين فالبيع فاسد لأنه بثمن مجهول. وهذا المعنى كما ذكر ابن الرفعة من الشافعية: هو أحد التفسيرين لنهي ﷺ «عن بيعتين في بيعة». والتفسير الآخر كما نقل عن الشافعي: أن يقول بعثك هذه السيارة بألف على أن تبيعني دارك بكذا^(٤).

ونقل الفخر الرازي في تفسيره عن القفال^(٥): أن الفرق بين البيع بثمن مؤجل زائد على الثمن الحال، وربا النسيئة أن من باع ثوباً يساوي عشرة دراهم باثني عشر درهماً إلى أجل قد جعل ذات الثوب مقابلاً بالاثني عشر، فلما حصل التراضي على هذا التقابل صار كل واحد منهما مقابلاً للآخر في المالية عندهما، فلم يكن أخذ من صاحبه شيئاً بغير عوض.

(١) نفس المرجع السابق والجزء، ص ٢٥.

(٢) الشوكاني، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٥٠.

(٣) ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٥٧.

(٤) الشوكاني، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٤٩.

(٥) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية، ج ٧، الصفحتان ٩٠، ٩١.

أما إذا أقرض الشخص عشرة دراهم باثني عشر فقد أخذ الدرهمين الزائدين من غير عوض. ولا يمكن أن يقال إن عوضه هو الإمهال في مدة الأجل، لأن الإمهال ليس مالاً أو شيئاً يشار إليه حتى يجعله عوضاً عن الدرهمين الزائدين.

وتسلك المصارف الإسلامية طريقة البيع بالتقسيط أو إلى أجل بضمن أكثر من الثمن الحال في حالتين^(١):

الأولى: في معاملاتها مع التجار الذين لا يرغبون في المشاركة وهذه الطريقة هي البديل لعملية الشراء بتسهيلات في الدفع التي تمارسها المصارف التجارية.

الثانية: في المعاملات التي يكون فيها المبلغ المؤجل كبيراً والأجل طويلاً كبيع المساكن بالتقسيط وهو البديل الوحيد لسلفيات المباني بفائدة التي تمارسها بعض المصارف العقارية^(٢).

(١) انظر: صديق الضير، أشكال وأساليب الاستثمار في الفكر الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد التاسع عشر، شوال ١٤٠١ هـ، أغسطس، سبتمبر ١٩٨١ م، الصفحتان ٢٥، ٢٦.

(٢) يوجد في المملكة العربية السعودية «صندوق التنمية العقاري» الذي يقدم قروضاً للأفراد الذين يملكون قطعة أرض ويريدون البناء عليها. ويتم سداد القرض على أقساط مريحة على مدى خمسة وعشرين سنة. ولا يأخذ أية فوائد على القروض. وإنما يخصم نسبة من قسط السداد إذا قام المقترض بالوفاء به في موعده المحدد وذلك تشجيعاً من الدولة على حل أزمة الإسكان وتنفيذاً لخطط التنمية الاقتصادية في مجال الإسكان في المملكة العربية السعودية.

الاقتصادية، فكلّما ازدادت المدخرات وتم توجيهها إلى الاستثمار المنتج ازداد معدّل تكوين رأس المال^(١). لأن الادخار والاستثمار يشكلان عنصرين أساسيين في عملية التنمية الاقتصادية. فينبغي تجميع وتعبئة ما يمكن توفيره من ادخارات، ومحاولة رفع معدّل الادخار نسبة إلى الدخل القومي. كما ينبغي العمل على زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي وتوجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية. وما دامت الفئات المدخرة هي في الغالب ليست نفسها المستثمرة، فلا بد من توفير قنوات ووسائل يمكن من خلالها تسهيل تدفق الأموال الفائضة لدى الفئات المدخرة^(٢). ومن أهم هذه الوسائل في الدول النامية الجهاز المصرفي، إذ تعتبر المصارف التجارية من المؤسسات المالية الوسيطة التي تعمل على تعبئة المدخرات، وذلك لمقدرتها على اجتذاب الأموال إليها كالودائع النقدية التي تعتبر من أهم الموارد المالية للمصارف التجارية. فهي التي تساعد هذه المصارف على إنشاء الودائع المشتقة «الائتمانية» التي تبلغ أضعاف أضعاف الودائع النقدية الحقيقية - كما تبين ذلك فيما سبق^(٣) -، والتي تقوم المصارف التجارية بدورها بتوجيه أموال هذه الودائع (الحقيقية والائتمانية) نحو القطاعات الاستثمارية عن طريق منح القروض^(٤).

إلا أن المصارف التجارية في الدول النامية تتبع سياسات معيّنة بالنسبة لقروضها واستثماراتها تهدف إلى تحقيق الربح والسيولة وضمان القروض التي تقدمها للقطاعات الاستثمارية. فالسياسة الائتمانية المصرفية في الدول النامية تفضل تمويل القطاع التجاري - خاصة قطاع

(١) عمرو محيي الدين، مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٢) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، الصفحتان ١٢٢، ١٢٣.

(٣) انظر: ما سبق بيانه عن إنشاء الودائع المشتقة في المصارف التجارية، الصفحات ٧٦ - ٧٢.

(٤) عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص ١٤٠.

التجارة الخارجية - نظراً لارتفاع درجة سيولة القروض التجارية، وسرعة تصفيتها، وضمان إيفائها عند الاستحقاق، وفائدتها المرتفعة التي يستطيع التجار دفعها للمصارف. وهكذا ركزت المصارف التجارية في البلدان النامية جهودها في منح القروض التجارية القصيرة الأجل، وأهملت إلى حد كبير التمويل الصناعي، والزراعي الطويل الأجل، والذي هو الأساس المهم في عملية التنمية الاقتصادية^(١). فمنطلق الاستثمار في المصارف التجارية يتوقف عند هدف تعظيم الربح المتمثل في الحصول على فوائد القروض التي تمنحها للمستثمرين.

لذا فإن موقف هذه المصارف تجاه المستثمرين يعتبر موقفاً سلبياً، فكل ما يعنيه هو الحصول على العائد الثابت المحدد مقدماً بصرف النظر عن النتائج التي حققها المستثمرون. ومن ثم فإن أغلب القروض تتجه إلى أكثر الأشخاص ملاءة لا إلى الأشخاص الذين يقومون بأكثر المشروعات إنتاجاً^(٢). فإنتاج المشروع لا يهم المصرف المقرض كثيراً، وبالتالي فإن هدف التنمية في المصارف التجارية - هدف غير مباشر - حيث لا تعتبر التنمية مؤشراً أساسياً لاختيار المشروعات وإنما قد تأتي عرضاً مع هدف تحقيق الربحية^(٣). وباستبدال نظام المشاركة الشرعية الذي تقوم عليه فكرة نشاط المصارف الإسلامية بنظام الفائدة الربوية، فإن فرصة جذب وتعبئة المدخرات في الدول الإسلامية قد تتاح بنسبة أكبر مما كانت عليه في المصارف التجارية لأن كثيراً من الأفراد المتمسكين بأوامر الله في اجتناب الربا

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢) محمد نجاة الله صديقي، لماذا المصارف الإسلامية، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص ٨.

(٣) سيد الهواري، المعضلة الرباعية في إدارة الأموال في البنوك الإسلامية بحث مقدم لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة المنعقد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، سنة ١٤٠١ هـ، ص ٧.

سيجدون في هذه المصارف الوعاء الذي يدّخرون فيه أموالهم، ويستثمرونها بما يتفق مع الالتزام بشريعة الله سبحانه وتعالى^(١)، ويصبح ربح رأس المال متوقفاً على الإنتاج الحقيقي للمشروع. وهذا ما يدفع المصارف الإسلامية إلى الحرص التام على فحص المشروعات، وتقدير إنتاجها وجدواها الاقتصادية وعلى البحث المستمر عن أفضل الفرص الاستثمارية الممكنة. كما أن المستثمرين العاملين برأس مال حصلوا عليه من المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الربح يمكنهم تعظيم عائداتهم بتعظيم أرباح المشروع وبزيادة إنتاجه. وبهذا تتضافر خبرة المصارف لاهتمامها بأداء المشروع وإنجازه، مع خبرة العمل في تأمين إدارة فعالة حريصة على تعظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لرأس المال المصارف الإسلامية^(٢)، وبالتالي في الاقتصاد كله.

وبالاطلاع على استثمارات عدد من المصارف الإسلامية نجد أن عمليات المشاركات والمرابحاث تمثل الركيزة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي.

فقد بلغ إجمالي إيرادات أنشطة بنك فيصل الإسلامي المصري في نهاية ذي الحجة ١٤٠١ هـ مبلغ (٣٥,٩) مليون دولار. ويبين الجدول التالي أنشطة البنك وإيراداتها بالتفصيل.

(١) عبد الرحمن يسري، الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، الصفحتان ٤٦، ٤٧.

(٢) محمد نجاة الله صديقي، مرجع سابق، الصفحتان ٢٥، ٢٦.

جدول رقم (٤)

إيرادات الأنشطة المختلفة لبنك فيصل الإسلامي المصري
حتى نهاية ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـ

الأنشطة	الإيرادات بملايين الدولارات	النسبة %
عمليات المضاربة والمشاركة والمربحة	٣١,٠	٨٦,٤
العمليات المصرفية	٤,٩	١٣,٦
الإجمالي	٣٥,٩	٪١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

ويظهر من الجدول السابق أن الإيرادات الناتجة من الاستثمارات عن طريق المشاركة والمضاربة والمربحة تمثل نسبتها ٨٦,٤٪ من إجمالي الناتج في حين أن إيرادات العمليات المصرفية بلغت نسبتها ١٣,٦٪ فقط وفي هذا دليل واضح على أن البنك يعطي اهتماماً كبيراً لدعم نشاط المشاركات والمربحات في المجالات التجارية والإنتاجية^(١).

(١) ساهم بنك فيصل الإسلامي المصري في سنة ١٤٠١ هـ مع عملائه في القيام بعمليات المربحات والاستثمارات التالية:

١ - في نشاط المشاركات والمربحات التجارية لدعم خطة الدولة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والإسكان، والسلع الوسيطة. وبلغ حجم العمليات التجارية خلال هذا العام (١٣٨) مليون دولار.

=

.....
= ٢ - المشاركة في العمليات الإنتاجية وذلك تأكيداً وتحقيقاً لدور البنك في العمل على المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وقد بلغت قيمة المشاركات الإنتاجية حوالي (٥,٨) مليون دولار كانت حصة مشاركة البنك منها (٣,٥) مليون دولار.

٣ - المساهمة في تأسيس الشركات التالية:

شركة مستشفى مصر الدولي، شركة الاستثمارات العامة «جيكو» وشركة «سيكم» للمنتجات الحيوية، وشركة الصناعات الإلكترونية. وقد بلغت مساهمة البنك (٢,١٦٤) مليون دولار من مجموع رؤوس أموالها البالغة (١٠,٣٦٤) مليون دولار.

كما قام البنك بتأسيس مجموعة من الشركات التي لها دور فعال في مجال التنمية بقطاعاتها المتنوعة، وحصة البنك في التأسيس تزيد عن نصف رأس المال لكي تتاح له فرصة الإشراف على نشاط هذه الشركات والتأكد من التزامها بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه الشركات ما يلي:

الشركة الإسلامية للتعبئة والتوزيع، والشركة الإسلامية للتجارة الخارجية، والشركة الإسلامية للتنمية الحيوانية، والشركة الإسلامية للأدوية، وشركة برج بنك فيصل الإسلامي. وبلغت مساهمة البنك (١١,٨) مليون دولار من مجموع رؤوس أموالها البالغة (٢٠,٢) مليون دولار.

كما قام البنك بتأسيس مشروعات استثمارية وعمرانية وصناعية وصحية، وخدمية بموارده الخاصة وعلى أراضي يمتلكها ومنها:

مبنى برج بنك فيصل بالأزهر وبلغ إجمالي الاستثمار اللازم له عشرة مليون دولار. وبمعنى مجمع بنك فيصل بأسبوط وبلغ إجمالي الاستثمار اللازم له خمسة وعشرين مليون دولار.

٤ - التعاون مع الهيئات والمؤسسات الإسلامية التي تعمل في مجال استثمار أموال المسلمين وكمثال على ذلك: فقد تم الاتفاق بين بنك فيصل الإسلامي المصري وهيئة الأوقاف المصرية على استغلال الإمكانات المتاحة للهيئة من مساحات لأراضي أو عقارات قائمة للقيام بمشروعات تنموية مشتركة في شتى المجالات، على أن تكون مساهمة الهيئة عينية تتمثل في قيمة الأرض، وتكون مساهمة البنك بما يحتاج إليه المشروع من تمويل ومن هذه المشاريع المتفق عليها ما يلي:

كما بلغ إجمالي إيرادات أنشطة بيت التمويل الكويتي في نهاية ٣١ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٨١ (٣٤,٠) مليون دينار كويتي. ويبين الجدول التالي الأنشطة المختلفة لبيت التمويل الكويتي وإيراداتها بالتفصيل.

جدول رقم (٥)

إيرادات الأنشطة المختلفة لبيت التمويل الكويتي

حتى نهاية ٣١ ديسمبر ١٩٨١ م

الأنشطة	الإيرادات بملايين الدنانير الكويتية	النسبة %
الاستثمارات العقارية والتجارية	٢٩,٩	٨٨,٠
العمليات المصرفية	١,٦	٤,٧
استثمارات أخرى	٢,٥	٧,٣
الإجمالي	٣٤,٠	%١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي ١٩٨١ م ص ٣٦.

= أ - مشروعات استغلال (٣٠) فداناً بمنشأة القناطر للدواجن والبيض بطاقة إنتاجية مائة مليون بيضة برأسمال يبلغ حوالي (٧) ملايين دولار وتساهم الهيئة بقيمة الأرض.

ب - مشروع مجمع زراعي صناعي لإنتاج الفاكهة والخضروات وتربية المواشي والدواجن ومنتجات الألبان والمشروعات الخاصة بتصنيع المنتجات الزراعية. الخ. ويبلغ رأسمال المشروع حوالي (٣٥) مليون دولار.

انظر: التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م.

ويظهر من الجدول السابق أن أرباح الاستثمارات^(١) العقارية والتجارية تمثل (٨٨٪) من إجمالي إيرادات بيت التمويل الكويتي.

وبلغ إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي سنة ١٩٨١ م (١٨٦,٨) مليون درهم على الأنشطة المختلفة التي تظهر من الجدول التالي:

(١) تشمل استثمارات بيت التمويل الكويتي مختلف المجالات الإنمائية. فهناك الاستثمار التجاري عن طريق الاعتمادات المستندية، وعقود المراجعة. ويهدف بيت التمويل من هذا النوع من الاستثمارات إلى تخفيض الكلفة في السلع الضرورية المستوردة. وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمار العقاري عن طريق البيع الفوري والآجل، بقصد توفير احتياجات الأفراد من الأراضي السكنية أولاً ثم الاستثمارية ثانياً مع تقديم التمويل اللازم مما يخفف من زيادة أجور المساكن. كما يساهم بيت التمويل في الاستثمارات الخارجية التي تؤدي إلى تنمية التجارة الخارجية مع الدول الإسلامية كتعامله مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومساهمته في تأسيس الشركات والمصارف الإسلامية. ومن أمثلة ذلك مساهمته مع بنك دبي الإسلامي، وبنك البحرين الإسلامي في تأسيس شركة استثمارية إسلامية مقرها دولة البحرين.

انظر: التقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي، مرجع سابق، الصفحتان ١٢، ١٣.

جدول رقم (٦)
إجمالي الاستثمارات موزعة على الأنشطة
المختلفة في بنك دبي الإسلامي سنة ١٩٨١ م

الأنشطة	مليون درهم	النصيب النسبي %
أ - المشاريع العقارية ^(١)	٩٤,٩	٥٠,٨
ب - المشاريع الصناعية ^(٢)	١٩,٨	١٠,٦
ج - المشاريع التجارية ^(٣)	١٤,٣	٧,٧
د - استثمارات في المصارف الإسلامية ^(٤)	٥,٨	٣,١
هـ - استثمارات مع شركات خارجية	٤٥,٨	٢٤,٥
ز - استثمارات أخرى ^(٥)	٦,٢	٣,٣
المجموع	١٨٦,٨	١٠٠,٠ %

المصدر: التقرير السنوي السادس، بنك دبي الإسلامية
سنة ١٩٨١ م، الصفحات ١٠ - ١٢.

- (١) ومنها مشروع مدينة بدر السكنية، وشركة الجبس الوطنية.
- (٢) كمساهمة البنك بإنشاء مصنع الألمنيوم ومصنع الرخام والفيرجلاس، ومصنع القواطع.
- (٣) كمساهمة البنك في الشركة العربية الإسلامية للتأمين، ومشاركته مع جمعية دبي التعاونية بالاستثمار في مشروع الدواجن المذبوحة على الطريقة الإسلامية. . إلخ.
- (٤) وذلك بشراء أسهم في كل من بنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، وبنك البحرين الإسلامي إضافة إلى إيداعه لمبالغ استثمارية في هذه المصارف وغيرها من المؤسسات الإسلامية.
- (٥) كمساهمته في الشركة المتحدة للمياه المعدنية بالقاهرة، وشركة الخليج للاستثمار =

ويتضح من العرض السابق لمجالات الاستثمار في بنك دبي الإسلامي، مدى مساهمته الفعالة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نسبة الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ٩٢,٣٪ بينما كانت نسبة الاستثمار في المشاريع التجارية تمثل (٧,٧٪) فقط من إجمالي الاستثمارات.

كذلك فإن دور المصارف الإسلامية لا يقتصر على الجوانب المصرفية والاستثمارية التي تهدف إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فقط. بل تساهم هذه المصارف أيضاً في التنمية الاجتماعية، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي. وهو مما يتميز به المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التجارية، إذ يوجد غالباً في المصارف الإسلامية صندوق للزكاة تجمع فيه زكاة أموال المساهمين والمودعين^(١). كما يتلقى أموال الزكاة والهبات والتبرعات التي يقدمها إليه الأفراد من غير المساهمين والمودعين. وتوجد في بعض المصارف الإسلامية لجنة تتولى مسؤولية توزيع الزكاة على مستحقيها، وتقديم المساعدات للمؤسسات والجمعيات الإسلامية الخيرية، وذلك لبناء

= وغير ذلك من الشركات الإسلامية.

انظر: التقرير السنوي السادس لبنك دبي الإسلامي، مرجع سابق، الصفحتان ١١، ١٢.

(١) كما هو عليه الحال في كل من بنك دبي الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي، وغير ذلك من المؤسسات والمصارف الإسلامية. إلا أن بنك دبي الإسلامي يقتطع الزكاة من حقوق المساهمين فقط، ولا يقتطع من أموال المودعين والمستثمرين نصيب الزكاة إلا إذا فوّضه المودعون أو المستثمرون بذلك، ويظهر أن المصارف الإسلامية الأخرى لا تخرج زكاة أموال المودعين والمستثمرين كذلك إلا بتفويض منهم.

انظر: التقرير السادس لبنك دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٣.

والتقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م بدون ترقيم للصفحات.

والتقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي، مرجع سابق، ص ١٣.

المدارس والمساجد والمستشفيات^(١).

وقد بلغ مجموع ما تم صرفه من أموال الزكاة في بنك فيصل الإسلامي المصري، حتى نهاية ذي الحجة ١٤٠١ هـ مبلغ (١٦٨,٧) ألف جنيه مصري. تم توزيعه على المستحقين من الأسر والطلاب والمساجد الأهلية والجمعيات الإسلامية التي يتمثل نشاطها في الإطعام والإلباس، والعلاج الطبي للمحتاجين، وتحفيظ القرآن^(٢).

ومن الخدمات الاجتماعية التي تؤديها المصارف الإسلامية أيضاً، تقديم القروض الحسنة للمحتاجين من الأفراد في بعض الحالات الخاصة^(٣). ولا شك في أن تقديم القروض الحسنة للمحتاجين يؤدي إلى تقوية أواصر المحبة والتماسك والوثام بين أفراد المجتمعات لما فيه من التعاون وتفريج الكروب وإعانة الملهوف، وهذا لا يكون إلا في مجتمع إسلامي خالٍ من برائن الربا الذي حرّمه ديننا الإسلامي الحنيف.

(١) بناءً على تفسير قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٦٠) بالمصالح العامة.

(٢) التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م بدون ترقيم للصفحات.

(٣) تضع بعض المصارف الإسلامية قيوداً للحد من تقديم القروض الحسنة منها:

أن يكون القرض لغرض إنتاجي، وأن يكون مبلغ القرض صغيراً، وأن يكون قصير الأجل ونحو ذلك. لأن فتح باب القروض الحسنة والتوسع فيه يؤثر على سير المصرف الإسلامي وأرباحه. لا سيما أن المصارف الإسلامية الحالية تعتبر مؤسسات خاصة. وما فيها من أموال إنما هي أموال المسلمين الراغبين في استثمار أموالهم بعيداً عن الربا. وهم ينتظرون أرباح أموالهم في نهاية كل سنة، فلو أن المصرف الإسلامي توسع في إعطاء القروض الحسنة لما استطاع أن يؤدي الدور الواجب عليه في استثمار الأموال. لذلك لجأت بعض المصارف الإسلامية بتخصيص نسبة بسيطة من صندوق الزكاة تخصص لغرض تقديم القروض الحسنة.

انظر: عقد التأسيس لبنك دبي الإسلامي، المادة (٦٦).

والتقرير السنوي الرابع لبيت التمويل الكويتي، مرجع سابق، ص ١٣.

ومجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد التاسع، شعبان ١٤٠٢ هـ، الصفحات ٨ - ١٠.

الخاتمة

سأعرض في هذه الخاتمة الملامح الرئيسيّة التي جرى بحثها في هذا الموضوع، والنتائج التي توصل إليها البحث:

- ١ - أن الوديعة أمانة بمعنى أنه لا يجوز التصرف فيها ولا الانتفاع بها إلا بإذن صاحبها.
- ٢ - الأصل في الوديعة أن لا يضمنها الوديع إذا هلكت عنده من غير تعدّ ولا تقصير في حفظها. ولو شرط المودع عليه الضمان عند الهلاك فهو شرط باطل لأنه ينافي مقتضى العقد.
- ٣ - تضمن الوديعة إذا تعدّى عليها الوديع أو فرط في حفظها. ويكون التعدي بأحد الأمور التالية:
 - أ - إيداعها عند الغير بغير إذن المودع.
 - ب - الانتفاع بها بغير إذن صاحبها.
 - ج - خلط الوديع لها بماله.
 - د - امتناع الوديع من تسليم الوديعة عند طلب المودع.
 - هـ - جحود الوديع للوديعة.
 - و - موت الوديع وهو مجهّل للوديعة.
- ٤ - الوديعة المأذون في استعمالها والانتفاع بها تعتبر عارية أو قرضاً. فإن كانت مما لا يمكن ضبطه كالدار والبستان كان الإذن في الانتفاع بها إعارة، وإن كانت مما يمكن ضبطه كالنقد اعتبرت قرضاً لأنه إنما يتنفع بها مع ذهاب عيناها.

٥ - تنقسم الوديعة من الناحية الفقهية إلى وديعة بلا أجر، ووديعة بالأجر. والوديعة بلا أجر يعتبر الوديع فيها متبرعاً بالحفظ، لذا فهي أمانة لديه لا يضمنها إلا إذا كان هناك تعد أو تقصير في حفظها. أما إذا كانت الوديعة بالأجر فإن الوديع فيها يعتبر أجيراً مشتركاً، فيضمن الوديع الوديعة إذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه.

٦ - الإيداع عقد غير لازم من الجانبين بمعنى أن لكل من المودع والوديع فسخه في أي وقت. وهناك استثناءات ذكرت بالتفصيل عند الكلام عن انتهاء عقد الإيداع.

٧ - الودائع المصرفية بعضها لا يساهم في النشاط الاستثماري للمصرف، وبعضها يساهم في هذا النشاط.

٨ - الودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف كودائع الصكوك والمستندات والودائع المخصصة لغرض معين ينطبق عليها - في الغالب - وصف الوديعة بالأجر.

٩ - الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف لا تخرج أساساً عن نوعين رئيسيين هما الودائع تحت الطلب، والودائع الآجلة.

١٠ - الودائع المصرفية تحت الطلب وذات الأجل لدى المصارف التجارية ليست ودائع بالمعنى الحقيقي، وإنما هي قرض. وإطلاق اسم الودائع عليها على سبيل المجاز.

١١ - إن وضع الودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري للمصرف - إن وجدت - في المصارف الإسلامية لا يختلف عما هي عليه في المصارف التجارية فهي ودائع بالأجر.

١٢ - الودائع تحت الطلب تعدّ من أهم موارد المصارف التجارية، وهي التي تساعد هذه المصارف على إنشاء الودائع المشتقة «الائتمانية».

١٣ - الودائع لأجل «الاستثمارية» تعدّ من أهم موارد المصارف الإسلامية لأن طبيعة عمل المصرف الإسلامي تركز على تجميع المدخرات من الأفراد وتوظيفها في استثمارات حقيقية منتجة للطبقات التي يحتاج إليها المجتمع سلعاً كانت أم خدمات.

١٤ - نظام الاستثمار في المصارف التجارية يقوم أساساً على الإقراض والاقتراض بفائدة ويتكون دخل هذه المصارف من الفارق بين الفائدتين الدائنة والمدينة.

١٥ - إن فوائد القروض من الربا الذي نزل القرآن بتحريمه، وذلك لأن الربا الذي نزل به القرآن هو ربا الدين..

وصورته: أن يكون لرجل على آخر دين فإذا حلّ الأجل يقول الدائن للمدين: إما أن تقضي وإما أن تزيد في الدين وأزيدك في الأجل فهو زيادة على الدين في مقابلة الأجل.

١٦ - المصارف التجارية ترغب في منح الائتمان للمؤسسات الكبيرة التي يمثل رأس المال جانباً كبيراً من مواردها. ولا ترغب في تقديمه للمشروعات الحديثة والصغيرة علماً بأن هذه المشروعات قد يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية.

١٧ - قامت المصارف الإسلامية على أساس تحريم الربا - مهما قلّت نسبته - وهي في نفس الوقت تضع البديل المناسب، وهو المشاركة في ناتج العمل إن ربحاً فربح وإن خسارة فخسارة. وهذه الميزة الأساسية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية هي الفارق الجوهرى الكبير بين هذين النوعين من المصارف.

١٨ - للمصارف الإسلامية أساليب متنوعة للاستثمار منها: المضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة، والبيع بالأجل.

١٩ - تنويع الاستثمارات في المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة احتمالات الربح وتقليل احتمالات الخسارة.

٢٠ - دور المصارف الإسلامية لا يقتصر على الجوانب المصرفية والاستثمارية التي تهدف إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فقط. بل تساهم هذه المصارف أيضاً في التنمية الاجتماعية، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي. إذ يوجد غالباً في المصارف الإسلامية صندوقاً للزكاة تجمع فيه زكاة أموال المساهمين والمودعين ثم توزع الزكاة على مستحقيها، إضافة إلى تقديم القروض الحسنة للمحتاجين في بعض الحالات.

والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ملاحق البحث

أثبت في نهاية هذا البحث نماذج لأهم العقود وأبرز الصور النظامية، التي يجري عليها العمل في بعض المصارف الإسلامية القائمة، وترد هذه النماذج على الترتيب التالي:

أولاً:

الملحق رقم (١ - أ) وهو عبارة عن نموذج لطلب فتح حساب جار «وديعة تحت الطلب» في بنك فيصل الإسلامي السوداني، والشروط اللازمة لفتح هذا الحساب. ويظهر في الشرط الخامس منها، أن البنك يشترط أن يأذن له العميل في التصرف في الأرصدة المودعة بهذا الحساب، كما أن البنك يخلط هذه الأرصدة بأمواله وأموال عملائه الآخرين مع التزامه دائماً بالدفع عند الطلب.

والملحق رقم (١ - ب) نموذج طلب فتح حساب جار أيضاً في بنك دبي الإسلامي، والشروط الخاصة بفتح هذا الحساب. ويظهر في الشرط الأول منها - كما هو الحال في النموذج السابق - أن البنك يشترط أن تكون الأموال المودعة في هذا الحساب مفوضة للاستعمال والرد عند الطلب. والحساب الجاري لدى المصارف الإسلامية لا يأخذ صاحبه أية أرباح فهو عبارة عن «قرض حسن» يقترضه المصرف من العميل المودع مع الالتزام برده لدى الطلب.

ثانياً:

الملحق رقم (٢) وهو عبارة عن نموذج لطلب فتح حساب

استثمار «وديعة استثمارية» في بنك دبي الإسلامي، والشروط الخاصة بفتح هذا الحساب. ويظهر في الشرط الثاني منها: أنه لا يجوز لصاحب الحساب أن يسحب منه إلاّ بعد انتهاء الأجل. وأمّا إذا وافق المصرف على سحب قيمة الحساب أو جزء منه قبل الموعد المحدد فيخسر الجزء المسحوب حقه في المشاركة.

ثالثاً:

الملحق رقم (٣) نموذج طلب فتح حساب توفير استثماري «وديعة ادخارية» في بنك دبي الإسلامي أيضاً والشروط الخاصة بفتح هذا الحساب. ويظهر في الشرط الثالث منها: أنه يمكن لصاحب الحساب أن يسحب بدون أخطار مرّة واحدة خلال الشهر الواحد ويظهر في الشرط الخامس منها: أن المشاركة في أرباح الاستثمار تكون من بداية الشهر التالي الذي يتم فيه الإيداع. وتخسر المبالغ المسحوبة نصيبها من المشاركة ابتداء من بداية الشهر الذي يتم فيه السحب من الحساب.

رابعاً:

الملحق رقم (٤) ويظهر فيه نظام الودائع الاستثمارية بأنواعها المختلفة في بيت التمويل الكويتي.

خامساً:

الملحق رقم (٥) وهو عبارة عن صورة تطبيقية لأسلوب من أساليب الاستثمار في بنك دبي الإسلامي. وهذه الصورة عبارة عن شركة تنازلية «المشاركة المنتهية بالتملك».

سادساً:

الملحق رقم (٦ - أ) و (٦ - ب) وهما عبارة عن نموذجين لبيع

المربحة للأمر بالشراء في بيت التمويل الكويتي. ويظهر في النموذج (٦ - أ) وعد العميل بالشراء من المصرف، ووعد المصرف بشراء البضاعة المبينة أوصافها وكميتها بهذا الوعد وبيعها للعميل الأمر بالشراء.

والملحق (٦ - ب) عقد بيع مربحة يبيع فيه بيت التمويل الكويتي البضاعة المبينة أوصافها وكميتها بوعد الشراء للعميل بعد معايتها والتحقق من مطابقتها لما جاء في الوعد.

سابعاً:

الملحق رقم (٧ - أ) و (٧ - ب) وهما نموذجان للبيع بالأجل في بيت التمويل الكويتي أيضاً.

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿يَمَحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ صدق الله العظيم

الملحق رقم (١ - أ)
بنك فيصل الإسلامي السوداني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
طلب فتح حساب جاري

إلى: بنك فيصل الإسلامي السوداني.

فرع:
الاسم بالكامل: التزكية:
العنوان: الاسم:
المهنة: العنوان:
الدين:

أرجو فتح حساب جاري بدفاتر البنك باسمي حسب الشروط العامة
المعمول بها في البنك والميمنة أدناه:

- ١ - يتم السحب على الحساب بواسطة شيكات يصرفها البنك للعميل والعميل مسؤول عما يترتب على ضياع أو سرقة الشيكات المعطاة له من البنك ما لم يتم تبليغ البنك بواقعة الضياع أو السرقة في الوقت المناسب.
- ٢ - يجوز للبنك قبول إيداعات للحساب من أشخاص آخرين غير العميل.
- ٣ - ترسل كشوفات الحساب للعميل مرة كل ثلاثة أشهر ما لم تكن هنالك تعليمات مغايرة. وإذا لم يتسلم البنك معارضة مسببة خلال شهر من تاريخ إرسال كشوفات الحساب تعتبر تلك الكشوفات صحيحة وموافقة عليها.
- ٤ - للبنك الحق في قفل الحساب في أي وقت بعد إخطار العميل كتابة وعلى العميل في هذه الحالة أن يقوم بسحب رصيده - إن وجد - وإعادة الشيكات غير المستعملة المتبقية لديه.
- ٥ - يأذن العميل للبنك في التصرف في الأرصدة المودعة بهذا الحساب والمختلطة بأموال البنك وأموال عملائه الآخرين مع التزام البنك دائماً بالدفع عند الطلب.

- ٦ - يجوز للبنك تحميل حساب العميل بالمصاريف الضرورية بما فيها أجرة البريد والبرق والتليفونات والدمغة وخلافها.
- ٧ - يلتزم العميل بإخطار البنك في حالة تغيير العنوان وتعتبر المراسلات قد وصلت إلى علم العميل بمجرد تصديرها بالبريد على آخر عنوان معطى للبنك من العميل.

والله ولي التوفيق

توقيع مقدم الطلب

التاريخ: / / هـ

الموافق: / / ١٩ م

Dubai Islamic Bank

بنك دبي الإسلامي

الملحق رقم (١ - ب)

Date التاريخ

طلب فتح حساب جاري

CURRENT ACCOUNT OPENING FORM

Account No. رقم الحساب

TO السيد/ مدير

The Manager بنك دبي الإسلامي

DUBAI ISLAMIC BANK

Branch

Dear Sirs تحية طيبة وبعد

You are kindly requested to open in your books a Current Account, as per the following particulars:

أرجو فتح حساب جاري في دفاتركم وفقاً للبيانات الموضحة أدناه:

Name in full الاسم بالكامل:

Nationality الجنسية:

Profession المهنة:

Address العنوان:

Introduced by المزكي:

Statement of account to be dispatched ترسل كشوفات الحساب:

I, hereby, undertake to comply with the Bank's rules for the conduct of such account. and it is understood and mutually agreed upon that no overdraft will be allowed without prior consent of the Bank.

أتعهد بالتقيد بالقواعد التي يضعها البنك لتنظيم هذا الحساب. ومن المفهوم والمتفق عليه أنه سوف لا يسمح لي بأي سحب على المكشوف دون سابق موافقة من البنك.

Signature التوقيع

See over leaf انظر خلفه

توقيع المختص

الشروط الخاصة بالحسابات الجارية:

وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب والإيداع بلا قيد ولا

شرط ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف
بالحساب وذلك حسب الشروط التالية:

- ١ - تكون الأموال المودعة في الحساب الجاري أموالاً مفوضة للاستعمال والرد
عند الطلب وهي لا تشارك بأية نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل
مخاطرة.
- ٢ - يكون صاحب الحساب الجاري مقيداً بالسحب في حدود مقدار الرصيد
الجاهز والمهيأ للأداء ولا يحق له أن يسحب ما يزيد عن رصيده الجاهز ولو
كان لديه شيكات مودعة لم يتم تحصيل قيمتها حسب طريقة المقاصة
المتبعة.
- ٣ - يصدر البنك لأصحاب الحسابات الجارية كشوفات دورية تبين حركة الحساب
في الدائن والمدين ويكون الحساب صحيحاً وموافقاً عليه نهائياً إذا لم يتسلم
البنك أي اعتراض على صحته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول
الكشف لصاحب الحساب.
- ٤ - يكون البنك مخولاً بأن يقيد على الحساب الجاري للعميل أية قيود تتعلق
بالنفقات والمصاريف وأية معاملة من المعاملات المصرفية المتعلقة بصاحب
الحساب.

Dubai Islamic Bank

بنك دبي الإسلامي

الملحق رقم (٢)

طلب فتح حساب استثمار لأجل

Fixed investment ACCOUNT OPENING FORM

Date التاريخ

Account No. رقم الحساب

To السيد/ مدير الإسلامي

The Manager DUBAI ISLAMIC BANK

Branch فرع

Dear Sir تحية طيبة وبعد

أرجو فتح حساب توفير استثمار لأجل في دفاتركم وفقاً للبيانات الموضحة أدناه:

You are kindly requested to open in your books a fixed investment Account, as per the following particulars:

Name in full الاسم بالكامل:

Nationality الجنسية:

Profession المهنة:

Address العنوان:

Amount المبلغ:

Period Wet المدة تبدأ من

Expiring on وتنتهي في

I, hereby, undertake to comply with the Bank's rules for the conduct of such account and it is understood and mutually agreed upon that no withdrawal will be allowed without prior consent of the Bank.

أتعهد بالتقيد بالقواعد التي يضعها البنك لتنظيم هذا الحساب. ومن المفهوم والمتفق عليه أنه سوف لا يسمح لي بأي سحب من هذا الحساب دون سابق موافقة من البنك.

Signature التوقيع

توقيع المختص

See over leaf انظر خلفه

الشروط الخاصة بحسابات الاستثمار لأجل:

وهو الحساب الذي يكون فيه المبلغ مربوطاً لأجل محدد حسب

الشروط الخاصة التالية:

- ١ - يفتح حساب الأجل للأشخاص الراغبين إما بالذات أو بواسطة من يمثلونهم ويجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من حساب.
- ٢ - لا يجوز لصاحب الحساب أن يسحب أي مبلغ من أصل الحساب إلا بعد انتهاء الأجل، إما إذا وافق البنك على سحب قيمة الحساب أو أي جزء منه قبل الموعد المحدد فيخسر الجزء المسحوب حقه في المشاركة اعتباراً من بداية السنة المالية ذات العلاقة.
- ٣ - يخضع الرصيد المسموح بإيداعه في حساب الأجل للحد الأعلى الذي تقرره الإدارة العامة للبنك.
- ٤ - تكون مشاركة حسابات الأجل في نتائج أرباح الاستثمار بما يساوي نسبة.....
- ٥ - يكون الحد الأدنى المسموح بقبوله في حسابات الأجل مبلغ..... على الأقل.
- ٦ - يسلم البنك لصاحب الحساب شهادة بالمبلغ المودع (شهادة استثمار).
- ٧ - إذا فقدت الشهادة فعلى صاحب الحساب أن يشعر البنك فوراً حفظاً لحقوقه.

الملحق رقم (٣)

طلب فتح حساب توفير استثماري

INVESTMENT SAVING ACCOUNT OPENING FORM

Account No.: رقم الحساب

Date التاريخ

To السيد/ مدير

The Manager

DUBAI ISLAMIC BANK بنك دبي الإسلامي

Branch فرع

Dear Sir تحية طيبة وبعد

أرجو فتح حساب توفير استثماري في دفاتركم وفقاً للبيانات الموضحة أدناه:

You are kindly requested to open in your books a Investment Saving Account, as per the following particulars:

Name in full الاسم بالكامل:

Nationality الجنسية:

Profession المهنة:

Address..... العنوان:

I, hereby, undertake to comply with the Bank's أتعهد بالتقيد بالقواعد التي يضعها البنك
 rules for the conduct of suh account. لتنظيم هذا الحساب.

Signature التوقيع

See over leaf

توقيع المختص

انظر خلفه

الشروط الخاصة بحسابات التوفير

الاستثماري:

- ١ - يفتح حساب التوفير للأشخاص الراغبين إما بالذات أو بواسطة من يمثلونهم ولا يجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من حساب في نفس الفرع.
- ٢ - يكون السحب من الحساب شخصياً إما بحضور صاحب الحساب بالذات أو بحضور الشخص المفوض عنه ولا يسمح بإصدار الشيكات للسحب من هذا الحساب.

- ٣ - يمكن لصاحب الحساب أن يسحب بدون إخطار مرة واحدة خلال الشهر الواحد.
- ٤ - تكون مشاركة حسابات التوفير في نتائج أرباح الاستثمار بما يساوي..... من المعدل السنوي للرصيد الذي يكون داخلاً في الحساب.
- ٥ - يبدأ حساب المشاركة في أرباح الاستثمار اعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه الإيداع وتخسر المبالغ المسحوبة نصيبها من المشاركة ابتداء من بداية الشهر الذي يتم فيه السحب من الحساب.
- ٦ - يكون الحد الأدنى للرصيد المعتبر لغايات المشاركة في نتائج أرباح الاستثمار ألف درهم على الأقل.
- ٧ - يسلم البنك المودع دفترأ خاصاً لبيان مدفوعاته ومسحوباته.
- ٨ - إذا فقد الدفتر فإن صاحب الحساب يشعر البنك فوراً حفظاً لحقوقه.

الملحق رقم (٤)

التاريخ: ١٩٨١/٤/٢٣

الودائع الاستثمارية

الوديعة الاستثمارية هي عبارة عن شهادة تصدر من البنك تثبت ما للعميل من أموال مودعة لدى البنك لمدة معينة من الزمان أقلها سنة ميلادية، بقصد استثمارها، وعادة ما يُعطي البنك عائد على هذا الحساب يكون أكثر من نسبة أي عائد على أي حساب آخر.

وبيت التمويل الكويتي بنظامه الإسلامي الفريد، يأخذ الأموال المودعة في حسابات الودائع على أنها أموال من شركاء له يقوم هو باستثمارها لهم وفي نهاية السنة المالية تحدد نسبة العائد المتحققة ويكون للمساهم (مالك الأسهم) ١٠٠٪ من نسبة العائد على أمواله، ولصاحب الوديعة المستمرة ٩٠٪ من نسبة العائد المتحقق، ولصاحب الوديعة الاستثمارية المطلقة (محددة الأجل) ٨٠٪ من نسبة العائد، ولصاحب حساب التوفير ٦٠٪ من نسبة العائد. كل بحسب النسبة المستثمرة من أمواله، وباعتبار جميع هؤلاء شركاء لبيت التمويل الكويتي في الربح والخسارة.

أنواع الودائع:

يقوم بيت التمويل الكويتي بإصدار نوعين من شهادات الودائع الاستثمارية:

- ١ - وديعة استثمارية مطلقة مستمرة (تجدد تلقائياً ما لم يخطر العميل قبل ثلاثة أشهر من استحقاقها برغبته بإيقافها).
- ٢ - وديعة استثمارية مطلقة (محددة الأجل بسنة واحدة قابلة للتجديد).

شروط الودائع الاستثمارية

- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية مبلغ = ١٠٠٠ د.ك (ألف دينار كويتي).
- ٢ - مدة الوديعة الاستثمارية المطلقة سنة واحدة من تاريخ فتحها، والحد الأدنى لمدة الوديعة الاستثمارية المستمرة سنة واحدة.

- ٣ - تتحدد الوديعة الاستثمارية المطلقة المستمرة تلقائياً وبنفس المدة ما لم يخطر العميل بيت التمويل الكويتي خطياً قبل ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها برغبته بإيقاف استثمارها. أما الوديعة المطلقة فمدتها محددة بسنة واحدة قابلة للتجديد على أن يراجع العميل بيت التمويل الكويتي قبل استحقاقها وإشعارنا بالتصرف الذي يرغب إجراءه على مبلغها مصطحباً معه شهادة الوديعة. وإذا استحققت الوديعة المطلقة ولم يراجع العميل فإن مبلغ الوديعة يودع في حساب مجمد لحين مراجعته. ولا يستحق عائد إلا عن الفترة المتفق عليها فقط باعتبار الوديعة إيداع استثماري محدد المدة.
- ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.
- ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من مبلغ الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
- ٦ - يتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلوبة ولبيت التمويل الكويتي حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.
- ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبيت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك مع مراعاة البند (٣) من هذه الشروط.
- ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة جديدة باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
- ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل إخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.
- ١٠ - يصرف عائد الوديعة سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.
- ١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من تواقيع الموظفين المخولين بذلك.
- ١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته ٩٠٪ من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية المطلقة المستمرة وما نسبته ٨٠٪ من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية المطلقة.

- ١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.
- ١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه^(١).
- شروط وديعة استثمار مطلقة مستمرة:
- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية يبدأ من مبلغ ألف دينار كويتي.
 - ٢ - الحد الأدنى لمدة الوديعة سنة واحدة.
 - ٣ - تتجدد مدة الوديعة تلقائياً وبنفس المدة ما لم يخطر العميل بيت التمويل الكويتي خطياً قبل ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء مدة الوديعة.
 - ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.
 - ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
 - ٦ - يتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة وليت التمويل حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.
 - ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبيت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك، مع مراعاة البند (٣).
 - ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة جديدة باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
 - ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل إخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.
 - ١٠ - يصرف عائد الوديعة سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.

(١) لمن ليس له مع بيت التمويل الكويتي حساب توفير أو جاري مسبقاً.

- ١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من تواقيع الموظفين المخولين بذلك.
- ١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته (٩٠٪) من أصل مبلغ الوديعة.
- ١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.
- ١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه.

شروط وديعة الاستثمار المطلقة (لمدة سنة)

- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية يبدأ من مبلغ ألف دينار كويتي.
- ٢ - مدة الوديعة سنة واحدة ابتداء من تاريخ فتحها.
- ٣ - يجب على العميل مراجعة بيت التمويل الكويتي قبل استحقاق الوديعة لإشعارنا بالتصرف الذي يرغب إجراؤه على الوديعة مصطحباً معه شهادة الوديعة. وإذا استخفت الوديعة ولم يراجع العميل فإن مبلغ الوديعة يودع في حساب مجمد لحين مراجعته. ولا يستحق عائد إلا عن الفترة المتفق عليها فقط باعتبار الوديعة إيداع استثماري محدد المدة.
- ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.
- ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
- ٦ - يتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة ولبيت التمويل الكويتي حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.
- ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبيت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك.
- ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه أصل شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة أخرى باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
- ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً

لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل إخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.

١٠ - يصرف عائد الوديعة سوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.

١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من تواقيع الموظفين المخولين بذلك.

١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته (٨٠٪) من أصل مبلغ الوديعة.

١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.

١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه.

الملحق رقم (٥)

عقد مشاركة تنازلية

التاريخ: Date مرجعكم: OUR REF.

مرجعنا: Our ref. :

إنه في يوم

قد تم الاتفاق والتراضي بين كل من:

١ - بنك دبي الإسلامي ويمثله السيد طرف أول

٢ - السيد طرف ثاني

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتصرف اتفقا على ما يأتي:

تمهيد:

يملك الطرف الثاني قطعة أرض كائنة بمنطقة القافية بالشارقة المبينة الحدود والمعاليم للطرفين ويقر أنها خالية من كافة الحقوق العينية والشخصية وأنه حائز لها دون منازعة وبصفة ظاهرة وأنه لم يسبق له التصرف فيها.

ولقد عرض الطرف الثاني على الطرف الأول أن يشتركا معاً في إقامة مبنى على قطعة الأرض المشار إليها بعاليه.

وقد قبل الطرف الأول هذا العرض واتفقا على تكوين مشاركة بينهما بالشروط الآتية:

المادة الأولى:

يعتبر التمهيد المتقدم جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة الثانية:

موضوع العقد: شراكة تنازلية بين الطرفين المتعاقدين في إقامة مبنى وامتلاكه وتنازل بتمليك المبنى للطرف الثاني.

المادة الثالثة:

تتكون عناصر المشاركة المتفق عليها بمقتضى هذا العقد من:

١ - قطعة الأرض الموضحة بالتمهيد عاليه والمقدرة ١٠٠,٠٠٠ درهم والتي قبل

الطرف الثاني بإقرار حق الانتفاع بها لصالح المبنى الذي أقامه عليها الطرف الأول وطوال مدة بقاء المبنى على هذه الأرض.

٢ - المبنى الذي أقيم على قطعة الأرض المذكورة طبقاً للرسوم والمواصفات وإعداداته بمعرفة الاستشاري مؤسسة بورسعيد التي بلغت قيمة تكاليفه ٣٩٦,٤٧٠ درهم ورضي بها الطرف الثاني.

المادة الرابعة:

بلغت جملة تكاليف إقامة العقار محل المشاركة والتي تشمل الأرض والمباني مبلغ ٣٩٦,٤٧٠ درهماً. تم سداد مبلغ ٨٠,٠٠٠ درهم منها إلى البنك بتاريخ ٧/٥/٧٩ ويلتزم الطرف الثاني بسداد مبلغ ١٦,٤٧٠ درهم عند التوقيع على هذا العقد.

ولذلك تكون قيمة نصيب حصص البنك ٣٠٠,٠٠٠ درهم

وقيمة نصيب حصص الطرف الثاني هي ١٠٠,٠٠٠ درهم

وقيمة الحصة هي مبلغ ٥٠,٠٠٠ درهم

أي نسبة حصص البنك إلى حصص الطرف الثاني ٣:١.

المادة الخامسة:

يتعهد الطرف الثاني بشراء الحصص المخصصة في المبنى للطرف الأول القابل كذلك على أساس شرائه حصة كل سنة على الأقل في موعد أقصاه ٣١/١٢ من كل عام، بثمن قدره ٥٠,٠٠٠ درهم للحصة على أن يستحق سداد القسط الأول في موعد أقصى ٣١/١٢/٨٠ ويحق للطرف الثاني أن يشتري كافة الحصص المخصصة للبنك في أي وقت.

كما يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة الحصص ونصيب البنك في الإيجار طبقاً للجدول المحاسبي المرفق والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة السادسة:

في حالة امتناع الطرف الثاني عن الوفاء بتعهدده بشراء الحصص المخصصة للطرف الأول طبقاً للمادة الخامسة فإنه يحق للطرف الأول أن ينذره كتابة خلال مدة ١٥ يوماً للوفاء بتعهدده وإلا فإنه يكون من حق الطرف الأول التصرف في الحصص المخصصة بالطريقة التي يراها مناسبة وتنتقل جميع حقوق الطرف الأول إلى المشتري الآخر دون أي اعتراض من الطرف الثاني.

المادة السابعة:

إذا كان حاصل ثمن البيع المشار إليه في المادة السادسة أقل من الثمن المتفق عليه في المادة الخامسة فإن الطرف الثاني يتحمل الفرق بين السعيرين. وإذا كان حاصل ثمن البيع زائداً عن الثمن المتفق عليه فإن الطرف الأول يتعهد برد مقدار الزيادة إلى الطرف الثاني بعد خصم كافة المصروفات.

المادة الثامنة:

اتفق الطرفان على تسجيل ملكية حصص كل طرف وكذلك حق الانتفاع بالأرض بدائرة الأراضي بما يترتب ثبوت الملكية لكل طرف في العقار على الشيوع.

المادة التاسعة:

يتحمل الطرف الثاني تكاليف حفظ كامل العقار وصيانته وإدارته حتى انتهاء الأقساط لحصص البنك أو بانتهاء عقد المشاركة.

المادة العاشرة:

مدة هذه المشاركة خمس سنوات وينتهي هذا العقد ويبطل العمل به إذا قام الطرف الثاني بتنفيذ تعهده بشراء الحصص المملوكة للطرف الأول أو في نهاية المدة المحددة للمشاركة.

المادة الحادية عشر:

في جميع الأحوال ويسبب تصرفات الطرف الثاني سواء بفعل أو اقتناع عن تحمل للطرف الأول مصروفات أو خسائر أو أضرار فإن الطرف الثاني يلتزم بدفع مقابل هذه النفقات وسدادها إلى الطرف الأول.

المادة الثانية عشر:

يلحق بهذا العقد وتعتبر مكملاً لعقد رهن مقدم من الطرف الثاني على قطعة الأرض المملوكة له والمقام عليها المبنى ضماناً وتأميناً للوفاء بكامل التزاماته قبل الطرف الأول الذي يحق له تنفيذ عقد الرهن إذا أخل الطرف الثاني بالتزامه.

المادة الثالثة عشر:

في حالة نشوء أي نزاع بين الطرفين بشأن تنفيذ هذا العقد فإن هذا النزاع على هيئة تحكيم من ثلاثة محكمين ويختار كل طرف محكماً ويختار المحكمان حكماً ثالثاً. لم يتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث يتولى رئيس محكمة

دبي اختياره وتعتبر قرارات هيئة التحكيم نهائية وملزمة للطرفين.

المادة الرابعة عشر:

حرر هذا العقد من صورتين بيد كل طرف صورة للعمل بموجبها.

الطرف الثاني

الطرف الأول

بناية السيد

بطريق المشاركة

قيمة البناية بعد سداد الدفعة المقدمة وقدرها

٨٠,٠٠٠ درهم هي مبلغ ٣١٦,٤٧٠ درهم

قيمة الأرض مبلغ ١٠٠,٠٠٠ درهم

المجموع ٤١٦,٤٧٠ درهم

يسدد الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد مبلغ ١٦,٤٧٠ درهم

الباقى مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ درهم

تقسم بين البنك والشريك بنسبة ١:٣

تقسم حصص البنك إلى ٦ حصص قيمة كل حصة ٥٠,٠٠٠ درهم

إيجار المثل للفيلا سنوياً (دورين) ٤٠,٠٠٠ درهم

وبناء عليه يكون جدول السداد كالاتي:

تاريخ السداد	حصة البنك	جملة نصيب البنك	نصيب البنك من الإيجار
٨٠/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	٣٠,٠٠٠ =	٨٠,٠٠٠
٨١/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	٢٥,٠٠٠ =	٧٥,٠٠٠
٨٢/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	٢٠,٠٠٠ =	٧٠,٠٠٠
٨٣/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	١٥,٠٠٠ =	٦٥,٠٠٠
٨٤/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	١٠,٠٠٠ =	٦٠,٠٠٠
٨٥/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠ +	٥,٠٠٠ =	٥٥,٠٠٠
المجموع	٣٠٠,٠٠٠ +	١٠٥,٠٠٠ =	٤٠٥,٠٠٠

بيت التمويل الكويتي (K. S. C.) KUWAIT FINANCE HOUSE

الملحق رقم (٦ - أ)

عقد وعد بالشراء رقم ()

إنه في يوم الموافق بمدينة الكويت
تم الاتفاق بين كل من:
أولاً: بيت التمويل الكويتي ويمثله
طرف أول
ثانياً:
طرف ثاني
على ما يأتي:

مقدمة

بناء على هذا الوعد سيقوم الطرف الأول بشراء البضاعة الآتي
أوصافها:

.....
.....
.....
.....
.....
.....

وسيقوم الطرف الثاني بمجرد إتمام عملية الشراء من المصدر بالوفاء بالتزاماته
وإبرام عقد البيع لهذه البضاعة مع الطرف الأول وذلك وفقاً للبنود التالية:
البند الأول: تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا تتجزأ من هذا العقد ومتممة له.
البند الثاني: وعد الطرف الثاني الطرف الأول بشراء البضاعة المبينة آنفاً وإبرام عقد البيع
معه بمجرد إعلام الطرف الأول الطرف الثاني عن قيامه بشراء البضاعة من المصدر
وذلك خلال فترة لا تزيد عن أسبوعين من تاريخ إعلام الطرف الأول الطرف الثاني.
البند الثالث: يكون الشراء والبيع محل هذا الوعد على أساس المربحة على ثمن الشراء
الأصلي للبضاعة والثلث الأصلي قدره د.ك (دينار كويتي
فقط لا غير) والربح د.ك (دينار

كويتي فقط.....

..... لا غير).

البند الرابع: جميع نفقات نقل البضاعة وتخزينها وشحنها وتفريغها وأية مصاريف جرى العرف التجاري بإضافتها إلى الثمن. متعلقة بها يتحملها الطرف الثاني وحده من حين إتمام عقد الشراء الطرف الأول من المصدر.

البند الخامس: وافق الطرف الثاني على دفع مبلغ وقدره.....

د.ك (دينار كويتي فقط.....

..... لا غير). عند توقيع هذا الوعد كتأمين لضمان تنفيذ التزاماته قبل الطرف الأول وتسديد ما تبقى من قيمة البضاعة الكلية وأرباح الطرف الأول في البند الثالث أعلاه خلال () من تاريخ تحرير عقد البيع.

البند السادس: عند امتناع الطرف الثاني عن توقيع عقد البيع فللطرف الأول حق التصرف في البضاعة والرجوع على الطرف الثاني بالأضرار الفعلية التي تعود من جراء نقض الوعد.

البند السابع: إذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ هذا الوعد فيتحمل الطرف الممتنع أية أضرار تلحق الطرف الآخر نتيجة لذلك وفقاً لما تحكم به هيئة التحكيم الوارد ذكرها في البند التاسع من هذا العقد.

البند الثامن: إذا امتنع المصدر المذكور أعلاه الذي عينه الطرف الثاني لتنفيذ الصفقة أو آخرها عن موعد التسليم المتفق عليه لا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أي ضرر يعود على الطرف الثاني الذي عليه أن يدفع كافة المصاريف التي تحملها الطرف الأول من جراء عدم تنفيذ الصفقة وفي هذه الحالة لا يعتبر الطرف الأول مخلاً بالوعد حيث أن تحديد المصدر تم بناء على تعيين الطرف الثاني.

البند التاسع: عند نشوء أي خلاف بين الطرفين بشأن هذا العقد يصعب عليهما حله ودياً يعرض على هيئة محكمين ملتزمين بالشريعة الإسلامية يتم اختيارهم على الوجه التالي: حكماً يختاره الطرف الأول وحكماً يختاره الطرف الثاني وحكماً تختاره غرفة تجارة وصناعة الكويت. ويتم الفصل في النزاع وفقاً للقوانين والأعراف التجارية السائدة بدولة الكويت وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون حكمهم سواء صدر بالإجماع أو بالأغلبية ملزماً للطرفين وغير قابل للطعن بالمعارضة ولا بالاستئناف وإذا اعتذرت غرفة التجارة والصناعة عن ترشيح الحكم الثالث يقوم المحكمان المختاران من قبل الطرفين باختياره فإن تعذر ذلك تقوم المحكمة الكلية بتعيينه وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي.

البند العاشر: في حالة عدم توصل هيئة التحكيم المشار إليها في البند التاسع إلى حكم

يفصل النزاع يتم عرضه على اللجنة الوارد ذكرها في المادة (١٧٧) من قانون
المرافعات المدنية والتجارية لتفصل فيه وفقاً لأحكام المادة المذكورة وبنود هذا العقد.

البند الحادي عشر:

كل ما لم يرد ذكره في بنود هذا العقد يخضع للقوانين النافذة بدولة الكويت وبما لا
يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعقد التأسيس للطرف الأول ومن اختصاص
محاكم دولة الكويت.

البند الثاني عشر:

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ.

الطرف الأول

الطرف الثاني

بيت التمويل الكويتي (K. S. C.) KUWAIT FINANCE HOUSE
الملحق رقم (٦ - ب)

عقد بيع مرابحة

إنه في يوم الموافق بمدينة الكويت

تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: بيت التمويل الكويتي ويمثله

..... طرف أول/ بائع

ثانياً:

..... طرف ثاني/ مشتري

وذلك وفقاً للبنود التالية:

١ - يقر الطرف الثاني بأهليته الكاملة للتصرفات المالية عن نفسه وبصفته وإنه قد اطلع على النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي - الطرف الأول - ويلتزم في تعامله وفقاً لهذا النظام.

٢ - باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك البضاعة المبينة أوصافها وكميتها بوعده الشراء المرفق بهذا العقد تحت رقم () بتاريخ (/ /) بعد معاينتها والتحقق من مطابقتها لما جاء في عقد الوعد المرفق بهذا العقد.

٣ - بمراجعة المستندات المقدمة من الطرف الأول تبين ما يلي:

أ- الثمن الأساسي د.ك

(دينار كويتي فقط د.ك

لا غير) د.ك

ب - المصاريف التي دفعها الطرف الأول فعلاً قبل تحرير هذا العقد د.ك

(دينار كويتي فقط د.ك

..... لا غير) دفع منها د.ك

(دينار كويتي فقط لا غير).

ويتعهد بسداد المبلغ المتبقي وقدره د.ك

(دينار كويتي فقط لا غير).

وعلى الطرف الثاني جميع المصاريف التي تجدد بالنسبة لهذه الصفقة.

- ٤ - حدّد ثمن البيع الإجمالي للبضاعة بمبلغ د.ك (دينار كويتي فقط لا غير). دفع منها د.ك (دينار كويتي فقط لا غير) على () قسط شهري متوالي/ أقساط شهرية متوالية قيمة كل قسط د.ك (دينار كويتي فقط لا غير). ما عدا القسط الأول/ الأخير قيمته د.ك (دينار كويتي فقط لا غير). يستحق القسط الأول منها في (/ /) والقسط الأخير في (/ /).
- ٥ - عند تأخر الطرف الثاني من دفع قسطين متتالين تستحق جميع الأقساط دفعة واحدة.
- ٦ - تم التوقيع على هذا العقد من قبل الطرفين بعد أن تم شراء الطرف الأول للبضاعة المذكورة بناء على عقد الوعد المرفق مع هذا العقد بينه وبين المصدر وبعد معاينته للبضاعة بنفسه أو من ينوب عنه.
- ٧ - عند نشوء أي خلاف بين الطرفين في أمر لم يرد له حل بهذا العقد يتم عرضه على ثلاثة محكمين ملتزمين بالشريعة الإسلامية يتم اختيارهم على الوجه التالي:
- حكماً يختاره الطرف الأول وحكماً يختاره الطرف الثاني وتختار غرفة تجارة وصناعة الكويت الحكم الثالث. ويتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية ويكون حكم المحكمين سواء صدر بالإجماع أو بالأغلبية ملزماً للطرفين وغير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو بالاستئناف وإذا اعتذرت غرفة تجارة وصناعة الكويت عن ترشيح الحكم الثالث يتم اختياره من قبل المحكمين المختارين من الطرفين فإن تعذر ذلك تم اختياره من قبل المحكمة المختصة وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي.
- ٨ - في حالة عدم توصل هيئة التحكيم الوارد ذكرها في هذا العقد إلى حكم يفصل في النزاع يتم عرضة على اللجنة الوارد ذكرها في المادة ١٧٧ من قانون المرافعات الكويتي لتفصل فيه وفقاً لأحكام المادة المذكورة وينود هذا العقد.
- ٩ - كل ما لم يرد ذكره بهذا العقد يخضع للقوانين والأعراف التجارية النافذة بدولة الكويت وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعقد التأسيس - للطرف الأول - بيت التمويل الكويتي ومن اختصاص المحاكم الكويتية.
- ١٠ - حرر هذا العقد من ثلاث نسخ.

الطرف الأول/ البائع الطرف الثاني/ المشتري

الملحق رقم (٧ - ١)

عقد بيع سيارة بالأجل

التاريخ:

الموافق:

بمدينة الكويت الموافق إنه في يوم

تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: بيت التمويل الكويتي ويمثله

طرف أول

ثانياً: السيد: المهنة

طرف ثاني

وعنوانه: تلفون: المنزل العمل

وذلك وفقاً لما يلي:

١ - باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك السيارة المملوكة له والمبينة
أوصافها أدناه:

النوع: لشكل:

اللون: الموديل: عدد

السلندرات: رقم الشاسي:

مؤمن عليها لدى:

٢ - يقر الطرف الثاني - المشتري - أنه عاين السيارة المباعة المعاينة التامة النافية
للجهالة شرعاً وقبل شرائها بحالتها الراهنة.

٣ - تم هذا البيع بثمن إجمالي قدره:

(فقط:) يتعهد المشتري بسدادها في موعد

أقصاه وذلك بموجب الشيك رقم:

المسحوب على: ستحق في:

٤ - يضمن الطرف الأول صلاحية الماكينة والجير في السيارة المباعة لمدة شهرين
أو ألفي ميل أيهما أقرب.

٥ - لما كان الطرف الأول قد قام بنقل ملكية المبيع إلى الطرف الثاني ومكنه منه

فإن المبيع يعتبر ديناً على المشتري يلتزم به متضامناً مع كفيله كما يلتزم به ورثته من بعده، ومن حق الطرف الأول أن يستوفي حقوقه من أية أموال أو ودائع أو أسهم تكون للطرف الثاني أو لكفيله تحت يد الطرف الأول وذلك في الحالات التالية:

- أ- الحجز على أموال الطرف الثاني أو كفيله أو إفلاس أي منهما.
 - ب- إذا ثبت عدم صحة البيانات التي أعطيت للطرف الأول.
 - ج- في حالة وفاة أي منهما (الطرف الثاني أو كفيله).
- ويعتبر توقيعهما على هذا العقد إقرار وموافقة صريحة منهما بذلك.
- ٦ - يوافق الطرف الثاني ويوكل الطرف الأول في أن يستلم أية تعويضات تستحق له لدى شركات التأمين أو أية حقوق يحكم له بها على الغير.
 - ٧ - لم تحتسب على هذا الدين أية فوائد نظير الأجل ولذلك فإذا استوفى الطرف الأول الدين كله أو أي جزء منه قبل موعد الاستحقاق فليس للطرف الثاني أن يطالبه بأي تخفيض.
 - ٨ - ما لم يرد ذكره بهذا العقد يخضع للقوانين والأعراف التجارية النافذة بدولة الكويت وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - ٩ - أية أوراق أو إخطارات ترسل على عنوان الطرف الثاني المبين بهذا العقد أو الأوراق المكملة له تعتبر إعلاناً صحيحاً وعليه أن يخطر الطرف الأول بأي تغيير يحصل في هذا العنوان.
 - ١٠ - يتحمل الطرف الثاني رسوم ومصاريف ترخيص السيارة ويتولى إتمام إجراءات نقل الملكية إليه.

١١ - حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها.

الطرف الأول/بائع الطرف الثاني/مشتري

كفالة

أتعهد أنا الموقع أدناه بكفالة المشتري المذكور في هذا العقد كفالة تضامنية تجيز للبائع الرجوع علي في جميع أمواله لاستيفاء مبلغ هذا الدين أو أي جزء منه وذلك دون أن يحق لي أن أطلب منه تجريد المدين.

وهذا إقرار مني بذلك...

الاسم:

التوقيع:

عقد بيع عقار بالأجل

التاريخ: / / هـ

الموافق: / / م

إنه في يوم..... هـ الموافق..... م

بمدينة الكويت، تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: بيت التمويل الكويتي ويمثله المدير العام:

..... طرف أول بصفته: البائع

..... ثانياً: السيد

..... وعنوانه

..... الطرف الثاني: المشتري

على ما يلي:

١ - باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك العقار الكائن

بمنطقة..... والموصوف بالقسيمة رقم..... من

القطعة رقم..... ومساحتها الإجمالية.....

وأوصافها..... بالشروط

التالية:

٢ - حدد الثمن الإجمالي للعقار المذكور بمبلغ.....

..... فقط..... يسدد

على النحو التالي:

أ.....

.....

.....

ب.....

.....

.....

.....

- ٣ - يقر الطرف الثاني بأنه عاين العقار المذكور معاينة تامة نافية للجهالة شرعاً وقبل شراؤه بحالته الراهنة.
- ٤ - لا يتم تسجيل العقار المذكور باسم الطرف الثاني في السجل العقاري إلا بعد قيامه بسداد باقي الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها أو خلالها أو تقديم رهن يقبله الطرف الأول. ويعتبر بقاء العقار مسجلاً باسم بيت التمويل الكويتي كرهان مقبوض.
- ٥ - لا يحق للطرف الثاني التصرف في العقار المذكور تصرفاً ناقلاً أو مقيداً للملكية إلا بعد قيامه بسداد باقي الثمن بالكامل وإذا رغب في التنازل عن العقار المذكور كله أو جزء منه أو إعطاء توكيل بشأنه لأي شخص آخر خلال هذه الفترة عليه أولاً أن يقوم بتسديد المتبقي من الثمن بالكامل فوراً ودون تأخير وعلى الطرف الأول حينئذ أن يقوم بتسجيل الملكية للمشتري بمجرد استلام كامل الثمن.
- ٦ - لم تحتسب على باقي الثمن أية فوائد نظير الأجل وعليه فإذا استوفى الطرف الأول الدين كله أو جزءاً منه قبل الموعد المحدد لأي سبب من الأسباب فليس للطرف الثاني أن يطالبه بأي تعويض نظير ذلك.
- ٧ - إذا أراد الطرف الثاني إقامة مباني أو إنشاءات على العقار المذكور على نفقته الخاصة قبل نقل الملكية إليه فإن تراخيص البناء تصدر باسم الطرف الأول على أن يتحمل الطرف الثاني مسؤولية المباني غير المرخصة أو المخالفة للتراخيص الصادرة من الجهات المختصة إضافة إلى مسؤوليته عن أية التزامات ناشئة عن هذه المباني تجاه الغير.
- ٨ - إذا عجز الطرف الثاني عن سداد باقي الثمن في الموعد المحدد أو تصرف في العقار المذكور خلافاً للشروط الواردة بهذا العقد اعتبر مخالفاً بالعقد وكان من حق الطرف الأول أن يتحلل من التزاماته المترتبة على هذا العقد نحو الطرف الثاني وخلفائه العامين والخاصين ومن حقه عندئذ أن يمهد إلى بيع الأرض والمنشآت المقامة عليها لحساب الطرف الثاني لاستيفاء كافة حقوقه المترتبة على هذا العقد ودفع الباقي إلى الطرف الثاني وإذا لم يف المبلغ الناتج عن البيع بمستحقات الطرف الأول كان له أن يرجع على الطرف الثاني بالباقي له في ذمته وذلك دون حاجة إلى اللجوء للمحاكم.
- ٩ - ما ورد بصيغة المفرد يفيد الجمع وما ورد بصيغة المذكر يفيد المؤنث والعكس صحيح.

- ١٠ - يلتزم الطرف الثاني وحده بدفع أتعاب السمسار ورسوم نقل الملكية وأية مصاريف أخرى بهذا الشأن دون أن يتحمل الطرف الأول شيئاً من ذلك.
- ١١ - تعتبر ورقة الدلال، إن وجدت جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتممة له.
- ١٢ - ما لم يرد ذكره بهذا العقد يخضع للقوانين والأعراف التجارية النافذة بدولة الكويت وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ١٣ - حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها.

الطرف الثاني (المشتري)

الطرف الأول (البائع)

مراجع البحث

١ - تفسير القرآن الكريم:

- ابن العربي: محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي. أحكام القرآن، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
- ابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم، مصر، المكتبة التجارية الكبرى (بدون تاريخ).
- الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الجصاص. أحكام القرآن (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٥ هـ)، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي (بدون تاريخ).
- الرازي: محمد بن عمر بن حسين القرشي الملقب بفخر الدين الرازي. التفسير الكبير، الطبعة الثانية، طهران، دار الكتب العلمية (بدون تاريخ).
- الطبري: محمد بن جرير الطبري. تفسير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار المعرفة، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢ - الحديث وعلومه:

- ابن حجر: أحمد بن حجر العسقلاني. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تصحيح وتنسيق السيد عبدالله اليماني، المدينة المنورة - الحجاز، سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- والدراية في تخريج أحاديث الهداية، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

- ابن الديبع: عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني.
تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ، بيروت
- لبنان، دار المعرفة، سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي.
المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، بيروت - لبنان، دار الكتاب
العربي (بدون تاريخ).
- الزيلعي: جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي.
نصب الراية لأحاديث الهداية، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار
إحياء التراث العربي، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- الشوكاني: محمد بن علي الشوكاني.
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، بيروت -
لبنان، دار الجيل (بدون تاريخ).
- العجلوني: إسماعيل بن محمد العجلوني.
كشف الخفاء ومزيل الإلباس، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان، دار
إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).
- النووي: يحيى بن شرف النووي.
صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة المصرية ومكتبتها
(بدون تاريخ).

٣ - الفقه وأصوله:

- ابن عابدين: محمد أمين بن عمر عابدين.
رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، بيروت - لبنان،
دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).
- ابن قدامة: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة.
المغني، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، سنة ١٣٩٢ هـ -
١٩٧٢ م.
- وروضة الناظر وجنة المناظر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار
الكتب العلمية، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية.
إعلام الموقعين عن رب العالمين، مصر، دار الكتب الحديثة، سنة
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

- أمير بادشاه: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه.
- تيسير التحرير، مصر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، سنة ١٣٥١ هـ.
- ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام.
- فتح القدير، بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
- البهوتي: منصور بن يونس البهوتي.
- شرح منتهى الإرادات، المدينة المنورة، المكتبة السلفية (بدون تاريخ).
- كشف القناع عن متن الإقناع، الرياض، مكتبة النصر الحديثة (بدون تاريخ).
- والروض المربع بشرح زاد المستقنع، الطبعة السادسة، المدينة المنورة، المطبعة السلفية ومكتبتها، سنة ١٣٨٠ هـ.
- حيدر: علي حيدر.
- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب المحامي فهمي الحسيني، بيروت، مكتبة النهضة (بدون تاريخ).
- الخرشي: محمد بن عبدالله بن علي الخرشي.
- شرح مختصر خليل، بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
- الخطيب: محمد الشرييني الخطيب.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).
- الدردير: أحمد بن محمد الدردير.
- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (الشرح الصغير بحاشية الصاوي)، الطبعة الأخيرة، مصر، شركة ومكتبة مصطفى الحلبي، سنة ١٣٧٢ هـ.
- الدسوقي: محمد عرفة الدسوقي.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مصر، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون تاريخ).
- الزيلعي: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي.
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار المعرفة (بدون تاريخ).
- الشافعي: (الإمام) محمد بن إدريس الشافعي.

- الأم، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر،
سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي.
المذهب في فقه الإمام الشافعي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي
وشركاه (بدون تاريخ).
- الضرير: د. الصديق محمد الأمين الضرير.
الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- عlish: محمد أحمد عlish.
فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، الطبعة
الأخيرة، مصر، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، سنة
١٩٥٨ م.
- الكاساني: علاء الدين بن مسعود الكاساني.
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت - لبنان، دار الكتاب
العربي (بدون تاريخ).
- المقدسي: شمس الدين عبد الرحمن بن قدامة المقدسي.
الشرح الكبير على متن المقنع، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي،
سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المواق: محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق.
التاج والإكليل لمختصر خليل، ليبيا، مكتبة النجاح (بدون تاريخ).
- الميرغيناني: برهان الدين علي بن أبي بكر الميرغيناني.
الهداية شرح بداية المبتدى، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده (بدون تاريخ).
- النيسابوري: أبو بكر محمد بن المنذر النيسابوري.
الإجماع، الطبعة الأولى، تحقيق صغير أحمد بن حنيف، الرياض،
دار طيبة للنشر والتوزيع، سنة ١٤٠٢ هـ.

٤ - المصارف والأعمال المصرفية:

(أ) مؤلفات مصرفية في الوجهة الإسلامية:

- الأمين: د. حسن عبدالله الأمين.

الودائع المصرفية في الشريعة الإسلامية وموقف القانون الوضعي
منها، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة
الأزهر، سنة ١٩٧٧ م.

- التكيئة: د. الطيب محمد حامد التكيئة.
- الخدمات المصرفية في ظل الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه مقدمة
إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، ١٤٠٢ -
١٤٠٣ هـ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م.
- الجمال: د. غريب الجمال.
- المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون،
جدة، دار الشروق (بدون تاريخ).
- حمود: د. سامي حسن أحمد حمود.
- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة
الأولى، القاهرة، دار التراث، سنة ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م.
- شحاتة: د. شوقي إسماعيل شحاتة.
- البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة، دار الشروق، سنة ١٣٩٧
هـ - ١٩٧٧ م.
- الصدر: محمد باقر الصدر.
- البنك اللاربي في الإسلام، الطبعة الخامسة، بيروت - لبنان، دار
التعارف، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- النجار: د. أحمد عبد العزيز النجار وآخرون.
- ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى،
القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨
م.
- الهمشري: مصطفى عبدالله الهمشري.
- الأعمال المصرفية والإسلام، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية،
سنة ١٩٨٣ م.

(ب) مؤلفات في المصارف التجارية:

- البارودي: د. علي البارودي.
- العقود وعمليات البنوك التجارية، الإسكندرية، منشأة المعارف
(بدون تاريخ).

- القانون التجاري، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ١٩٧٧ م.
- سليمان: عبد الواحد حسن سليمان.
- الائتمان والتسهيلات المصرفية - كيفية الحصول عليها -، القاهرة، مكتبة الشباب، سنة ١٩٨١ م.
- سويقي: د. عبد الهادي سويقي.
- اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، عابدين، مطابع الدجوي، ١٩٨٠ م - ١٩٨١ م.
- شافعي: د. محمد زكي شافعي.
- مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة التاسعة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١ م.
- عوض: د. علي جمال الدين عوض.
- عمليات البنوك من الوجهة القانونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١ م.
- الغزالي: د. عبد الحميد الغزالي.
- مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك)، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٧٨ م.
- كمال وغلاب: د. حسن محمد كمال ود. حسن أحمد غلاب.
- البنوك التجارية، القاهرة، مكتبة عين شمس، سنة ١٩٨٧ م.
- محمد: د. عبد الرحمن يسري أحمد محمد.
- اقتصاديات النقود، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩ م.
- مرعي وعبد: د. عبد العزيز مرعي ود. عيسى عبده.
- النقود والمصارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، سنة ١٩٦٢ م.
- النوري: د. حسين النوري.
- دروس في الأوراق التجارية والنشاط المصرفي، القاهرة، مكتبة عين شمس (بدون تاريخ).
- الهواري: د. سيد الهواري.
- أساسيات إدارة البنوك، القاهرة، مكتبة عين شمس، سنة ١٩٨٠ م.
- اليماني: د. السيد محمد اليماني.
- الاعتماد المستندي، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٧٥ م.

(ج) قوانين وأنظمة ونشرات مصرفية:

١ - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (القاهرة):

- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية.
الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، والجزء
الخامس، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- مجلة البنوك الإسلامية.
العدد السابع عشر، جمادى الأولى، ١٤٠١ هـ، مارس، أبريل،
١٩٨١ م، العدد التاسع عشر، شوال، ١٤٠١ هـ، أغسطس،
سبتمبر، ١٩٨١ م.

٢ - بنك دبي الإسلامي:

- عقد التأسيس والنظام الأساسي.
٢٩ صفر، ١٣٩٥ هـ - ١٢ مارس، ١٩٧٥ م.
- الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي.
دبي، مطابع بنك دبي الإسلامي، مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي،
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- التقرير السنوي السادس لبنك دبي الإسلامي.
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لعام ١٩٨١ م.
- مجلة الاقتصاد الإسلامي.
العدد التاسع، شعبان، ١٤٠٢ هـ، يونيو، ١٩٨٢ م.

٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري:

- التقرير السنوي لمجلس الإدارة.
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني:

- كيف تتعامل مع بنك فيصل الإسلامي السوداني.
(بدون تاريخ).
- في سبيل خدمة المغتربين.
الخرطوم، مطبعة دينا الحديثة (بدون تاريخ).
- دفتر الوديعة الاستثمارية.

- نشرة تعريفية للمغتربين.

٥ - البنك الأردني للتمويل والاستثمار:

- مشروع قانون البنك الأردني للتمويل والاستثمار.

إعداد وتنظيم د. سامي حسن حمود، ١٣٩٧ هـ.

٦ - بيت التمويل الكويتي:

- عقد التأسيس والنظام الأساسي.

الكويت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- دليل بيت التمويل الكويتي للأعمال المصرفية والاستثمارية القائمة على أساس الشريعة الإسلامية.

الكويت، مؤسسة الرياضي للطباعة العامة (بدون تاريخ).

- التقرير السنوي الرابع ١٩٨١ م.

- الودائع الاستثمارية.

- النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٥ - محاضرات وأبحاث:

- أبو ستّة: د. أحمد فهمي أبو ستّة.

فتوى عن شهادات الاستثمار، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر، ١٤٠١ هـ.

- الزرقاء: أ. مصطفى أحمد الزرقاء.

المصارف معاملاتها وودائعها وفوائدها، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.

- سويلم: د. محمد محمد علي سويلم.

أسس التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية، جدة، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة المنعقد في جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠١ هـ.

- صديقي: د. محمد نجات الله صديقي.

لماذا المصارف الإسلامية؟ ترجمة د. رفيق المصري، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، شعبان، ١٤٠٢ هـ، حزيران (يونيو)، ١٩٨٢ م.

- محمد: د. عبد الرحمن يسري أحمد محمد.
الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، جدة،
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، رمضان، ١٤٠٢ هـ،
حزيران (يونيو)، ١٩٨٢ م.

٦ - مراجع متنوعة:

(أ) مؤلفات اقتصادية:

- شافعي: د. محمد زكي شافعي.
التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٠ م.
- علي: د. عبد المنعم السيد علي.
دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، القاهرة، معهد البحوث
والدراسات العربية، سنة ١٩٧٥ م.
- الليثي: د. محمد علي الليثي.
التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، سنة
١٩٧٩ م.
- محيي الدين: د. عمرو محيي الدين.
التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية، سنة ١٩٧٥ م.

(ب) كتب اللغة:

- ابن منظور: جمال الدين محمد بن منظور.
لسان العرب، بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
- الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي.
مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر بك، القاهرة، المطبعة
الأميرية، سنة ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م.
- الفيومي: أحمد بن محمد الفيومي.
المصباح المنير، الطبعة الثالثة، القاهرة، المطبعة الأميرية.

(ج) الموسوعة العربية الميسرة:

- بإشراف محمد شفيق غربال.
الطبعة الثانية، القاهرة، دار الشعب، سنة ١٩٧٢ م.

فهرس محتوى البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأول تعريف عقد الإيداع وأركانه وأنواعه وأحكامه	
الفصل الأول: عقد الإيداع تعريفه وأحكامه	١١
المبحث الأول: تعريف عقد الإيداع والوديعة من الناحية الفقهية	١٣
تعريف عقد الإيداع لغة واصطلاحاً	١٣
تعريف الوديعة لغة واصطلاحاً	١٤
المبحث الثاني: مشروعية عقد الإيداع والوديعة	١٧
المبحث الثالث: أركان عقد الإيداع	١٨
المبحث الرابع: أحكام عقد الإيداع	٢١
أولاً: الحكم التكليفي لعقد الإيداع	٢١
ثانياً: الحكم الوضعي لعقد الإيداع	٢٣
الفصل الثاني: ضمان الوديعة وأسبابه	٢٩
المبحث الأول: ترك حفظ الوديعة	٣٠
المبحث الثاني: السفر بالوديعة	٣٢
المبحث الثالث: انتفاع الوديع بالوديعة	٣٥
المبحث الرابع: خلط الوديع لها بماله	٤٠
المبحث الخامس: امتناع الوديع من تسليم الوديعة عند طلبها، وجحوده، وموته مجهلاً لها	٤٤
الفصل الثالث: أقسام الوديعة وانتهاء عقد الإيداع	٤٩
المبحث الأول: أقسام الوديعة من الناحية الفقهية	٥١

المبحث الثاني: انتهاء عقد الإيداع ٥٥

الباب الثاني

الوديعة المصرفية: أنواعها والتكييف الفقهي لها

الفصل الأول: تعريف الوديعة المصرفية وبيان أنواعها	٥٩
المبحث الأول: الودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط	
الاستثماري للمصرف	٦٤
١ - الوديعة المستندية والتكييف الفقهي لها	٦٤
٢ - الوديعة المخصصة لغرض معين والتكييف الفقهي لها	٦٦
٣ - وديعة الخزائن الحديدية والتكييف الفقهي لها	٦٧
المبحث الثاني: الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاستثماري	
للمصرف	٧٠
١ - الوديعة تحت الطلب «الوديعة الجارية»	٧٠
الوديعة المشتقة «الائتمانية»	٧٢
أهمية الوديعة تحت الطلب	٧٦
الوديعة تحت الطلب في المصارف الإسلامية	٧٨
إنشاء الودائع المشتقة في المصارف الإسلامية	٨٠
٢ - الوديعة لأجل	٨١
الوديعة بإخطار سابق	٨٢
أهمية الوديعة لأجل	٨٢
الوديعة لأجل «الاستثمارية» في المصارف الإسلامية	٨٣
نماذج لأقسام الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية	٨٤
٣ - الوديعة الادخارية «حساب التوفير»	٨٨
أهمية الوديعة الادخارية	٨٨
الوديعة الادخارية في المصارف الإسلامية	٩٠
٤ - شهادات الاستثمار	٩٣
أنواع شهادات الاستثمار	٩٥
الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للوديعة المصرفية والتكييف الفقهي لها ...	٩٧
المبحث الأول: الوديعة المصرفية، طبيعتها القانونية	٩٩

التكليف الفقهي للودائع المصرفية التي تساهم في النشاط	
الاستثماري للمصرف	١٠١
أولاً: أ - تكليف الوديعة تحت الطلب	١٠١
ب - تكليف الوديعة المشتقة «الائتمانية»	١٠٧
ثانياً: تكليف الوديعة لأجل «الاستثمارية»	١٠٨
في المصارف التجارية	١٠٨
في المصارف الإسلامية	١٠٩
ثالثاً: تكليف الوديعة الادخارية «حساب التوفير»	١١٢
في المصارف التجارية	١١٢
في المصارف الإسلامية	١١٢
رابعاً: تكليف شهادات الاستثمار	١١٣
١ - الشهادات ذات القيمة المتزايدة وذات العائد الجاري	١١٣
٢ - التكليف الفقهي للشهادات ذات الجوائز	١١٧
المبحث الثاني: حكم فائدة الودائع المصرفية	١١٩

الباب الثالث

الودائع المصرفية: وأثرها على النشاط الاقتصادي

الفصل الأول: استخدام الودائع في المصارف التجارية	١٢٥
الاتجار في الائتمان أو القروض	١٢٥
شروط منح الائتمان في المصارف التجارية	١٢٧
الفصل الثاني: أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية	١٣١
أولاً: المضاربة أو القراض	١٣٣
المضاربة بالصفقة المعينة	١٣٧
ثانياً: المشاركة «شركة العنان»	١٣٨
المشاركة المتناقصة والمنتھية بالتملك	١٤٠
ثالثاً: المربحة	١٤١
بيع المربحة للأمر بالشراء	١٤١
الحكم الفقهي على بيع المربحة للأمر بالشراء	١٤٢
استخدام بيع المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية	١٤٧

الموضوع	الصفحة
رابعاً: البيع بالأجل	١٤٨
أ - السلم	١٤٨
استخدام عقد السلم في المصارف الإسلامية	١٥٢
ب - تأجيل الثمن في البيع «بيع التقسيط»	١٥٣
استخدام البيع إلى أجل «البيع بالتقسيط» في المصارف الإسلامية	١٥٥
الفصل الثالث: أثر استثمار الودائع المصرفية في التنمية	١٥٦
المصارف وتعبئة المدخرات	١٥٦
المصارف التجارية والتنمية	١٥٧
استبدال نظام المشاركة بنظام الفائدة وأثره على التنمية	١٥٩
صور لأنشطة بعض المصارف الإسلامية	
بنك فيصل الإسلامي المصري	١٦١
بيت التمويل الكويتي	١٦٣
بنك دبي الإسلامي	١٦٥
المصارف الإسلامية والتنمية الاجتماعية	١٦٦
الخاتمة	١٦٨
ملاحق البحث	١٧٢
مراجع البحث	٢٠٣
فهرس محتوى البحث	٢١٢

تم بحمد الله